العلاقات الإيرانية – الإنجليزية
فى العهد القاجارى
(١٧٩٦ : ١٩٢٦م)

إعداد

د . هويدا عزت محمد أحمد

كلية الآداب – جامعة المنوفية

٢٠٠٨م

الكتـــاب : العلاقات الإيرانية – الإنجليزية في العهد القاجاري

المؤلـــف : د. هويدا عزت محمد أحمد

طبعـــــة : ٢٠١٢

رقم الإيداع : ٢٠١١/١٧٤٨٦

بطاقة فهرسة

أحمد ، هويدا عزت محمد

العلاقات الإيرانية – الإنجليزية في العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٦م) /اعداد هويدا عزت محمد أحمد – ط٢ – القاهرة – المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، ٢٠١١ ، ٢٣٢ ص ٢٤ سم

١- ايران العلاقات الخارجية – بريطانيا

٢- بريطانيا – العلاقات الخارجية – إيران

٣ – ايران تاريخ

أ. العنوان ٣٢٧,٥٥٠٤٢

رئيس مجلس الإدارة

محمد حامد راضي

العنوان

١٢٢ أ شارع جسر السويس

امام عمارات الميرلاند ناصية

شارع نصوح – القاهرة

فاكس ٢٢٥٩٥٨٤٥

تليفون ٢٢٥٩٥٨٤٦

٢٤٥١٤٦٦٤

مفتاح الدولى : ٠٠٢٠٢

البريد الإلكترونى

mohamed_radi 2000@yahoo.com

تقديـــم

هذا بحث عن " العلاقات الإيرانية الإنجليزية فى العهد القاجارى (١٧٩٦: ١٩٢٦م) ". وقد وقع اختيارى على هذا الموضوع لأسباب عديدة ، منها :

أولاً : إن النفوذ الإنجليزى فى إيران ظهر خلال الفترة المعنية بالدراسة على المستويين السياسى والاقتصادى بشكل لم يسبق له نظير على مدى تاريخ إيران قديمه وحديثه ، ولم تحظ هذه الظاهرة بالدراسة المتعمقة من قبل المتخصصين للبحث عن أسبابها وتوضيح ملامحها ومدى تأثيرها على مسيرة الأحداث وتطورها فى تاريخ إيران الحديث.

ثانياً : تغير الخريطة السياسية لإيران فى تلك الفترة تبعاً لصراع الدول الأوربية تجاهها وتناحرها فيما بينها لبسط نفوذها السياسى والاقتصادى داخلها، وأعقب ذلك خروج مناطق شاسعة من سيطرة الإيرانيين فى الشمال والجنوب والغرب كرهاً أو طوعاً نتيجة لسوء سياسة النظام ورجاله الذين عدموا الخبرة والحنكة السياسية ، أو بفعل الضغوط العسكرية من قبل بعض الدول الأجنبية ، لذا رأيت من الضرورة بمكان الإشارة إلى تلك المسألة المهمة التى توضح أحقية إيران وسيادتها على تلك المناطق المنتزعة منها ، وكيفية دخول هذه المناطق تحت حوزة دول أخرى أو الاستقلال عنها .

ثالثاً : إبراز الجانب الإيجابى تجاه ظاهرة تنامى النفوذ الإنجليزى فى إيران ، والذى تمثل فى تحديث الجيش الإيرانى ودعمه بالمعدات والأسلحة الحديثة، وكذلك إطلاع الإيرانيين على مظاهر المدنية الحديثة والنظم الإدارية والسياسية المتقدمة ، حيث تمت محاولات جادة لنقل بعض هذه المظاهر إلى إيران ، كما أدرك الشعب الإيرانى ماهية النظم السياسية الحديثة التى تمثلت فى الحكم النيابى ومجلس الشورى الوطنى وكيفية

حكم الشعب لنفسه بعد أن عانى طويلاً من وطأة الحكم الاستبدادى المطلق .

هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة وسبعة مباحث . أشير فى المقدمة إلى أصل « طائفة آل قاجار » وكيفية وصولهم إلى سدة الحكم ، كما أوضح الأهمية الاستراتيجية التى حظيت بها إيران فى الفترة موضع الدراسة وأسباب تناحر الدول الأوربية عليها آنذاك.

أما المباحث السبعة فجاءت على النحو التالى :

- المبحث الأول تحت عنوان " تنافس القوى الأوربية العظمى فى إيران " ويدور الحديث فيه حول صراع كل من فرنسا وروسيا وانجلترا تجاه إيران لاحتلال أراضيها والاستحواذ على خيراتها.
- المبحث الثانى تحت عنوان " قضية هراة وأفغانستان" ويقع فى أربعة محاور تمثل طبيعة العلاقات بين إيران وانجلترا وروسيا وهجوم القوات الإيرانية على هراة ، والسياسة التى اتبعتها انجلترا آنذاك تجاه هراة إلى أن تم إقرار الصلح بين الجانبين ، ثم قيام القوات الإيرانية بالهجوم على هراة للمرة الثانية.
- المبحث الثالث تحت عنوان " الامتيازات البريطانية فى إيران " ويدور الحديث فيه حول أهم الامتيازات التى منحت من قبل الحكومة الإيرانية إلى الحكومة البريطانية أو أحد رعاياها ، وقد تمثلت فى امتيازات : إنشاء خطوط البرق ، استخراج المعادن ، الملاحة فى نهر كارون ، الدخانيات وأخيراً النفط.
- المبحث الرابع وجاء تحت عنوان " انجلترا وثورة إيران الدستورية " ويدور الحديث فيه فى ثلاثة محاور تتناول المساعى التى بذلتها انجلترا للحد من تنامى النفوذ الروسى فى إيران فى الأعوام السابقة على الثورة ، وماهية الدور الذى قامت به السفارة الإنجليزية لتحويل مسار الثورة ، ثم التعاون

الإنجليزى الروسى للقضاء على الحياة النيابية خاصة بعد سياسة الوفاق التى سادت فى العلاقات بينهما نتيجة لعقد اتفاقية عام ١٩٠٧م.

- المبحث الخامس تحت عنوان " معاهدة عام ١٩٠٧م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية " واستهله بتمهيد حول المقدمات التى أدت إلى إبرام هذه المعاهدة ثم أعرض لبنود المعاهدة وآثارها على إيران.

- المبحث السادس تحت عنوان " النفوذ البريطانى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الأولى " ويدور فى أربعة محاور أتناول فيها التمهيدات التى أفضت إلى قيام الحرب العالمية ثم أعرض للنتائج التى ترتبت عليها فى إيران إلى أن تم تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة ، وتنامى النفوذ البريطانى الروسى، وسعى المسئولين الإنجليز للحصول على الموافقة على اتفاقية عام ١٩١٩م.

- المبحث السابع تحت عنوان " الدور البريطانى فى تغيير النظام السياسى فى إيران " ويدور الحديث فيه من خلال محورين أساسيين هما : الانقلاب الذى قام به كل من السيد ضياء الدين طباطبائى ورضا خان ميرپنجى تحقيقاً لرغبة بريطانيا فى الإطاحة بالحكومة الإيرانية بعد فشلها فى الحصول على موافقة المجلس الوطنى على اتفاقية عام ١٩١٩م ، ثم أعرض لسقوط حكومة الانقلاب وكيفية مؤازرة البريطانيين لرضا خان حتى تولى رئاسة الوزراء ثم تمكنه من بعد من بلوغ سدة الحكم .

ثم أنهى البحث بالخاتمة وأورد فيها أهم النتائج التى توصلت إليها خلال دراستى لهذا الموضوع . وأرجو من العلى القدير أن أكون قد وفقت فيما أقدمت عليه فى إظهار صورة واضحة محددة المعالم حول طبيعة العلاقات الإيرانية الإنجليزية فى الفترة موضع الدراسة ، وإن أصبت ففضل من الله تعالى ، وإن أخطأت فيكفينى بذل المحاولة ، وفوق كل ذى علم عليم.

الباحثة

د. هويدا عزت محمد

تمهيد

اتفقت الآراء على أن آل قاجار ينتمون إلى أصول تركية . وكانوا على ثلاثة طوائف : سولدوز ، تنک كوت وجلاير. وأقامت الأخيرة فى إيران وتوران، وحصل أحد رؤسائها فى عهد المغول – ويدعى سرتک نويان – على حكم المناطق الواقعة بين نهر سيحون والرى ، وأقام بالقرب من نهر گرگان لذا توطدت العلاقات بين هذه الطائفة وبين ولاية استرآباد.[1]

ومع ظهور الأسرة الصفوية (عام ٩٠٦هـ) ، ونظراً لانتماء والدة الشاه إسماعيل إلى قبيلة قاجار ، حظيت هذه الطائفة بنفوذ واسع فى عهده ودخلت فى زمرة قوات القزلباش ، وكان نفوذ أفرادها مما يقلق الشاه عباس الكبير (١٥٨٨: ١٦٢٩م) فقام بتقسيمهم إلى ثلاث مجموعات ، قطنت الأولى فى خراسان وعلى حدود مرو لصد هجوم الأوزبك . وأقامت الثانية على حدود نهر گرگان لصد هجوم التركمان ، أما الثالثة فسكنت حدود قراباغ . ومن المجموعة الثانية – التى انقسمت إلى طائفتين . يوخارى باش وآشاقه باش – خرج آقا محمد خان الذى تمكن من بسط نفوذه على ولايات بحر الخزر دون منازع ، ودخل فى عدة معارك ضد آخر ملوك الأسرة الزندية – لطف على خان – وتمكن من احتلال اصفهان وشيراز وكرمان.[2] ثم توجه من بعد لاحتلال شيروان وگرجستان وإخراجهما من التبعية الروسية ، ثم احتل تفليس عام ١٧٩٦م وأمر بإعمال القتل العام فى المدينة ، وبعدها توجه إلى طهران ليتولى عرش إيران ، وتمت مراسم تتويجه فى ٢١ مارس ١٧٩٦م.[3]

---

(١) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران از ا بتداى قرن نوازدهم تاسال ١٨٥٨م ، ترجمه ع. وحيد مازندرانى، انتشارات امير كبير ، چاپ چهارم ، تهران ٢٥٣٦ شاهنشاهى ، ص ٥٧.

(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران از گلناباد تا تركمن چاى ، انتشارات دانشگاه تهران ، چاپ دوم ، تهران ١٣٣٧ ش ، ج١ ، ص ٣٣ : ٣٥.

(٣) تاريخ معاصر ايران ، گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى وتاليف كتب درسى ، وزارت آموزش وپرورش ، شركت افست ، تهران ١٣٧١ ش ، ص٥.

ومنذ ذلك الحين بدأ ظهور الدولة القاجارية فى إيـــران ، وبوصـــول آل قاجار إلى سدة الحكم بدأ تاريخ إيران الدبلوماسى ، واتخذت علاقاتها الخارجية طابعاً جديداً . ورغم تبادل المبعوثين بين إيران وبعض الدول الأجنبية وقـــدوم العديد من الساسة والاستشاريين الأجانب إليها فى عهود سابقة – وبخاصة فى عهد الشاه عباس الكبيـــر – إلا أن الـــدول الأوربيـــة أدركـــت أهميـــة إيـــران الاستراتيجية منذ أوائل العصر القاجارى ، ودخلت إيران ميدان السياسة الدولية كرهاً أو طوعاً لعدة عوامل ، منها على سبيل المثال لا الحصر قيـــام النهـــضة الصناعية فى أوربا والتى أدت إلى حدوث طفرة صناعية تكنولوجية داخل أوربا ، ومست حاجة الرأسماليين الأوربيين إلى أمرين مهمين : توفير المواد الخـــام وإيجاد أسواق استهلاكية خارج أوربا . وعليه توجهت الأنظار إلى دول الشرق – ومنها إيران – لتحقيق هذين الأمرين.

كما أفضى تنافس الدول العظمى – فرنسا ، انجلترا وروســـيا – علـــى المستوى الدولى إلى لفت أنظار ساسة تلك الدول تجاه إيران خاصة فـــى عهـــد فتح على شاه (١٧٩٨م) . ففى فرنسا رغب نابليون فى إضـــعاف انجلتـــرا أو التغلب عليها ، غير أنه فشل فى تحقيق ذلك نظراً لقوتها البحريـــة وموقعهـــا الجغرافى ، لذا فكر فى التوجه نحو مستعمراتها فى الهند ، ولكى يـــتمكن مـــن السيطرة على تلك المستعمرات كان لزاماً عليه الاقتراب أكثـــر إلـــى الممالـــك الشرقية ، وبخاصة إلى إيران ، حيث تعتبر بوابة الهند الرئيسية.

أما انجلترا فسعت دوماً لتثبيت قدرتها داخل مستعمراتها فى الـــشرق ، وكانت الهند من أهم مراكزها الاستعمارية فى آسيا ، فعملت على الحفاظ علـــى حدودها وحظيت إيران بأهمية خاصة لديها وسلكت تجاههـــا سياســـة محـــددة لتحقيق ما يلى :

أولاً : العمل على إضعاف إيران إلى حد لا يمكنها من الهجوم على الهند قط.

ثانياً : الاتحاد مع الحكومة الإيرانية للحيلولة دون اتحادها مع دولـــة أجنبيـــة أخرى معادية لإنجلترا.

ثالثاً : إيجاد العداء والعراك دوماً بين إيران وروسيا لصرف أنظارهما عن الهند.

رابعاً : التسلط السياسى والعسكرى على إيران والاستفادة من أراضيها لجعلها قاعدة عسكرية إنجليزية للدفاع عن حدود الهند .

خامساً : العمل على تحقيق أهدافها الاقتصادية فى إيران بفتح أسواق جديدة وإبرام المعاهدات التجارية والحصول على الامتيازات.

واستخدم المسئولون الإنجليز جل جهدهم لتحقيق الأهداف السابقة ، وحالوا دون قيام حكومة مستقلة قوية فى إيران ، واجتذبوا إلى جانبهم كبار المسئولين فى الدولة الذين انصاعوا لتحقيق سياسة انجلترا فى مقابل الوصول إلى المناصب المرموقة أو التمتع بالحماية والحصانة.

أما روسيا فكانت تسعى فى المقام الأول للوصول إلى نهر ارس تمهيداً لاستيلائها على الخليج الفارسى وذلك وفقاً لوصية بطرس الكبير التى ورد فيها:

" يجب الاقتراب أكثر إلى القسطنطينية والهند ، فمن سيطر على هاتين المنطقتين فقد سيطر على العالم أجمع ، ولتحقيق هذا الهدف يجب القيام بسلسلة من الحروب ليس فقط فى تركيا بل فى إيران كذلك ، كما يلزم إنشاء مصانع لصناعة السفن على سواحل البحر الأسود ... ويجب النفاذ إلى الخليج الفارسى بإضعاف إيران وإقرار العلاقات التجارية مع دول الشرق ، من بعده يتم التقدم نحو الهند التى هى مخزن ثروات العالم ، وبعدها لن تمس حاجتنا إلى الذهب الإنجليزى ..." (١)

وتطبيقاً لهذه الوصية ، وتنفيذاً لسياستهم التوسعية ، قام الروس بنشاط متزايد فى قارتى آسيا وأوربا ، وعملوا على ضم المناطق الشمالية من إيران إلى روسيا ، وفرضوا على إيران سلسلة من الحروب المتتالية غير المتكافئة

---

(١) انظر النص الكامل للوصية ، تاريخ اجتماعى وسياسى ايران در دورهٔ معاصر ، لسعيد نفيسى ، انتشارات شرق ، تهران ١٣٣٥ش ، جلد اول ، ص ٢٦٤: ٢٦٧.

لإخضاعها واتخاذها ركيزة للوثوب منها إلى شبه القارة الهندية ، واستمرت هذه الحروب زهاء العشرة أعوام ، لم يحالف الإيرانيين التوفيق فيها نظراً لافتقادها المعدات العسكرية الحديثة والتدريب العسكرى الجيد والساسة المحنكين. (١)

وعلى ما سبق ، وقعت إيران فريسة تناحر الدول الأوربية العظمى ، وسعت كل منها إلى تنفيذ مخططها الاستعمارى بالضغط العسكرى حيناً ، أو بالدخول إليها من باب الود والصداقة حيناً آخر وفقاً لما تقتضيه الأوضاع السياسية آنذاك . وعليه رأيت من الضرورة بمكان أن أستهل البحث بعرض سريع لملامح الصراع بين الدول الأوربية العظمى حول إيران فى الفترة المعنية ، حيث أفضى اقتراب انجلترا من المنطقة الإيرانية بدوره إلى اقتراب كل من فرنسا وروسيا كما سنرى لاحقاً.

---

(١) خانک عشقی : سیاست نظامی روسیه در ایران از ١٧٩٠ تا ١٨١٥م ، تهران ١٣٥٣ش ، ص ٤٦.

المبحث الأول

تنافس القوى الأوربية العظمى فى إيران

تنافس القوى الأوربية العظمى فى إيران

سعت كل من فرنسا وانجلترا وروسيا إلى التقرب إلى إيران بطريقة أو بأخرى ، وكان من الضرورى أن أستهل الدراسة بهذا الموضوع لأن ملامح العلاقات بين إيران وانجلترا لن تتضح معالمها بشكل جيد إلا من خلال النظر فى زوايا أخرى تتعلق بالدور الفرنسى وكذلك الروسى فى إيران . حيث أبدت انجلترا- تبعاً لذلك – ردود أفعال خاصة تجاه كل منهما فى إيران مما أثر بالتالى على علاقتها مع الحكومة الإيرانية.

أولاً : التدخل الفرنسى فى إيران

سعى الساسة الفرنسيون لإقرار العلاقات الودية مع إيران منذ العام الأول لتولى الأسرة القاجارية الحكم ، حيث قدم وفد فرنسى إلى طهران فى غضون عام (١٧٩٦م) ومعه مسودة من اتفاقية الملوك الصفويين مع فرنسا لتذكير مسئولى إيران بما يربط بين الحكومتين من علاقة وفاق ، وحثهم على الحرب ضد روسيا ، وكذلك الحصول على موافقة الحكومة الإيرانية على أن تكون أراضيها قاعدة عسكرية لفرنسا لشن الهجوم على الهند ، إلا أن الصدر الأعظم آنذاك – الحاج إبراهيم خان الشيرازى اعتماد الدولة – رفض مطلب الوفد الفرنسى الذى عاد أدراجه دون تحقيق النتيجة المرجوة.[١]

وفى عام ١٨٠٥م عاود بونابرت المحاولة مرة أخرى ، وأرسل مندوبين إلى طهران – روميو و جوبر-[٢] للتباحث مع الشاه والتمهيد لعقد الاتحاد بين الدولتين. [٣]

---

(١) پرويز افشارى : صدر اعظمهاى سلسلهٔ قاجاريه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ اول ، تهران ١٣٧٢ ش ، ص ١٦.

(2) Romieu , Jubert.

(٣) تاريخ معاصر ايران ، گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى .... ، ص ١٢.

لكن حدث آنذاك أن تكدرت العلاقات بين انجلترا وفرنسا وخشيت الأولى من التقدم العسكرى لجيوش بونابرت وما يحدثه ذلك من خلل فى توازن القوى فى أوربا ، وعليه قامت بتشكيل عدة جبهات ضد بونابرت داخل أوربا ، وعزم بونابرت على مجابهتها داخل مستعمراتها فى الهند ، ولم يكن أمامه من سبيل سوى التقرب من الدولة العثمانية وإيران ، والعمل على اجتذابهما فى محاولة منه للحصول على طريق للهجوم على المستعمرات الإنجليزية فى الهند ، لذا أرسل إلى فتح على شاه بواسطة مندوبه دولابلانش[1] فى ١٧ يناير ١٨٠٧م يخبره بفتوحاته فى أوربا ويحثه [2] على الهجوم على گرجستان. ورداً على رسالة بونابرت وجه الشاه بمحمد رضا خان باعتباره سفيراً لإيران إلى البلاط الفرنسى محملاً بالهدايا الثمينة التى بلغت قيمتها ٣٣٢,٦٠٠ فرنك ، ووصل السفير الإيرانى إلى مقر بونابرت بمنطقة فينكن اشتاين[3] فى روسيا الشرقية ، وتمكن من إبرام معاهدة معه فى ٤ مايو ١٨٠٧م عرفت باسم معاهدة فينكن اشتاين فى ستة عشر بنداً، وفيها تعهدت الحكومة الفرنسية بالتالى :

احترام استقلال إيران وسيادتها على أراضيها ، الاعتراف بحق إيران فى گرجستان والسعى لحث روسيا على عقد معاهدة صلح مع إيران والتخلى عن گرجستان وغيرها من المناطق الإيرانية الواقعة تحت نفوذها ، دعم الجيش الإيرانى بتزويده بالمعدات والسلاح والخبراء العسكريين .

كما تعهدت الحكومة الإيرانية بالتالى :

قطع علاقاتها مع الحكومة البريطانية وإعلان الحرب ضدها بشكل فورى، طرد الرعايا الإنجليز من إيران وإغلاق حدودها وبواباتها أمام العمال الإنجليز ، استخدام الشاه لنفوذه لعقد الاتحاد مع الأفغان وقبائل هراة وقندهار

---

(1) Delablanche.

(٢) للإطلاع على نص الرسالة ، انظر تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران .. لعلى اكبر بينا ، ج١ ، ص ١١٦ ، ١١٧.

(3) Finkenstein.

للهجوم على المستعمرات الإنجليزية فى الهند ، السماح بمرور الجيش الفرنسى براً عبر الأراضى الإيرانية ، وكذلك السماح للسفن البحرية الفرنسية للعبور فى الموانئ الإيرانية إذا ما رغب بونابرت فى شن الهجوم على الهند.

كما نصت الاتفاقية على عقد الصلح الدائم بين الإمبراطور الفرنسى والشاه الإيرانى والملك الإيطالى لمجابهة روسيا وانجلترا. (١)

وكما يتضح من بنود الاتفاقية فقد عادت بالنفع - فى المقام الأول - على فرنسا التى حققت طرد الرعايا الإنجليز من إيران ، وضمنت إعلان الحرب ضد بريطانيا بشكل فورى. أما ما يتصل بمصالح إيران فكان غامضاً مبهماً ، يتيح لبونابرت تحليله وتفسيره وفق هواه وبما يتراءى له حسب مقتضيات العصر والأحوال السياسية ، وتوهم الشاه وفاء الفرنسيين بالتزاماتهم فى استعادة گرجستان وغيرها من المناطق الإيرانية من الروس ، ودعمهم له عسكرياً - وهذا ما كانت جيوشه فى أمس الحاجة إليه - وعليه قبل التوقيع على الاتفاقية، وأمر بونابرت الجنرال جاردان(٢) بالتوجه إلى إيران على رأس وفد يتألف من الخبراء العسكريين والضباط والمهندسين المدنيين والكتبة والأطباء والعمال الفنيين المتخصصين فى صناعة المدافع. (٣)

وصدرت التعليمات إلى جاردان بتحقيق ما يلى فى إيران : تشديد العداء تجاه روسيا وانجلترا ، تدريب الجيش الإيرانى على فنون القتال الحديثة ، صناعة الأسلحة المتطورة ، تهيئة أسباب الهجوم على الهند عن طريق إيران ، جمع معلومات حول جغرافية إيران والطرق المؤدية إلى الهند وعدم السماح للإنجليز بالاتصال بالحكومة الهندية عبر إيران. (٤)

---

(١) سعيد نفيسى :تاريخ اجتماعى وسياسى ايران ... ، ج١ ، ص ٩٦، ٩٧.

(2) General Gardene.

(٣) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، انتشارات مدبر ، چاپ دهم ، تهران ١٣٧٤ش ، ص ٦٥.

(٤) سعيد نفيسى :تاريخ اجتماعى وسياسى ايران ... ، ج١ ، ص ٢٢٨.

وواضح من التعليمات السابقة أن مهمة جاردان فى إيـران – سـواء بصفته رئيساً للوفد العسكرى الفرنسى ، أو بصفته كبير سفراء بونـابرت فـى إيران – كانت جد شاقة ، فقد وصل إلى طهران فـى ٢٤ ديـسمبر ١٨٠٧م ، وتمكن خلال أيام قليلة من إبرام اتفاقية بين البلدين فى ٢٢ يناير ١٨٠٨م فـى ستة بنود تنص على شراء إيران عشرين ألف بندقية وعـدداً مـن الأسـلحة والذخيرة من الحكومة الفرنسية ، فضلاً عن مدها بخمسة عشر متخصصاً فـى المجالات المختلفة.[١]

إلا أن تنفيذ هذه البنود لم يتم بشكل عملى نظراً لخواء الخزانة الإيرانية وعدم مقدرة إيران شراء المعدات المتفق عليها. كما وفق الجنرال جاردان فـى مسعاه لعقد اتفاقية تجارية أخرى فى ٢٦ يناير من نفـس العـام فـى ثلاثـة وعشرين بنداً مع صدر إيران الأعظم – ميرزا شفيع – تضمنت بنود الاتفاقيـة تنظيم الأمور الدبلوماسية والحقوقية والتجارية والدينيـة للرعايـا الفرنـسيين المقيمين فى إيران ، كما حددت القوانين المتعلقـة بالنقـل البحـرى والـسفن التجارية والحربية ومعدل الرسوم الجمركية . ونص البنـد (١٧) منهـا علـى تسليم جزيرة خارك إلى الفرنسيين شريطة أن يبذلوا الجهد فى سبيل اسـتعادة إيران لگرجستان ومدن القوقاز من يد الروس.[٢]

وبذل جاردان جهداً كبيراً فى سبيل تحقيق أهدافـه والعمـل علـى استرضاء شاه إيران ، فعمل على تنظيم الجيش الإيرانى ، ودرب ما يقرب من أربعة آلاف جندى على فنون القتال الحديثـة ، وأنـشأ مـصنعاً فـى إصفهان لصناعة المدافع ، كما أنشأ مخزناً للسلاح فى طهران ، وهذا مـا أدى إلى استياء الإنجليز ، فعملوا على إضعاف إيران عن طريق جيرانها، وهيأوا المجال للقلاقل فى أفغانستان وبخارا ومرو وخيوة والقوقاز.

---

(١) سعيد نفيسى :تاريخ اجتماعى وسياسى ايران ... ، ج١ ، ص ١١٨، ١١٩.
(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران ... ، ج١ ، ص ١٢٢.

من ناحية أخرى ، قلق القائد الروسى لجيوش گرجستان – جودوفيتش– [1] من النفوذ الفرنسى المتزايد داخل البلاط الإيرانى ، فأرسل مندوبه – البارون ورد – فى ٢٥ مارس ١٨٠٨م إلى الجنرال جاردان للتباحث معه حول إقرار العلاقات الحسنة . أثناء ذلك ألحق بونابرت الهزيمة بالقوات الروسية ، وخضعت روسيا لتوقيع معاهدة مع فرنسا – معاهدة تيليست– [2] وأشاح بونابرت بوجهه عن إيران . ومن بعد بدأ العدوان الروسى ثانية على مناطق القوقاز وتمكن الروس من احتلال إيروان فى أوائل أكتوبر عام ١٨٠٨م وقصفوا السواحل الإيرانية فى بحر الخزر ، وفى ٣١ أكتوبر طلب عباس ميرزا – ولى العهد فى تبريز – من الجنرال جاردان مساعدة الضباط الفرنسيين له فى حروبه ضد روسيا ، كما أرسل الصدر الأعظم الإيرانى – ميرزا شفيع – إلى وزارة الخارجية الفرنسية يطلب وفاء فرنسا بالتزاماتها تجاه إيران وفقاً لبنود اتفاقية فينكن اشتاين ، وصرحت الوزارة برفضها فى رسالتها بتاريخ ٢ نوفمبر ١٨٠٨م ، وامتنعت فرنسا عن تقديم العون إلى إيران ، كما فشلت مساعيها فى الوفاق بين إيران وروسيا . وتحينت انجلترا الفرصة لاجتذاب بلاط إيران إلى جانبها ، وأرسلت وفداً إلى الخليج الفارسى من قبل الحكومة الهندية برئاسة السير جون مالكوم[3] ومعه أربع سفن حربية ، ونظراً لمعرفة فتح على شاه بأمر المعاهدة بين بونابرت وروسيا كاد أن يقبل التباحث مع الإنجليز ، فأرسلت الحكومة الفرنسية تتوعده بقطع العلاقات بين البلدين إذا ما سمح بدخول الإنجليز إلى العاصمة الإيرانية . وفى أوائل مارس عام ١٨٠٩م توجه الوفد الفرنسى إلى تبريز للتباحث مع عباس ميرزا ، لكنه لم يصل إلى نتيجة ، فغادر تبريز فى ١٧ إبريل ١٨٠٩م. [4]

---

(1) Marechall Goodowitch .

(٢)عقدت معاهدة Tilisit ، فى ٨ يونيه ١٨٠٧م ، انظر ، ايران در دورهٔ سلطنت قاجار لعلى اصغر شميم ، ص ٦٧.

(3) Sir John Malkom .

(٤) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ناگفته ها از زندگى وروز گار سلاطين قاجار ، نشر علم ، چاپ سوم ، تهران ١٣٨١ش ، جلد اول ، ص ١٦١.

وكان رفض الوفد الفرنسى للتدخل أو الوساطة بين إيران وروسيا مما شكك فى حسن نواياهم ، وساء ظن الحكومة الإيرانية فى نابليون بونابرت، واستدعت سفيرها فى فرنسا وغادر الجنرال جاردان إيران ، وانتهز الإنجليز الفرصة لملأ الفراغ ، وعلى الفور وجهوا بالسير هارفورد جونز[1] من قبل الحكومة الإنجليزية إلى طهران ليكون سفير إنجلترا المفوض فى إيران.

(1) Sir Harford Jones .

ثانياً : النشاط الروسى فى إيران

كان الهدف الأساسى للروس بناءً على وصية ملكهم بطرس الكبير – كما ذكرنا سالفاً [1]– الاستيلاء على بحر الخزر ، وكان عليهم إما أن يسلكوا طريق القوقاز وتركستان الغربية ، أو طريق آسيا الصغرى ، لذا لم تسلم أراضى القوقاز من تطاول الروس واعتداءاتهم . فى الوقت نفسه كان قاطنو المناطق الشرقية من القوقاز – أى أهالى گنجه وشيروان وطالش وباكو – من المسلمين الذين يرجحون إبداء الطاعة لإحدى الدول الإسلامية – أى إيران – على الدخول تحت إمرة الحكومة الروسية ، وعليه فإن أدنى تطاول كان يتم من قبل القوات الروسية على تلك المناطق كان يقابله على الفور قيام مسئولى إيران لدفع هذا التطاول الذى بدأت ملامحه تظهر منذ عهد آقا محمد خان مؤسس الدولة القاجارية ، وانتهىَ بسحب قواته إلى القوقاز والاستيلاء على تفليس عام ١٧٩٦م كما ذكرنا سالفاً.[2]

وفى عهد فتح على شاه (١٧٩٧ : ١٨٣٤م) ظن القيصر الروسى– الكساندر الأول – أنه من السهولة بمكان إرضاخ البلاط الإيرانى لأهدافه بالهجوم العسكرى المتكرر على منطقة وسط القوقاز ، ولم يتوقع قط صمود الشاه أمام قواته ، نظراً للأزمات الداخلية التىكان يمر بها والأحوال السياسية والعسكرية لإيران آنذاك . وحاول الشاه إثناء القيصر عن عزمه بالطرق السلمية ، وأرسل إليه يعرض إمكانية حل المشاكل بينهما عن طريق التفاهم ، إلا أن القيصر لم يجب على مطلبه واستمر فى توجيه هجماته على المناطق المذكورة مما حث الشاه على إعداد جيوشه وتعيين ابنه عباس ميرزا – ولى العهد – قائداً عاماً عليها وأمره بالتوجه صوب القوقاز وآذربايجان. [3]

---

(١) انظر التمهيد ، ص ١١.

(٢) انظر التمهيد ، ص ٩.

(٣) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٨٤.

فى تلك الأثناء ، هيأ حاكم گرجستان – جورج الثالث عشر الشهير بجرجين خان – الأجواء لتكدر العلاقات بين إيران وروسيا حيث خرج عن طاعة الحكومة الإيرانية ودخل تحت الحماية الروسية ، وتعهد بتسليم مدينة تفليس إلى الروس نظير التغاضى عن تسديد أحد القروض التى حصل عليها من روسيا ، وفى ٢٨ سبتمبر ١٨٠٠م ، أبرم معاهدة مع الحكومة الروسية تخلى بمقتضاها عن گرجستان على أن يكون ابنه – ديڤيد – نائباً للسلطنة ، وأصدر الإمبراطور الروسى بياناً فى ١٨ يناير ١٨٠١م يعلن فيه ضم گرجستان رسمياً إلى روسيا وعين على حكومتها الجنرال سى سى يانف.[١] وبذلك انتزعت گرجستان عن إيران وانقطعت صلتها بها تماماً إلا أن هذا الحدث كان الذريعة والحجة لبداية المرحلة الأولى من الحروب الإيرانية الروسية ، حيث أصدر فتح على شاه أوامره بالهجوم على گرجستان، واعتبر هذا حقاً طبيعياً لإيران تدافع به عن سيادتها على تلك المنطقة.

المرحلة الأولى للحروب الإيرانية الروسية

بعد إصدار القيصر الروس بيانه السابق الخاص بضم گرجستان إلى روسيا ، أمر قائده سى سى يانف بالتوجه إلى حاكم گنجه ليطالبه بالدخول فى طاعة الحكومة الروسية باعتبار أن گنجه جزء من گرجستان، ولما أبدى حاكم گنجه اعتراضه ، هاجمت القوات الروسية المدينة واحتلتها فى ديسمبر عام ١٨٠٣م ، وصارت المدينة مقراً لعمليات الروس العسكرية ، ومن هناك توجه القائد الروسى إلى إيروان لاحتلالها ، فتوجه عباس ميرزا بجيش قوامه ٥٥ ألف جندى من تبريز للدفاع عن إيروان والحيلولة دون تقدم الروس ، بيد أنهم تمكنوا من حصار المدينة ، فتوجه فتح على شاه بنفسه لمساعدة ابنه وبصحبته قوة من خمسة آلاف جندى

---

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران ...، ج١ ، ص ٩٤، ٩٥. (Sissianov)

وتمكنت القوات الإيرانية من رفع الحصار عن المدينة ، وتقهقر الروس حتى مدينة تفليس وتوقف القتال بين الجانبين لمدة أربعة أشهر. (١)

وواقع الحال ، إن العمليات العسكرية السابقة كانت بمثابة الحروب التمهيدية التى يختبر كل جانب من خلالها مواطن القوة أو الضعف فى الجانب الآخر ، وما هى إلا شهور قليلة حتى تأججت نيران الحرب ثانية بين الجانبين على أثر اعتداء إبراهيم خليل خان جوانشير – أحد عملاء روسيا – على مناطق النفوذ الإيرانى ، فتوجه عباس ميرزا لردعه واحتلال گنجه ، ودار العراك بين الجانبين فى منطقة عسكران وانتهى بهزيمة الروس ، واحتل الإيرانيون قلعة شوشى ، وتوجه عباس ميرزا إلى گنجه فغادرها سى سى يانف ، ورغبت القوات الروسية فى تهديد أمن العاصمة ، فاقتربت سفنهم الحربية من سواحل جيلان ، واحتلت ميناء انزلى تمهيداً للتقدم نحو الرشت ، فتصدت لهم القوات الإيرانية وأجبرتهم على التقهقر نحو باكو. (٢)

وفى باكو قام حاكمها – حسين قلى خان – بخداع الروس ، وتظاهر برغبته فى التصالح معهم ، وما أن دخل القائد الروسى قلعة المدينة للتباحث بشأن الصلح حتى قام الحاكم بقتله ، وأغارت القوات الإيرانية على الجيش الروسى وأجبرته على التقهقر نحو جبال القوقاز. (٣)

وعلى هذا النحو انتقل ميدان القتال من سواحل بحر الخزر إلى ولاية إيروان ، وتزامن ذلك الحدث بقدوم الوفد الفرنسى – برئاسة الجنرال جاردان – إلى إيران ، ودخول الضباط الفرنسيين فى خدمة الجيش الإيرانى ، مما مكن الإيرانيين من تحقيق الانتصارات والحفاظ على قلاع إيروان ، وعليه سعى القائد الروسى الجديد – جودوفيتش – للتباحث مع الجنرال جاردان لوقف إطلاق النار وعقد الصلح مع إيران ، إلا أن الشاه رفض ووافق على الهدنة فقط ،

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٨٦ ، ٨٧.
(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران ... ، ج١ ، ص ٩٥.
(٣) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٨٩.

وأمر ابنه عباس ميرزا بالكف عن التعرض للقوات الروسية ، وألحق قراره هذا الضرر بإيران حيث مكنت فترة الهدنة القائد الروسى من إعادة تنظيم جيوشه ومباغتة القوات الإيرانية فى الولايات الشمالية الغربية وعلى طول نهر ارس، واحتل در بند وباكو وشيروان وشكى. (١)

وفى عام ١٨٠٨م توجهت الجيوش الروسية إلى إيروان ، وكادوا أن يحققوا نصراً مؤكداً لولا تصدى فرسان قبيلتى جلاير وافشار لهم فى منطقة آرارات. (٢)

وفى خضم هذه الأحداث تم التقارب الإيرانى الإنجليزى ، وأبرم الطرفان المعاهدة المجملة فى مارس عام ١٨٠٩م – كما سيرد من بعد (٣)– ، وبموجب هذه المعاهدة دخل الضباط الإنجليز فى خدمة الجيش الإيرانى ، وفى العام نفسه بدأ هجوم القوات الروسية على مدينتى قراباغ وايروان ، فكلف فتح على شاه ابنه الأكبر – محمد على ميرزا – بالتوجه إلى تفليس على رأس جيش قوامه عشرين ألف جندى ، وعهد إلى عباس ميرزا بمدينة گنجه يرافقه نفس العدد من الجند ، واستقر الشاد نفسه على ساحل نهر ارس بقوة قدرها عشرين ألف جندى ليمد ابنيه بالعون إذا ما اقتضت الحاجة. لكن عباس ميرزا اضطر إلى رفع الحصار عن گنجه والعودة إلى ارس نظراً لسوء الأحوال الجوية ، ونقص الطعام وصعوبة الاتصالات . وانتهز الروس الفرصة وتمكنوا من السيطرة على بعض المنافذ الجنوبية والشرقية فى القوقاز مما حث ولى العهد الإيرانى على طلب الصلح مع الروس. (٤)

ومع قدوم مبعوث الحكومة الروسية إلى تبريز للتباحث حول الصلح أرسل السفير الإنجليزى – السير هارفورد جونز – إلى ميرزا بزرگ قائم مقام

---

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبيلوماسى ايران ...،ج١، ص ٩٦.
(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٩٠.
(٣) انظر البحث ، ص ٤٠-٤٢.
(٤) على اصغر شميم : مرجع سابق ، ص ٩٠.

– وزير عباس ميرزا – فى أكتوبر من عام ١٨٠٩م يطالبه بإرسال مسودة المراسلات المتبادلة بين الجنرال الروسى – ترموسوف–[١]وولى العهد الإيرانى للإطلاع عليها ، وضمناً قدم وجهات نظره فى هذا الشأن والتى ارتكزت حول ترجيحه عدم إبرام اتفاق الهدنة أو معاهدة الصلح مع الحكومة الروسية ، وكان دليله على ذلك أن إصرار الجنرال الروسى على عقد معاهدة الصلح لهو دليل قاطع على عدم استعداد روسيا للاستمرار فى الحرب ، كما أن توطيد العلاقات بين طهران وبطرسبورج مما يعكر صفو العلاقات بين طهران والقسطنطينية. [٢]

ويستطرد الدكتور على اكبر بينا فى شرح الدور الذى قام به السفير الإنجليزى لتحقيق عدم التقارب الإيرانى الروسى آنذاك ، ويشير إلى رسالة السير هارفورد جونز إلى نظيره الإنجليزى فى القسطنطينية – روبرت آدير–[٣] فى سبتمبر من عام ١٨٠٩م والتى يحذره فيها من اتحاد إيران وروسيا الذى سيلحق الضرر بنفوذ الإنجليز وقوتهم فى طهران . كما يخبره بأن اقتراح الاتحاد بين إيران والدولة العثمانية يحظى بالقبول بين الإيرانيين. [٤]

وتنجح مساعى السفير الإنجليزى لمنع التقارب الإيرانى الروسى والحيلولة دون لقاء مسئولى كلتى الدولتين لفترة ، لكن بعد العديد من المباحثات تم الإعداد للقاء بين الجنرال الروسى ترموسوف وميرزا بزرگ قائم مقام فى عسكران ، وما إن علم السفير الإنجليزى بذلك حتى أصر على الحصول على تعهد كتابى من ميرزا بزرگ يضمن فيه تأمين المصالح العثمانية إذا تمت الهدنة بين إيران وروسيا ، والأدهى من ذلك أنه قام بنفسه بإعداد متن اتفاق الهدنة فى ستة بنود ، واستخدم فيه بعض الاصطلاحات التى تؤمن أهداف انجلترا السياسية ، حيث نص فى البند الخامس على عدم إضافة أو تغيير القوات الإيرانية فى آذربايجان والروسية فى گرجستان، كما نص فى البند

---

(1) Tromsov .

(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى ودبلوماسى ايران ...،ج١، ص ١٥٠ ،١٥١.

(3) Robert Adair.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٥١.

السادس على تعهد الحكومة الروسية بالجلاء عن گرجستان بأكملها ومغادرة جميع ولايات إيران المحتلة إذا رغب الشاه فى إرسال مندوبيه إلى سان بطرسبرج لعقد الصلح بين إيران وروسيا. (١)

وكان من البديهى أن يعترض مسئولو روسيا على مقترحات الحكومة الإيرانية – التى دونت بيد السفير الإنجليزى – وعرضوا اتفاقاً آخر فى اثنى عشر بنداً يتباين تماماً مع الاتفاق السابق مما أدى إلى إخفاق مباحثات عسكران. ولم يضن السفير الإنجليزى عن بذل السعى حتى تم عقد اتفاقية للاتحاد بين إيران والدولة العثمانية فى شهر أغسطس من عام ١٨١٠م وبدأت الحرب ثانية على طول الجبهات الإيرانية العثمانية ضد الروس خاصة فى ظل تواجد الاستشاريين الإنجليز والمهمات الحربية الحديثة والمهندسين المدنيين البريطانيين الذين تمكنوا من إحكام نقاط الدفاع على طول سواحل نهر ارس.

ومع تطور الأحداث على المستوى الأوربى ورغبة روسيا فى الهجوم على هولندا وتكثيف هجماتها فى نواحى الدانوب ضد العثمانيين ، وكذلك مع خشية الإنجليز من فتوحات بونابرت فى أوربا عام ١٨١٢م ، ثم الاتحاد بين روسيا وانجلترا فى ١٦ يونية عام ١٨١٢م ، واقتضت مصلحة بريطانيا آنذاك إطلاق القوات الروسية من الحدود القوقازية لاستكمال خطتها الدفاعية ضد نابليون ،وعليه سعى السفير الإنجليزى لدى فتح على شاه للدخول فى مباحثات لإبرام معاهدة الصلح بين إيران وروسيا ، كما حصل على موافقة ولى العهد – عباس ميرزا – على الموضوع نفسه فى ١٩ يونيه ١٨١٢م . وأثناء التباحث حول الصلح ، قامت القوات الروسية بالاعتداء على الجبهة الشمالية الغربية لإيران ، وتراجعت الجيوش الإيرانية حتى اصلان دوز ، وهنا أمر السفير الإنجليزى ضباطه بالخروج من خدمة الجيش الإيرانى وعدم المشاركة فى العمليات العسكرية ضد روسيا نظراً لإبرام معاهدة الاتحاد بين دولتى روسيا وانجلترا ، وتمكن الروس من إلحاق الهزيمة بجيوش عباس ميرزا ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٤.

والاستيلاء على ايروان ولنكران.[1] إلا أنهم رأوا من المصلحة إنهاء الحرب مع إيران للتفرغ للحروب ضد بونابرت ، فأرسلت الحكومة الروسية الجنرال دوريتشف[2] إلى السفير الإنجليزى فى طهران يطلعه على رغبتها فى إقرار الصلح مع إيران . وسعى السفير الإنجليزى لإقناع الشاه بضرورة عقد الاتفاقية، وخضع الشاه لرغبته ، وتم توقيع الاتفاقية فى ١٢ أكتوبر ١٨١٣م والتى عرفت باسم اتفاقية گلستان فى حضور السفير الإنجليزى ، ووزير الخارجية الإيرانى – الموالى لإنجلترا – ميرزا أبى الحسن خان الشيرازى ، ونيكولا مندوب القيصر، وصدرت الاتفاقية فى مقدمة وأحد عشر بنداً ، ويكفينا فى هذا المقام الإشارة إلى بعض بنودها لنرى كيف أطاحت هذه المعاهدة باستقلال إيران السياسى :

- يتعهد شاه إيران بالتخلى عن جميع ولايات قراباغ وگنجه وگرجستان وداغستان وباكو ودربند وشيروان وشكى وبادكوبه والجزء العلوى من طالش إلى روسيا ، وذلك من منطلق إبداء الود والوفاء تجاه الإمبراطور الروسى.
- يتعهد إمبراطور روسيا فى المقابل ، وكذلك ولاة عهده من بعده ، بتأييد ولى العهد الإيرانى ودعمه إذا مست الحاجة حتى يتبوأ سدة الحكم كى لا يُفسح المجال لأى أجنبى لدخول إيران واحتلالها ، وإذا نشب نزاع بين الأمراء الإيرانيين تنحى روسيا نفسها بعيداً ما لم يطلب الشاه الإيرانى ذلك.
- تتنازل إيران عن حق الملاحة فى بحر الخزر إلى روسيا وتأمر بالسماح بمرور البارجات الحربية الروسية فيه.[3]

وبالنظر فى بنود المعاهدة السابقة نرى أن الهدف الأساسى من ورائها هو تأمين المصالح السياسية والاقتصادية لروسيا فى المنطقة ، والإطاحة باستقلال إيران وسيادتها على مناطق شاسعة من أراضيها . كما كان لتوقيع

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٧، ١٧١، ١٧٢.

(2) De-Ritcheff.

(٣) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ....، ص ١٦٤.

هذه المعاهدة رد فعل من قبل بريطانيا ، ففي العام الثاني لإبرامها بدأ المسئولون الإنجليز في إعادة النظر في الاتفاقية المبرمة بين إيران وانجلترا في ١٢ مارس ١٨١٢م ، وعدلوا فيها وأعدوا اتفاقية أخرى – كما سنرى –[١] في ٢٥ نوفمبر ١٨١٤م ، وحاولوا من خلالها سد الثغرات التي تقلقهم من تنامي النفوذ الروسي في البلاط الإيراني ، وأقحمت انجلترا نفسها – بموجب البند الثالث – في التدخل في حل الخلاف الإيراني الروسي بشأن الحدود.

وأياً ما كان فإن معاهدة گلستان وإن كانت قد أفضت إلى إنهاء العمليات الحربية بين الجانبين الإيراني والروسي في مناطق القوقاز ، إلا أنها كانت موضع استياء فتح على شاه بسبب انتزاع جزء كبير من أراضيه ، ودخول ما يقرب من ثلاث مليون نسمة من المسلمين قاطني تلك المناطق تحت إمرة القيصر الروسي ، وعليه وجه بميرزا أبي الحسن الشيرازي إلى بلاط روسيا عام ١٨١٧م للاعتراض على بنود الاتفاقية إلا أن القيصر رد على المندوب الإيراني برد شديد اللهجة قائلا :

" لم يستول قادتنا على تلك المناطق قهراً ، فالحكام هناك قبلوا الولاء لروسيا عن طيب خاطر ، ولما كان أهالي گرجستان من المسيحيين فإن تبعيتهم لروسيا أولى وأنسب منها إلى إيران". [٢]

وبعد فشل المندوب الإيراني في التباحث مع القيصر الروسي في هذا الشأن ، عاد أدراجه في أواخر نفس العام وبصحبته السفير الروسي الجديد – يرمولف –[٣] ومثلا في حضرة الشاه في چمن سلطانيه ، وهناك قدم السفير الروسي مطالب القيصر كالتالي :

١- نظراً لدخول روسيا في حرب مع الدولة العثمانية فعلى إيران الاتحاد مع روسيا ضد الدولة العثمانية أو على الأقل تتعهد بعدم الاتحاد معها.

---

(١) انظر البحث ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) علي اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٩٣.

(3) Yermoloff.

٢- نظراً لتعدى أهالى خوارزم وخيوة وبخارا على القوافل التجارية ، فعلى الحكومة الإيرانية أن تقوم بسحقهم ، أو تسمح للقوات الروسية بالهجوم عن طريق استر آباد وخراسان لسحق المتمردين.

٣- أن يكون لروسيا قنصل دائم فى منطقة جيلان .

٤- تعيين حدود طالش.

٥- دخول الضباط الروس فى خدمة الجيش الإيرانى .[١]

ورد الشاه برد مبهم فيما يتعلق بالاتحاد مع روسيا ضد الدولة العثمانية ، وفيما يتعلق بالمطلب الثانى ، قال :

" إن عبور القوات الروسية من استر آباد لم ينص عليه فى معاهدة گلستان ، وتمركز جيش لنا فى خوارزم يتم فى حال دخول كل من هراة وبلخ وبخارا ضمن ممالكنا المحروسة كى يتثنى لقواتنا الهجوم على خوارزم بسهولة". كما رفض وجود قنصل فى جيلان ، وكذلك دخول الضباط الروس فى خدمة الجيش الإيرانى . وفيما يختص بتعيين حدود طالش فقد أرجأ هذا الموضوع لحين قدوم مندوب آخر من قبل روسيا إلى إيران.

وبعد إخفاق المباحثات أبدى عباس ميرزا ميله إلى الإنجليز ، وأرسل السفير الروسى – يرمولف – التقارير إلى حكومته يكشف فيها عن تعاون عباس ميرزا مع الإنجليز لمساندته فى دعم الجيش وإعداد المهمات الحربية ، وقدم اقتراحاً للإطاحة به بالتعاون مع ابن فتح على شاه الأكبر – محمد على ميرزا – ومساندة الأخير للوصول إلى الحكم ، إلا أن المسئولين فى روسيا أعربوا عن معارضتهم لهذا الاقتراح وأوصوه بالسعى للحصول على امتيازات مماثلة لما حصل عليه الإنجليز فى إيران.[٢]

---

(١) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ١٧٨.

(٢) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى و سياسى ايران در دورهٔ معاصر ، جلد دوم (از ١٢٢٨ تا ١٢٥٠ هـ) انتشارات بنياد ، تهران ١٣٤٤ش ، ص ٨٩ ، ٩٠.

وفى العام التالى (١٨١٨م) قدم المندوب الروسى مـــازاروفيتش[١] إلـــى طهران للتباحث حول تعيين حدود طالش ، فوجه فتح على شاه به إلى تبريز إلا أنه فشل فى مباحثاته مع عباس ميرزا حول هذا الشأن وعـــاد إلـــى تفلـــيس . وتكرر ذلك ثانية فى عام ١٨٢٥م حينما توجه فتح على خان من قبـــل عبـــاس ميرزا إلى تفليس للتباحث حول نفس الموضوع مع القائد الروسى يرملـــوف ، وتمكن من توقيع اتفاق فى ٢٨ مارس ١٨٢٥م وتم تقسيم المنـــاطق موضـــع الخلاف – گوگچاى وقپان وكلتاهما إيرانية – بحيث تحتفظ روسيا بالأولى بينما تحتفظ إيران بالثانية ،وقبل إبداء الشاه موافقته على الاتفـــاق ، وجـــه القائـــد الروسى بقواته لاحتلال گوگچاى ، فأرسل فتح على شاه ميرزا صـــادق وقـــايع نگار إلى تفليس للاعتراض إلا أنه عاد أدراجه فى مارس ١٨٢٦م دون تحقيق النتيجة المرجوة.[٢]

وواقع الحال إن فترة الهدنة التى استمرت قرابة الثلاثة عشر عاماً بـــين إيران وروسيا فى أعقاب إبرام معاهدة گلستان ، ولجوء روسيا إلـــى اســـتخدام الأسلوب السلمى بديلاً عن النزاع والعراك ، لم يكن سوى نـــوع مـــن الخـــداع السياسى لكى تحول دون إعداد إيران لجيوشها ، وأيضاً لكى تأمن جانبها آنذاك خاصة فى ظل صراع روسيا مع الدولة العثمانية ومحاولاتهـــا بـــسط نفوذهـــا السياسى على منطقة البالقان . وفى الوقت الذى انخدع فيه فـــتح علـــى شـــاه بالوفاق الروسى الظاهرى ، كان القادة الروس يحكمـــون نفـــوذهم الـــسياسى والعسكرى فى القوقاز ، ويسعون لاجتذاب أهالى المناطق الواقعة تحت نفوذهم بالوعد والوعيد ، وتعدى نفوذهم العسكرى ما نصت عليه بنود معاهدة گلستان حيث امتد حتى ايروان وساحل نهر ارس.

وداوم البلاط الروسى إرسال مندوبيه إلى البلاط الإيرانى للتباحـــث حـــول موضوع الحدود والسعى لاجتذاب إيران للاتحاد مع روسيا ضد الدولة العثمانية،

---

(1) Mazaarowitch.

(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٩٥.

وقدم السفير الروسى الجديد – البرنس منچيكوف[1]– إلى طهران لتنفيذ هذه المهمة ، وتقابل مع الشاه فى ١٠ يونيه ١٨٢٦م ودارت مناقشات عديدة بينهما حضرها بعض الساسة والأمراء وكذلك القائم بالأعمال الإنجليزى – السير هنرى ويلوك [2]– إلا أن المباحثات أخفقت هذه المرة أيضاً ، واقترح السفير الروسى أن يرسل الشاه وفداً إلى العاصمة الروسية للتباحث فى نفس الغرض. [3]

والملاحظ هنا أن يد الإنجليز الخفية لم تكن فى منأى عن توجيه النظام السياسى فى إيران بما يحقق مصالحهم ، فنرى القائم بالأعمال الإنجليزى يوصى الشاه فى المباحثات السابقة بالانصياع لمطالب روسيا واتخاذ أساليب مسالمة معها، فى الوقت نفسه نرى غيره من الساسة الإنجليز – من أمثال الميجور هارت والدكتور كرومك–[4] يحثون عباس ميرزا وجنده على الحرب ضد روسيا[5]، وكان الهدف من وراء ذلك أن تنشغل روسيا فى حرب مضنية على الحدود الشمالية الغربية لإيران ، وبذلك يقل نشاطها فى المنطقة الشرقية لإيران القريبة من المستعمرات الإنجليزية فى الهند . وهذا ما تم بالفعل ، فبعد ثلاثة عشر عاماً من الهدنة بين إيران وروسيا أضرمت نيران الحرب ثانية باعتداء القوات الروسية على الحصون الإيرانية بالقرب من إيروان ، وانغلق باب التباحث بين المسئولين الروس والإيرانيين بعد الحصول على ذريعة جديدة لحروب أخرى بين الجانبين.

المرحلة الثانية للحروب الإيرانية الروسية

أثناء الإعداد لمعاهدة گلستان ، تعمد الروس قدر الإمكان عدم اتخاذ أى قرار حاسم بشأن تعيين الحدود بين البلدين ، وهذا ما أوجد الخلاف من بعد ،

---

(1) Menchikoff.

(2) Henry Willok.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧.

(4) Major Hart, Dr Cromk.

(٥) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ...، ج١ ، ص ٢١٠.

وأدى إلى بداية الحروب مرة أخرى بين إيران وروسيا . ولم تدم هذه الحروب طويلاً (من ١٨٢٦ : ١٨٢٨م) بسبب عدم التكافؤ فى الاستعداد العسكرى بين الجانبين الإيرانى والروسى . ونلاحظ فى ذلك الحين أن المجال قد تهيأ فى إيران لدخول الحرب ضد الروس لسببين ، أولهما : حث المسئولين الإنجليز للشاه لإعلان الحرب ضد روسيا. [١] والآخر : الفتاوى التى أصدرها عدد كبير من المراجع والعلماء – من أمثال آية الله السيد على طباطبائى ، والشيخ محمد النجفى وملا أحمد نراقى وغيرهم – والتى تفيد بضرورة الجهاد ضد الكفار وتحرير المسلمين من ربقة الاستعمار الأجنبى.[٢]

وبإثارة المشاعر الدينية قاوم الجيش الإيرانى أعداءه ببسالة ، وتمكن من استعادة بعض المواقع المحتلة ، مما اضطر القيصر الروسى إلى استدعاء قائده يرملوف ووجه بآخر يدعى پاسكيوڤيتش[٣] لتولى قيادة جيوشه فى القوقاز، وتمكن الأخير من مهاجمة قلاع إيران العسكرية فى عام ١٨٢٨م وأدخل قراباغ وايروان تحت إمرته ، كما تغلب على القوات الإيرانية فى طالش ولنكران واوچ كليسا ، وسقطت معابر نهر ارس فى يده ، وتعاملت السفن الحربية الروسية فى سواحل گركان مع التركمان وقبائل يموت وحثتهم على التمرد ضد الحكومة الإيرانية ، وتم طرد القوات الإيرانية من الساحل الأيسر لنهر ارس . بعد ذلك أمر قيصر روسيا قائده بعبور النهر ودخول آذربايجان واحتلال الطريق المؤدى إلى طهران لتهديد أمن العاصمة . من ناحية أخرى وجه القيصر بالقائد آريستوف[٤] لاحتلال تبريز مما دفع عباس ميرزا إلى مراسلة پاسكيوڤيتش ليحول دون ذلك ، إلا أن آريستوف تمكن من احتلال تبريز، وعبر پاسكيوڤيتش نهر ارس ، وتقدمت القوات الروسية حتى دهخوارقان ، وفقد عباس ميرزا خوى وسلماس مما أفضى به إلى التوجه إلى

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٨.

(٢) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران .... ، ص ١٩٩.

(3) Paskiewitch.

(4) Aristov.

معسكر پاسكيوڤيتش للتباحث معه حول الصلح ، وقدم الأخير شروطه لقبول الصلح واستهلها بدفع الحكومة الإيرانية خمسة مليون طومان كغرامة حرب. وتدخل السفير الإنجليزى – ماكدونالد–[1] وضغط على الشاه لقبول الشروط الروسية ، فأرسل الشاه أربعة ملايين طومان مع منوچهر خان إلى مقر معسكر پاسكيوڤيتش فى تركمانچاى ، وتمكن مندوب الشاه من عقد معاهدة مع القائد الروسى فى حضور كل من عباس ميرزا ووزيره قائم مقام وآصف الدولة والحاج ميرزا أبى الحسن خان الشيرازى فى ستة عشر بنداً عرفت باسم معاهدة تركمانچاى ، وألحقت بها معاهدة تجارية فى تسعة بنود ، وتم التوقيع عليهما فى ١٠ فبراير ١٨٢٨م . وقد تمكنت روسيا من خلالها من تحقيق أهدافها الاستعمارية ، ففضلاً عن سيطرتها على مناطق القوقاز – بموجب معاهدة گلستان – سيطرت كذلك على إيروان ونخجوان وجزء من دشت مغان ، وصار نهر ارس حداً فاصلاً بين الدولتين ، وتمتع الرعايا الروس بحق القضاء القنصلى ،واحتكرت روسيا حق الملاحة فى بحر الخزر ، واستولت على جميع الحصون العسكرية والمهمات الحربية الإيرانية فى مناطق القوقاز ، كما تم السماح لوجود ممثل تجارى وقنصلية روسية فى الأراضى الإيرانية ، وتم تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الروسية ، وإعفاء الرعايا الروس وذويهم من أى نوع من الرسوم (وتمتع بهذا الامتياز كذلك الإيرانيون ممن يعملون فى خدمة المسئولين الروس أو ممن يقعون تحت الحماية الروسية) كما أقرت روسيا بتأييد ولاية عهد عباس ميرزا والاعتراف به حاكما على البلاد بعد وفاة الشاه الحالى. كما نظمت روسيا عملية دفع الغرامة ، وحددت مهلة لذلك بحيث لا تتعدى الخامس من أغسطس عام ١٨٢٨م وإلا يتم انتزاع آذربايجان عن إيران وضمها إلى روسيا إلى الأبد أو تشكل فيها حكومة مستقلة عن إيران. [2]

---

(1) Macdonald.

(٢) انظر بنود الاتفاقية فى : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار لعلى اصغر شميم ، ص ١٠١: ١٠٤.

وبتوقيع هذه المعاهدة فقدت إيـران اسـتقلالها السـياسى والقـضائى والاقتصادى ، وصارت ضحية لسياسة انجلترا الاسـتعمارية التـى لـم يـسع مسئولوها إلا لتحقيق مصالحها وإضعاف إيران عن طريق تصادمها مع الروس، ورغم التزام انجلترا أمام إيران – بموجب المعاهدات المبرمة بينهما – بدعمها أمام هجوم أية دولة أخرى إلا أنها ضنت عليها بتقديم العون وقـت الحاجـة ، وتركت إيران بمفردها أمام منافستها القوية روسيا . والأكثر غرابة من ذلك هو موقفها من دفع إيران غرامة الحرب ، فحينما رأت الشاه يعانى من أزمة مالية لإعداد المبلغ المطلوب ، حثته الحكومة الإنجليزية – بدفع ٢ مليـون ريـال – على التغاضى عن التزاماتها بمساعدة إيران أثناء هجوم دولة أخرى عليها. (١) وبذلك تنصلت انجلترا من أى التزام لها ، بل وسعت من وراء سـتار لتحقيـق أهدافها الاستعمارية . ولكى نقترب أكثر لمعرفة الدور الإنجليـزى آنـذاك فـى إيران نشير فيما يلى إلى كيفية التدخل الإنجليزى فى إيران خلال الفترة موضع الدراسة.

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٨.

ثالثاً : الأطماع الإنجليزية فى إيران

فى الوقت الذى كان الروس يسعون فيه لتنفيذ وصية ملكهم بطرس الكبير ، كانت سياسة انجلترا تتركز حول مسألة الحفاظ على مستعمراتها فى الهند ، وما كان يعكر صفوها آنذاك ويبث القلق فى نفوس ساستها هو ظهور أحد الملوك الأقوياء فى أفغانستان ويدعى زمان شاه الذى رغب فى بسط نفوذه شرقاً حتى مستعمرات انجلترا فى البنجاب ، وغرباً حتى خراسان ، وعزم الحاكم العام للهند – اللورد ولزلى–[1] على إرسال أحد مبعوثيه إلى بلاط فتح على شاه ويدعى مهدى على خان بهادر جنگ – إيرانى الأصل وقد دخل فى التبعية الإنجليزية – وكان الهدف الأساسى من مهمته هو حث شاه إيران على الهجوم على مناطق نفوذ زمان شاه فى هراة – التى كانت جزءاً من الإمبراطورية الإيرانية آنذاك – عن طريق إثارة المشاعر الدينية لدى الشيعة ضد السنة ، وبذلك ينشغل زمان شاه بحرب ضد الإيرانيين ،ويغض الطرف عن الاستمرار فى حملات على منطقة البنجاب. [2]

ودخل مهدى على خان إيران فى عام ١٧٩٩م محملاً بالهدايا، وأرسل إلى الصدر الأعظم – الحاج إبراهيم خان اعتماد الدولة – بعده ببذل المال ، واقترح عليه خطة الهجوم على هراة بوساطة عشرة آلاف جندى إيرانى تحت قيادة اثنين من القادة الأفغان – شقيقا زمان شاه وكانا على خلاف معه وعاشا فى إيران فى ظل حماية الشاه لهما – وبتكلفة اثنى عشر ألف ليرة إنجليزية. وقدم مهدى على خان الهدايا الثمينة إلى الشاه وحاشيته ، بالإضافة إلى عشرة آلاف روبية إلى الصدر الأعظم الذى سرعان ما رد على مطلبه بالإيجاب وتمكن من الحصول على موافقة الشاه ، واستدعى شقيقى زمان شاه للاستعداد للهجوم على هراة ، وأصدر الشاه – بتأثير من مبعوث الحكومة الهندية – أوامره بطرد الفرنسيين من الأراضى الإيرانية. [3]

---

(1) Lord Wellesley.

(٢) پرويز افشارى : صدر اعظمهاى سلسلهٔ قاجاريه ، ص ١٨.

(٣) محمود طلوعى : هفت پاد شاه ، ج١، ص ١٢٦ : ١٢٩.

كما وجه بجيوشه إلى الحدود الأفغانية عام ١٨٠٠م مما اضطر زمان شاه إلى استدعاء جيوشه من الحدود الهندية للتصدى للقوات الإيرانية التى لم تصمد طويلاً ، وسرعان ما تقهقرت من قندهار إلى هراة وخسر الشاه المعركة بينما استفادت الهند وزال الخطر عنها باستدعاء قوات زمان شاه من حدودها.(١)

وبذلك نجح أول مبعوث من قبل انجلترا فى اجتذاب الشاه إلى جانبه ، ووفق فى تحقيق رغبات انجلترا المتمثلة آنذاك فى مواجهة زمان شاه الأفغانى والقضاء على النفوذ الفرنسى المتنامى فى بلاط الشاه ، وأصدر الشاه أوامره بتعيين الحاج خليل – ملك التجار – ليكون سفيراً لإيران فى الهند ، وكلفه بتمهيد الأجواء لتوطيد العلاقات السياسية بين إيران وانجلترا ، بيد أنه تمهل فى السفر إلى الهند بعد وصول الأنباء التى تفيد بدنو وصول السير جون مالكوم– المبعوث الإنجليزى من قبل الحكومة الهندية – إلى بلاط إيران ، وقد وصل والوفد المرافق له – حوالى خمسمائة من الأتباع والخدم – إلى مدينة بوشهر فى أوائل عام ١٨٠٠م ومنها اتجه إلى طهران ، وانحصرت مهمته فى متابعة الجهود لإنقاذ الهند من تهديدات زمان شاه ، والعمل على تقليل النفوذ الفرنسى فى بلاط إيران ، والسعى لازدهار التجارة الإنجليزية داخل إيران. وبالفعل نجح السير مالكوم فى إبرام أول معاهدة سياسية بين إيران وانجلترا فى ٢٧ يناير من عام ١٨٠١م فى مقدمة وخمسة بنود ، كالتالى :

البند الأول : إقرار التحالف بين الدولتين إزاء الخطر المحتمل من قبل فرنسا على إيران .

البند الثانى : فى حالة إغارة الأفغان على الهند تسحب إيران جيوشها إلى أفغانستان وتقوم باحتلال أراضيها .

البند الثالث : عدم عقد الصلح بين إيران وأفغانستان إلا إذا تعهدت الأخيرة بغض الطرف تماماً عن الهجوم على الهند.

---

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديبلوماسى ايران ...، ج١ ، ص ١٠١، ١٠٢.

البند الرابع : في حالة اعتداء فرنسا أو أفغانستان على إيران تقوم انجلترا بتقديم العون العسكرى لايران بقدر المستطاع ، وإذا ما استدعى الأمر تقوم بإرسال قواتها إلى إيران لصد الهجوم الفرنسى.

البند الخامس : تمنع إيران دخول الفرنسيين إلى أراضيها بكافة الطرق الممكنة.(١)

وكما يتضح من بنود الاتفاقية السالفة الذكر أن السبب وراء خشية الإنجليز وقلقهم آنذاك هو الفرنسيون الذين كانوا يهددون أمن الحدود الهندية عن طريق الأراضى الأفغانية ، وبمثل هذه الهينة حقق الإنجليز أهدافهم دون منح أية امتيازات إلى إيران ، وما قدمته من وعود بتقديم العون العسكرى عند الحاجة اقترن بمفردات من قبيل : عند الحاجة ، إذا ما استدعى الأمر ، قدر المستطاع ، والتى يسهل بها التنصل من أية التزامات من جانبها.

وتحقيقاً لهدف السير مالكوم الثالث قام فى الوقت نفسه بعقد معاهدة تجارية مع الحكومة الإيرانية تتألف من مقدمة وخمسة بنود وبندين ملحقين ، يتم فيها تحديد القواعد الخاصة بسفر التجار من دولتهم إلى الدولة الأخرى وإقامتهم فيها وتمتعهم بكافة المزايا والحقوق ، وسمحت الحكومة الإيرانية للتجار الإنجليز والهنود بشراء المنازل وبيعها فى أية مدينة إيرانية ونقل بضائعهم عبر الموانئ الإيرانية مع إعفائهم من الرسوم الجمركية ، كما سمحت للتجار الإنجليز بالاستقرار فى أى ميناء إيرانى دون دفع الضرائب. وفى أعقاب ذلك أصدر فتح على شاه أوامره إلى حكام الولايات وولاة الموانئ بطرد الفرنسيين المقيمين فى الأراضى الإيرانية ، كما أمر الحاج خليل خان – ملك التجار – بالتوجه إلى الهند وانجلترا بصفته سفيراً لإيران فى البلاط البريطانى.(٢)

---

(١) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران .... ، ص ١٢٥.
(٢) پرويز افشارى : صدر اعظمهاى سلسلهٔ قاجاريه ، ص ٢٠.

وتوجه الحاج خليل إلى بومبى ، واستقبله المسئولون الإنجليز هناك باحتفاء بالغ ، وعينوا له حراسة خاصة حول منزله ، إلا أنه قتل أثناء انشغال مرافقيه بالصيد بيد عدد من الهنود الذين أغاروا على منزله وأردوه قتيلا بعد إطلاق النار عليه . وقدم الحاكم العام للهند – اللورد ولزلى – اعتذاراً للشاه ، وأرسل إليه مبلغاً باهظاً من المال على سبيل الدية ، كما أرسل مبلغاً آخر إلى ورثة الحاج خليل ، وتعهدت شركة الهند الشرقية بإرسال عشرة آلاف روبية إلى الحوزة العلمية بالنجف – موضع دفن الحاج خليل – ومن العجيب أن نرى رد الشاه على موقف مسئولى الهند إزاء مقتل السفير الإيرانى فى قوله : " لو أنهم سيعوضوننا بمثل هذه المبالغ الباهظة ، فيمكننا إرسال سفراء آخرين".[1]

وبعد هذا الرد الواهى على مقتل أحد المسئولين الإيرانيين فى الهند ، يكلف الشاه فى عام ١٨٠٣م محمد نبى خان ليحل محل الحاج خليل فى سفارة إيران بالهند ، إلا أنه لم يمكث هناك كثيراً وذلك بسبب اعتداء الروس على القوقاز واحتلال باكو وتهديد ميناء انزلى ، فعندئذ أمر فتح على شاه ميرزا بزرگ قائم مقام – وزير عباس ميرزا ولى العهد – بمقابلة القنصل الإنجليزى فى بغداد – السير هارفورد جونز – وحثه على الاتصال بحكومته وتذكيرها بوجوب تقديم الدعم الفورى لدرأ الخطر الروسى . وضمناً ، هدد المبعوث الإيرانى القنصل الإنجليزى باللجوء إلى فرنسا ما لم توف انجلترا بالتزاماتها تجاه إيران. وورد رد السير هارفورد فى أكتوبر من عام ١٨٠٥م بأن حكومته تبحث فى هذا الأمر ، وأنذر الشاه بعدم الاتصال أو التباحث على أى نحو كان مع الجانب الفرنسى ، ولم يقتنع الشاه بهذا الرد وكلف محمد نبى خان بطلب العون من الحاكم العام للهند إلا أنه قدم المطالب الإنجليزية من حكومة الشاه على النحو التالى :

١– التنازل عن حكم هرمز لانجلترا .
٢– بناء الاستحكامات العسكرية لانجلترا فى بوشهر .

---

(١) محمود طلوعى : هفت پا دشاه ، ج١ ، ص ١٣٣.

٣- ترك موانئ مازندران للرعايا الإنجليز لممارسة نشاطهم التجارى.[١]

ولم يرتض الشاه قبول هذه المطالب ، وفى يناير عام ١٨٠٧م قام باستدعاء سفيره محمد نبى خان من الهند ، وعينه حاكماً على موانئ الجنوب.[٢] وبعد يأسه من انجلترا مال إلى فرنسا ، وآل الوضع من بعد إلى إبرام معاهدة فينكن اشتاين - كما شاهدنا من قبل - فى مايو عام ١٨٠٧م بين الجانبين الإيرانى والفرنسى.

وإزاء اعتراض الحكومة الإيرانية على المطالب البريطانية غادر السير جون مالكوم إيران متجهاً إلى الهند ، وأثناء العودة ، قام بتحريض الطوائف الوهابية وطوائف نجد - الذين تم طردهم من الخليج الفارسى من قبل الإيرانيين- ضد الحكومة الإيرانية ، وقامت تلك الطوائف بالفعل بالاعتداء على الأراضى الإيرانية عام ١٨٠٨م ، وبعد دخول مالكوم إلى الهند ألح على الحاكم العام هناك لاتخاذ رد فعل مناسب تجاه إيران ، وقدم اقتراحاته بشأن احتلال جزيرة خارك وحصار موانئ الخليج ، وكادت أن تحظى مقترحاته بالقبول إلا أن الأوضاع فى أوربا حالت دون ذلك.[٣]

وبالتزامن مع تلك الأحداث عزمت الحكومة البريطانية على القيام بنشاط دبلوماسى داخل إيران لما فى ذلك من أثر عظيم لتحقيق أهدافها فى المنطقة ، ويتضح ذلك من رسالة السفير البريطانى إلى وزير خارجيته بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٠٧م والتى يؤكد فيها على وجوب إرسال وفداً إلى إيران تحت إشراف السير هارفورد جونز ، يقول :

" إن جهود جونز لا تفيد فقط فى الحيلولة دون تحركات فرنسا ، بل إنها ستكشف لنا أيضاً عن مدى هذه التحركات ، كما أنها ستوضح لنا ما يتم من معاهدات بينها وبين إيران ، أو بين الأخيرة وبين أية دولة أجنبية أخرى

---

(١) نفسه ، ص ١٥٩.
(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٧٣.
(٣) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ...، ج١ ، ص ١٤١ ، ١٤٢.

تتحالف معها بهدف الحرب ضدنا ... إن حصولنا على مثل هذه المعلومات الدقيقة سيوضح لنا نوعية الحملات التي ستتم ضد مستعمراتنا في الهند".[1]

وكان انتخاب السير هارفورد جونز من قبل مسئولي انجلترا لتولي سفارة بريطانيا في إيران صائباً إلى حد بعيد ، فقد أقام فترة في البصرة (من١٧٨٤ : ١٧٩٤م) ، كما شغل منصب قنصل بريطانيا في بغداد في الفترة من ١٧٩٨ : ١٨٠٦م ، ولديه معلومات غزيرة ومتعمقة في أمور الشرق الأوسط ، وعليه توجه إلى طهران ، ودخل ميناء بوشهر في ١٤ أكتوبر عام ١٨٠٨م ، ثم مثل في حضرة الشاه في ١٧ فبراير ١٨٠٩م وقدم إليه رسائل الملك البريطاني – جورج الثالث – وهداياه الثمينة ، وعرض الهدف من زيارته ألا وهو إبرام اتفاقية مع الحكومة الإيرانية والتعهد بما تعهد به نابليون من قبل. ولما كان الشاه في أمس الحاجة إلى الدعم الأجنبي لدعمه في حروبه ضد روسيا ، ونظراً ليأسه من نابليون الذي أشاح بظهره عن الإيرانيين في سبيل الاتفاق مع روسيا ، لم يجد أمامه سوى قبول مقترحات السير هارفورد جونز ، وتم توقيع معاهدة بين الجانبين في ١٩ مارس ١٨٠٩م عُرفت باسم معاهدهٔ مجمل – أي المعاهدة المجملة – في مقدمة وثمانية بنود ، كالتالي :

البند الأول : لما كان تفصيل الشروط وتحديد أهداف الجانبين وتوضيحها منوط بعقد مباحثات عديدة ، فسوف يتم في القريب العاجل ختم هذه الوثيقة الميمونة بخاتم المندوبين الثلاثة الأجلاء – أي صدر إيران الأعظم ميرزا شفيع ، ووزير خارجيتها الحاج محمد حسن خان مستوفي الممالك والمبعوث الإنجليزي السير هارفورد جونز – حتى يتم دعم صرح الصداقة والاتحاد بين الدولتين ، ومن المقرر أن يتم الإعداد لمعاهدة أخرى أكثر تفصيلاً تحوي جميع الأهداف والشروط ويتم العمل بها على الفور من كلا الجانبين.

---

(١) علي اكبر بينا : تاريخ سياسي و ديپلوماسي ايران ...، ج١ ، ص ١٤٢.

البند الثانى : لا يتم التبديل أو التغيير فى بنود هذه المعاهدة ، وإذا ما استلزم الأمر يمكن الإضافة إليها بما يحقق التحالف ويدعم الاتفاق بين الملكين المبجلين زادهما الله ملكاً وسلطاناً ، وبين أولياء عهدهما وأبنائهما وأحفادهما الأمجاد ووزرائهما وأمرائهما وولاة حدودهما أبد الدهر.

البند الثالث : يتعهد أولو الأمر فى إيران بإلغاء أية معاهدات مع أية دولة أوربية منذ تاريخ هذه المعاهدة ، وألا يسمحوا بعبور أى جيش أوربى من الحدود الإيرانية إلى مملكة الهند وموانيها.

البند الرابع : فى حالة اعتداء أى جيش أوربى على إيران يرسل ملك انجلترا المعظم الجند والمعدات الحربية والمال والمدربين بالقدر الذى فيه صلاح الدولتين إلى ملك إيران المعظم ، ويستمر فى تقديم الدعم المالى والعسكرى حتى درأ الخطر ، وتسعى الحكومة الإنجليزية لعقد الصلح بين الدولة المعتدية وبين إيران ، وفى حالة فشلها تستمر فى تقديم الدعم إلى إيران طوال فترة الحرب دون أية مشاكل ، وأينما وقع جدال أو نزاع بين انجلترا والأفغان فى الهند تدعم الحكومة الإيرانية انجلترا بالجيش اللازم وبالشكل الذى سيتم تحديده فى المعاهدة التفصيلية .

البند الخامس : إذا ما توجهت الجيوش الإنجليزية من سواحل الهند إلى بحر العجم ونزلت فى جزيرة خارك أو فى أى مكان آخر على سواحل عمان دون إذن مسئولى إيران فلا يكون لها الحق فى التدخل أو التصرف بأى وجه من الوجوه ، وتكون تلك الجيوش تحت إمرة المسئولين الإيرانيين من تاريخ هذه المعاهدة داعمة لهم ، ولو لم يرغبوا فيها يوجهوا بها إلى الهند ، وفى المقابل ، يتم إعداد قوة أخرى بالشكل الذى سيتم تحديده فى المعاهدة التفصيلية ، كما يتم إعداد المال والتجهيزات اللازمة .

البند السادس: لو توقف الجيش المذكور فى البند السابق فى جزيرة خـارك أو فى أى مكان على سواحل عمان بناء على رغبة مسئولى إيـران فيجب التعامل معه بكل الود واللطف ، وأن تصدر الأوامـر إلـى الحكام والقائمين على العمل فى موانئ فارس بسد احتياجات أفراد الجيش وبيعها إليهم بأسعار معتدلة.

البند السابع : إذا ما نشبت الحرب بين إيران والأفغان فلا دخل لحكومة انجلترا فى هذا الشأن ، ولا تقدم أى نوع من الدعم لأى مـن الطـرفين ، لكن يمكنها التدخل للصلح بعد موافقة الطرفين.

البند الثامن : لا يتعامل المسئولون الإيرانيون منذ تاريخ المعاهدة مع أية دولة أوربية بما يتعارض وبنود هذا التحالف أو بمـا يلحـق الـضرر بانجلترا على الحدود الهندية. (١)

وكما نلاحظ فى بنود هذه المعاهدة أن التزامات إيران تجاه انجلترا كانت محددة وواضحة بما يحقق الأهداف البريطانية ، فقد التزمت إيران بموجب البند الثالث بإلغاء أية معاهدات تمت بينها وبين أية دولة أخرى ، ولا شك أن هـدف انجلترا من ذلك هو تلك المعاهدات التى أبرمتها إيران مع فرنسا. كما تعهـدت إيران بعدم السماح لمرور أية قوات أجنبية عبر أراضيها نحو الحدود الهنديـة وموانيها ، وبذلك ضمنت انجلترا الحفاظ على حدود مستعمراتها عبر البوابـة الإيرانية ، كما ضمنت دعم إيران لها بالجيش اللازم وفقاً لما يتم تحديـده فـى اتفاق آخر ، فى حين أنها تنصلت من هذا الالتزام تجاه إيران حينمـا أدمجـت عبارة "بالقدر الذى فيه صلاح الدولتين" ، أى بالقدر الذى تراه هى وتحدده من بعد دون أية قيود . كما نحت انجلترا نفسها بعيداً عـن المـشاكل أو الأزمـات المحتمل وقوعها فى إيران حينما ذكرت أن لا شأن لها فى العراك الـدائر بـين إيران وأفغانستان إلا فى حال إقرار الصلح ،وكأنها كانت ترغب من وراء ذلـك أن تقضى كل من الدولتين على الأخرى أو على الأقل تضعف كل منهما الأخرى

---

(١) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى وسياسى ايران .. ، ج٢ ، ص ١١ ،١٢.

ويكون المستفيد النهائى من ذلك هو انجلترا ، وعلى ما شاهدنا جاءت التزامات انجلترا تجاه إيران عامة دون تحديد وتم إرجاء التفاصيل إلى اتفاقية أخرى.

وبعد هذه الاتفاقية ، صارت العلاقة بين إيران وانجلترا تتم بشكل مباشر دون وساطة الحكومة الهندية ، وأرسل فتح على شاه ميرزا أبا الحسن خان الشيرازى ليتولى سفارة إيران فى البلاط الإنجليزى ، لكن حكومة الهند أصرت على التواجد فى إيران ، وأرسل الحاكم العام للهند – اللورد مينتو –[1] السير جون مالكوم فى مهمة أخرى إلى إيران برفقة وفد عسكرى وعدد من المهمات الحربية ، وقدم مالكوم إلى إيران عام ١٨١٠م. وقد وقع مسئولو الحكومة الإيرانية فى الحيرة بسبب وجود مبعوثين انجليزيين فى إيران ، فأرسل الشاه إلى البلاط البريطانى يستفسر عن أى منهما سيتم التعامل معه بصفته سفيراً لانجلترا ومسئولاً عن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين ، وأى منهما هو المعترف به من قبل البلاط فى لندن . وأرسلت الحكومة البريطانية تؤكد على أن السير هارفورد جونز هو المسئول الأول ، وله السلطات التامة فى العلاقات بين طهران ولندن. [2]

وعلى ما يبدو أن ثمة توترا كان فى العلاقات بين المبعوثين هارفورد ومالكوم ، لذا عزمت الحكومة البريطانية على إرسال آخر ليكون سفيرها فى طهران – السير جور اوزلى –[3] وتوجه إلى إيران فى يونيو من عام ١٨١٠م ومثل فى حضرة الشاه فى نوفمبر عام ١٨١١م ، وبعد ثلاثة أشهر من المباحثات بينه وبين المسئولين الإيرانيين تم توقيع معاهدة أخرى بين إيران وانجلترا فى ١٤ مارس ١٨١٢م عُرفت باسم عهد نامهٔ مفصل – أى المعاهدة التفصيلية – فى اثنى عشر بنداً ، كالتالى :

البند الأول : تتعهد الحكومة الإيرانية بإلغاء أية معاهدات بينها وبين أية دولة

---

(1) Lord Minto.

(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ....، ج١ ، ص ١٤٥ ،١٤٦.

(3) Sir Gore Ouseley.

أوربية من تاريخ هذه المعاهدة ، وألا تسمح بمرور الجيوش الأوربية عبر أراضيها إلى الهند وموانيها ، وإذا ما رغبت تلك الجيوش بالعبور إلى مملكة الهند عن طريق خوارزم أو تتارستان أو بخارا أو سمرقند ، يقوم الملك الإيرانى قدر إمكانه بالتدخل لدى ملوك تلك المناطق للحيلولة دون تقدم القوة الأجنبية سواء عن طريق التهديد والوعيد ، أو عن طريق اللين والمداراة.

البند الثانى : إذا ما اعتدت دولة أوربية على إيران أو كانت فى طريقها إلى ذلك، يقوم حاكم الهند بإرسال الجند والعتاد – قدر إمكانه – إلى إيران، ولو تعذر ذلك يتم تقديم الدعم المادى بقيمة مائتى ألف طومان سنوياً إلى الحكومة الإيرانية لتسديد نفقات الجيش ، ويستمر تقديم هذا الدعم طالما الحرب مستمرة ، ويتولى السفير الإنجليزى فى طهران مهمة الإشراف على انفاقه فى الوجوه المتفق عليها.

البند الثالث : إذا ما كانت الدولة المعتدية على إيران حليفة لانجلترا ، تسعى الأخيرة حثيثاً لعقد الصلح بينهما ، وإذا تعذر ذلك يأمر ملك انجلترا بتوجه قوة من الهند لدعم إيران ويستمر تقديم الدعم المادى – ٢٠٠ ألف طومان – إلى الحكومة الإيرانية .

البند الرابع : نظراً لقيام الحكومة الإيرانية بدفع رواتب الجند كل ستة أشهر ، فعلى السفير الإنجليزى المبادرة بدفع رواتب الجند المرسلين من قبل انجلترا فى أسرع وقت ممكن.

البند الخامس: إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وانجلترا تقوم إيران بدعم الأخيرة بمدها بجيش يتم الاتفاق عليه من قبل الحكومة الإنجليزية بالشكل الذى يرتضيه الطرفان.

البند السادس: إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وإيران فلا دخل لإنجلترا فى ذلك وتمتنع عن تقديم الدعم لأى من الطرفين ويكون تدخلها فقط من أجل إقرار الصلح بين الجانبين وبموافقتهما.

البند السابع : إذا ما رغب شاه إيران فى إعداد السفن الحربية على سواحل البحر الأحمر يقوم الملك البريطانى بمده بالعمالة اللازمة والمدربين المتخصصين بالشكل الذى يتفق عليه السفير الإنجليزى والحكومة البريطانية.

البند الثامن : فى حالة لجوء أحد المتمردين فى إيران إلى بريطانيا يتم طرده فوراً بمجرد طلب المسئولين الإيرانيين ، وفى حالة الإبلاغ عنه مسبقاً يتم منعه من دخول الأراضى البريطانية واعتقاله على الحدود وإرساله إلى إيران.

البند التاسع : إذا ما مست حاجة إيران إلى الدعم فى بحر العجم يقوم المسئولون الإنجليز بتقديم السفن الحربية والجند قدر الإمكان على أن يتم عبورهم وتنقلهم وفقاً لسماح الحكومة الإيرانية لهم.

البند العاشر : تقوم الحكومة البريطانية بدفع مستحقات عمالها ومدربيها العسكريين فى إيران ، ولكن إذا ما رغب شاه إيران فى أن يشملهم العطف الملكى فيتم دفع رواتبهم من قبل الحكومة الإيرانية- بلغت رواتبهم ١٤,٣٧٨ طومان – من حصة الدعم المالى المقدم من انجلترا ، وإذا ما أبدى أحدهم تقصيراً يتم طرده على الفور من الخدمة فى الحكومة الإيرانية بعد إطلاع السفير الإنجليزى.

البند الحادى عشر: يتم العمل ببنود هذه المعاهدة أبد الدهر بين ولاة العهد فى كل من البلدين.

البند الثانى عشر : يتم مؤازرة كل دولة للأخرى ، وإذا ما حدث تمرد داخل إيران فلا دخل لانجلترا إلا إذا أبدى الشاه ذلك ،ولا تنصاع وراء رغبة المتمردين فى الدخول تحت طاعتها. (١)

---

(١) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى وسياسى ايران .. ، ج٢ ، ١٤ : ١٨.

ولم تقل نوايا بريطانيا الاستعمارية فى هذه المعاهدة عن سابقتها ، وما هو جدير بالملاحظة هنا هو خشية انجلترا من التحالف الذى تم بين روسيا وفرنسا ومحاولات الأولى فى التقدم نحو آسيا الوسطى واقترابها من الحدود الغربية للهند ، لذا رغبت فى حث ولاة تلك المناطق على التصدى للروس عن طريق الوساطة الإيرانية.

كما أن المبلغ الذى اقترحته انجلترا لدعم الجيش الإيرانى يمنحها حق الإشراف على نفقات الجيش الإيرانى وقت الحرب ، وكما شاهدنا من قبل ، لم تقدم انجلترا هذا الدعم المالى قط إلى الحكومة الإيرانية ،وكان الغرض الحقيقى لها هو حث الإيرانيين على الحرب ضد روسيا حتى تخور قواها ولا تتمكن من مجابهتها فى آسيا . والأمر الذى يثير الريبة فى هذا الموضوع أنهم اشترطوا إشراف السفير الإنجليزى على إنفاق هذا المبلغ ولم يضعوه تحت إمرة الحكومة الإيرانية حتى لا تنفقه فى أى وجه آخر.

ومما نلاحظه فى بنود هذه الاتفاقية كذلك دخول العسكريين الإنجليز فى خدمة الجيش الإيرانى ، وصرف رواتبهم من المساعدات المقدمة من قبل انجلترا.

وأمر آخر كان أكثر إلزاماً على إيران لم يرد ذكره فى المعاهدة السابقة ألا وهو دعم إيران لانجلترا فى حالة نزاع الأخيرة مع أفغانستان فى حين تمتنع انجلترا عن هذه المساندة إذا ما دار النزاع بين إيران وأفغانستان ، وكأنها أرادت بذلك أن تكتفى بالمشاهدة حتى يتم إضعاف الطرفين المتنازعين أو أحدهما ، وفى الحالتين تكون هى المستفيد الأول والأخير. والأمر الجديد الآخر فى هذه المعاهدة هو إلزام ولاة العهد فى كل من البلدين ببنود الاتفاقية ، وكان هدف انجلترا من وراء ذلك هو إلزام ولى العهد – عباس ميرزا– بإظهار العداء لروسيا وعدم الدخول معها فى حالة من الوفاق على أى نحو كان.

كما وفق السير جور اوزلى كذلك فى الوساطة لإبرام معاهدة الصلح بين إيران وروسيا بما يحقق أهداف انجلترا السياسية والاستعمارية فى ١٢ أكتوبر

عام ١٨١٣م – معاهدة گلستان – وبذلك زال الخطر الروسى ، ولكن كان على انجلترا أن تهدأ من جانب أفغانستان لذا أقدمت على إبرام معاهدة ثالثة بينها وبين إيران فى ٢٥ نوفمبر ١٨١٤م فى أحد عشر بنداً كالتالى :

البند الأول : تتعهد الحكومة الإيرانية بإلغاء أية معاهدات أو التزامات مع أية دولة أوربية فى حالة عداء مع انجلترا منذ تاريخ هذه المعاهدة ، وألا تسمح بدخول قوات أى من هذه الدول فى أراضيها بغية الهجوم على الهند ، وإذا ما رغبت تلك الدول فى العبور إلى الهند عن طريق خوارزم أو تتارستان أو بخارا أو سمرقند يقوم الشاه الإيرانى بالحيلولة دون ذلك عن طريق التهديد والوعيد أو باستخدام اللين والمداراة.

البند الثانى : يتم العمل ببنود هذه الاتفاقية أبد الدهر ، ويعمل بها مع ولاة العهد فى كل من البلدين ، ويتعهد ملك انجلترا بعدم التدخل إذا ما وقع نزاع داخلى بين الأمراء أو القادة إلا بطلب من الشاه ، وإذا ما تنازل أحد المتمردين عن إحدى المناطق إلى انجلترا تبدى اعتراضها على الفور ولا دخل لها بممتلكات إيران.

البند الثالث : تقوم كل من الدولتين بدعم الأخرى فى حالة الحرب ما لم تكن هى السباقة فى العداء ، وسوف يتم تعيين الأراضى المتعلقة بكل من إيران وروسيا وفقاً لما يرتضيه مندوبو إيران وانجلترا وروسيا من بعد .

البند الرابع : يتم دفع المبلغ المتفق عليه لدعم الجيش الإيرانى – ٢٠٠ ألف طومان – فى حالة نشوب الحرب على الأراضى الإيرانية ، ويتم إنفاقه تحت إشراف السفير الإنجليزى ، أما إذا بدأت إيران الحرب ضد دولة أخرى فى خارج أراضيها فلن يتم دفع المبلغ المذكور.

البند الخامس : إذا ما رغبت إيران فى استقدام الاستشاريين من الخارج ، فلها الحق فى استقدامهم من أية دولة أوربية ليست فى حال نزاع مع الحكومة البريطانية.

البند السادس : إذا ما وقع نزاع بين إيران وبين دولة أوربية حليفة لانجلترا تسعى الأخيرة للصلح بينهما ، وإذا فشلت فى ذلك يقدم ملك انجلترا المدد اللازم من الجند والعتاد من الهند إلى إيران مع تقديم مبلغ الإعانة لتسديد نفقات الجند حتى انتهاء الحرب.

البند السابع : نظراً لقيام الحكومة الإيرانية بدفع رواتب الجند كل ستة أشهر ، فقد تقرر أن يتم دفع رواتب الجند الإنجليز عن طريق السفير الإنجليزى بشكل فورى.

البند الثامن : إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وانجلترا تقدم إيران الجيش اللازم إلى انجلترا وتقوم الأخيرة بتسديد نفقاته.

البند التاسع : إذا ما نشبت الحرب بين أفغانستان وإيران فلا دخل للحكومة الإنجليزية فى ذلك ولا تتدخل إلا للصلح بعد موافقة الطرفين.

البند العاشر : فى حالة لجوء أحد المتمردين الإيرانيين إلى انجلترا يتم طرده منها على الفور عند طلب الحكومة الإيرانية ، وإذا ما تم التبليغ عنه مسبقاً يتم اعتقاله من على الحدود وإرساله إلى إيران.

البند الحادى عشر : إذا مست حاجة إيران للدعم فى بحر العجم تقدم الحكومة الإنجليزية السفن الحربية والجند قدر المستطاع، وترسو تلك السفن فى المناطق التى يسمح بها المسئولون الإيرانيون فقط. (١)

ووقع على هذه الاتفاقية عن الجانب الإيرانى الصدر الأعظم ميرزا شفيع، وميرزا برزگ قائم مقام وميرزا عبد الوهاب نشاط معتمد الدولة منشى الممالك ، وعن الجانب الإنجليزى مستر هنرى آليس(٢) الذى تولى سفارة انجلترا فى إيران فى نفس العام . ونلاحظ أن البنود التى شكلت هذه الاتفاقية هى نفسها التى وردت فى المعاهدة السابقة لكن ثمة أمور تمت إضافتها من

---

(١) سعيد نفيسى : تاريخ اجتماعى وسياسى ايران ، ج٢ ، ص ٢٤ ،٢٥.

(2) Sir Henry Ellis.

قبيل إيراد اسم روسيا صراحة فى البند الثالث ، ورغبت انجلترا بذلك أن تقر بأحقيتها فى التدخل فى الخلاف القائم بين روسيا وإيران ،وسلبت حق التفاوض مع الروس من إيران . كما نرى تعهد إيران بعدم استقدام أى مستشار من دولة معادية لانجلترا ، وفى هذا ما يوضح مدى سيطرة الجانب الإنجليزى على النظام الإيرانى.

ورغم تعهدات بريطانيا إزاء إيران – فى المعاهدات الثلاث السابقة – بدعمها مادياً وعسكرياً فى مواجهة أى خطر أجنبى ، وقيامها بدور الوسيط بينها وبين روسيا ،إلا أنها لم تكن جادة بالقدر المطلوب ، وكانت تميل فى الغالب إلى إضعاف إيران فى أكثر من جبهة حتى لا تشكل خطراً لها على الحدود الهندية . وتعمدت خلال الاتفاقيات السابقة أن تكون تعهدات الجانب الإيرانى واضحة محددة قابلة للتنفيذ تتفق ونواياها السياسية وأطماعها الاستعمارية ، أما التزامات الجانب البريطانى فجاءت تحمل أحداثا محتملة ، وتمكن انجلترا من التنصل من تنفيذها وقتما اقتضت مصلحتها ، وبدا ذلك جليا– كما رأينا سالفاً – حينما امتنعت انجلترا عن تقديم العون إلى إيران أثناء حروب المرحلة الثانية ضد روسيا ، بل وفرضت على إيران حكم سفيرها – السير جور اوزلى – فى إبرام الصلح بين إيران وروسيا بما يلحق الضرر بالمصالح الإيرانية ، كما أنها – وعلى عكس ما تعهدت به – لم تلتزم بحيادها بشأن أفغانستان ، ومنعت البلاط القاجارى بشتى الطرق من التدخل فى أمور هراة وقندهار كما سنرى فى المبحث التالى .

المبحث الثانى

قضية هراة وأفغانستان

قضية هراة وأفغانستان

كانت قضية هراة وأفغانستان من القضايا الشائكة بين حكومتى إيران وانجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر ، وقبل أن نخوض فى تفاصيل هذه القضية رأيت من الضرورى الإشارة إلى مكانة هراة وأهميتها الاستراتيجية.

تقع مدينة هراة على الطريق المؤدى إلى بلاد الهند ، وهى نقطة تقاطع مهمة بين الطرق الرئيسية لآسيا الوسطى . وقد نالت اهتمام انجلترا باعتبارها مفتاح الهند ، كما حظيت باهتمام الإيرانيين الذين كانوا يعدونها العاصمة الحقيقية لخراسان ، كما كانت فى أنظارهم مهد الفنون لخروج اثنين من كبار المبدعين فى إيران من هذه المنطقة ، وهما : كمال الدين بهزاد – الرسام الشهير ، ولد فى أواسط النصف الثانى من القرن التاسع عشر – وعبد الرحمن الجامى – الشاعر والعالم والمتصوف المعروف الذى عاش فى الفترة من ٨١٧ : ٨٩٧هـ – وظل الإيرانيون ينظرون إليها نظرة إجلال ، وسعوا دوماً لتحقيق الغلبة عليها والإقامة فيها ، لذا نرى معظم قاطنيها من أصل إيرانى.[١]

هذا وقد وقعت هراة تحت سيطرة الحكومة الإيرانية منذ فترة حكم الشاه إسماعيل الصفوى (١٥٠٢ :١٥٢٤م) إلا أنها نالت استقلالها بعد انقراض الدولة الصفوية (١٧٣٥م) ثم استردها نادر شاه الأفشارى (١٧٣٥م). وبعد وفاته دخلت تحت سيطرة أحمد شاه الإبدالى الذى أقام حكومة مستقلة فى أفغانستان ، وفى عام ١٧٧٣م ، انهارت وحدة أفغانستان السياسية ، واستقل كل حاكم بجزء منها ، وفى عهد محمد شاه القاجارى (١٨٣٤ : ١٨٤٨م) حكم

---

(١) منصورهٔ اتحاديه (نظام ما فى) : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، انتشارات آگاه، چاپ اول ، تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهى ، ص ٥٦.
– پيتر أورى : تاريخ معاصر ايران از تاسيس انقراض سلسلهٔ قاجاريه ، ترجمهٔ محمد رفيعى مهر آبادى ، چاپ اول ، تهران ١٣٦٣ش ، ج١، ص ٨٩.

محمد سدوزائى على هراة ثم آلت من بعده إلى ابنه كامران ميرزا.[١]

وقد سعى الإنجليز دوما لاستقلال هراة عن إيران حتى لا تتمكن الأخيرة من السيطرة على مناطق أفغانستان الأخرى خاصة فى ظل التقارب الإيرانى الروسى الذى يفضى بدوره إلى اقتراب روسيا من الحدود الهندية ،وعليه تفاقم الصراع بين إيران وبريطانيا حول هراة ، ولعرض هذه القضية كان لزاماً علينا أن نتناولها من خلال أربعة محاور :

١- العلاقات الإيرانية - الإنجليزية - الروسية.
٢- هجوم القوات الإيرانية على هراة.
٣- إقرار الصلح بين الجانبين الإيرانى - الإنجليزى ونتائجه.
٤- هجوم القوات الإيرانية على هراة للمرة الثانية.

أولاً : العلاقات الإيرانية - الإنجليزية - الروسية

ذكرنا فى المبحث السابق[٢] أن الساسة الإنجليز قد ضغطوا على فتح على شاه - أثناء عقد معاهدة تركمانچاى - لإلغاء أحد بنود اتفاقية عام ١٨١٢م المبرمة بين إيران وانجلترا والتى تلتزم الأخيرة بمقتضاها بتقديم العون المادى إلى إيران - ٢٠٠ ألف طومان سنوياً - ودعمها عسكرياً أثناء صراعها مع دولة أخرى ، وبالفعل تم تعديل بندين من بنود الاتفاقية المذكورة بما يحقق تنصل انجلترا من الوفاء بعهدها إذا ما تراءى لها ذلك واشترطت فى الاتفاقية المبرمة عام ١٨١٤م ألا تكون إيران هى البادئة بالحرب[٣] ، ومنذ ذلك الحين تعكر صفو العلاقات بين البلدين ، وساء ظن الإيرانيين تجاه الإنجليز. وواقع الأمر ، أن سياسة انجلترا فى بدايات القرن التاسع عشر كانت تقوم على وجوب احتلال إيران لأفغانستان لتحقيق أمن الإمبراطورية الهندية ، وأرسلت مبعوثيها إلى فتح على شاه غير مرة لتحقيق هذا الغرض ،[٤] بيد أن هذه

---

(١) منصوره اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٧٩.
(٢) انظر ص ٣٤.
(٣) انظر ص ٤٧ ، البند الثالث .
(٤) انظر ص ٣٥ .

السياسة تبدلت بعد إبرام معاهدة تركمانچاى بين إيران وروسيا عام ١٨٢٨م، حيث زادت مخاوف الإنجليز من بندها الحادى عشر الذى ينص على أحقية روسيا فى إقامة القنصليات وإرسال الممثلين التجاريين فى شتى أرجاء إيران أو فى أية منطقة تقع تحت النفوذ الإيرانى ، وعليه سيحق للروس تعيين قنصلا وممثلا تجاريا لهم فى هراة إذا ما وقعت تحت النفوذ الإيرانى وبذلك يقتربون أكثر من بلاد الهند ، لذا بذل الساسة الإنجليز آنذاك قصارى جهدهم لإثناء الجانب الإيرانى عن الهجوم على هراة ، فى الوقت نفسه كانت روسيا تقترب أكثر من البلاط الإيرانى وتحث الشاه على احتلال هراة ، وبناء على ذلك أمر عباس ميرزا – ولى العهد – كامران ميرزا – حاكم هراة – بدفع الجزية إلى الحكومة الإيرانية وحينما امتنع ، أمر ابنه – محمد ميرزا – بحصار هراة ، إلا أن القدر لم يمهل ولى العهد لتحقيق مراده ، ووصلت الأنباء تفيد بوفاته فى ١٥ أكتوبر ١٨٣٣م، فانصرف محمد ميرزا عن حصار المدينة وتم استدعاؤه إلى طهران ليتولى ولاية العهد.[١] وفى العام التالى تولى حكم إيران [٢]،

---

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسي و ديپلوماسى ايران ... ، ج١ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧.

(٢) توفى فتح على شاه فى ٢٣ أكتوبر ١٨٣٤م وتم إبلاغ السفير الإنجليزى هنرى ليندس/Henry Lindssy بنبأ وفاته فى السابع من نوفمبر من نفس العام وبعدها بثلاثة أيام توجه السفير الإنجليزى من تبريز إلى طهران على رأس قوة للقضاء على مناوئى الشاه الجديد، وفى الحادى والعشرين من ديسمبر دخل محمد ميرزا طهران وتم تتويجه فى الحادى والثلاثين من نفس الشهر ، وبعد اعتلائه سدة الحكم بأربعة أشهر أرسل السفير الإنجليزى تقريرا إلى وزير خارجيته فى الخامس من مايو عام ١٨٣٥م يقول فيه :

" تم تهنئة محمد شاه بتوليه العرش من قبل سفيرى روسيا وانجلترا وتم الاتفاق معه على : ١- لا يحق للشاه اختيار خليفة له دون استشارة السفيرين الروسى والإنجليزى.
٢- وجوب موافقة سان بطرسبرج ولندن على قرارات وزارة الخارجية الإيرانية.
٣- تعهد السفير الروسى بدفع نفقات الجيش الإيرانى طالما كان الوضع المالى متأزما.
٤- تعيين قنصلا روسيا فى مدينة الرشت..
٥- موافقة السفير الروسى على الوساطة لدى سلطان بغداد.
٦- موافقة المسئولين الإنجليز على استقرار قوة عسكرية فى طهران لحراسة الخزانة والشاه.

- انظر : أ- رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ٢٦٤.
ب- على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران از معاهدهٔ ترکمانچاى تا عهد نامهٔ صلح پاريس ،انتشارات دانشگاه تهران ، تهران ١٣٤٨، ج٢، ص١٦.

وتابعت روسيا جهودها في حثه على إرسال قوة إلى نواحي هريرود – وسط هراة – التي تنتهي جنوبا بمدن كابل وقندهار وما وراء النهر.[1]

ونظرا لمعرفة الساسة الإنجليز بنوايا روسيا . وتنبؤهم بإمكانية محاولة إيران استعادة سيادتها على المناطق الشمالية في أفغانستان ، حاولوا اجتذاب حاكم كابل – دوست محمد خان – إلى جانبهم ، ووجه الحاكم العام للهند – اللورد اوكلند [2]– إليه بوفد تجاري في عام ١٨٣٦م وطلب منه دعم انجلترا للسيطرة على پيشاور وهراة على أن تتعهد الحكومة الإنجليزية في الهند بإمارته على كابل بشكل رسمي ، لكن حاكم كابل اشترط التسلط على المناطق الواقعة تحت إمرة رابخيت سنگه – حاكم لاهور – فرفضت الحكومة البريطانية، وبذلك أحبطت محاولة التقارب بين انجلترا ودوست محمد خان.[3]

أثناء ذلك طلب القيصر الروسي – نيكولا الأول – لقاء محمد شاه أكثر من مرة ، فأرسل الشاه ابنه الذي لم يتعد الثمانية أعوام– ناصر الدين ميرزا– وبصحبته كل من ميرزا محمد خان أمير نظام زنگنه ، وميرزا تقي خان وزير نظام ، وأحد رجال الدين ، وعدد من الأعيان ورجال البلاط إلى القيصر الروسي في إيروان عام ١٨٣٧م، واستقبلهم القيصر بحفاوة بالغة ووعدهم بتقديم الدعم اللازم في حال الهجوم على هراة وكابل.[4]

ويرجع إصرار روسيا للضغط على الشاه ومحاولة إقناعه بالتوجه صوب أفغانستان إلى أمرين ، أولهما : انشغال البلاط الإيراني بمنطقة شرق إيران ، وبالتالي صرف أنظاره عن الولايات الشمالية المحتلة من قبل روسيا. والآخر : رغبة روسيا في جذب انتباه الإنجليز إلى مسائل أخرى تهدد أمن الهند

---

(١) پيتر آوري : تاريخ معاصر ايران از تاسيس تا انقراض سلسلهٔ قاجاريه ، ج١، ص١٠٧.

(2) Lord Auckland.

(٣) علي اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٣٩ ،١٤٠.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١.

حتى لا يلتفتون إلى سياسة الروس التوسعية في آسيا الوسطى. وكان مسئولو روسيا يدركون أنه في حال استيلاء إيران على هراة ستتمكن من بعد من الاستيلاء على كابل وقندهار بسهولة ، وحينئذ إما أن تلزم انجلترا سياسة الحياد إزاء هذا الإجراء فيتعرض أمن مستعمراتها في الهند للخطر ويتنامى النفوذ الروسي على الحدود الهندية. وإما أنها ستقوم بالدفاع عن هراة لتحقيق استقلال أفغانستان ، وبذلك تثير المشاعر الوطنية لدى الإيرانيين ضدها ، وتكون روسيا هي المستفيدة في الحالتين.

أثناء ذلك تابعت انجلترا جهودها الرامية إلى عدم تطلع إيران للاستيلاء على هراة ، وقام مسئولوها بحث كامران ميرزا – حاكم هراة – على مراسلة الشاه وإبداء الندم على سلوكه السابق ، إلا أن حاشية الشاه عدوا هذا من قبيل الحيل المستخدمة لمنع سحب الجيوش الإيرانية إلى هراة ، فلجأ الإنجليز إلى حيلة أخرى ، واستخدموا هذه المرة اللهيار خان آصف الدولة – حاكم خراسان وخال الشاه وكان موالياً لهم – لإسداء النصح للشاه ومنعه من التوجه صوب هراة ، إلا أن حيلتهم باءت هذه المرة أيضاً بالفشل. (١)

واستناداً على البند التاسع من معاهدة عام ١٨١٤م بين إيران وانجلترا، والذي ينص على عدم تدخل انجلترا أثناء نشوب الحرب بين إيران وأفغانستان إلا إذا طلب الطرفان الوساطة ، اعتقدت الحكومة الإيرانية أن انجلترا قد اعترفت بحق إيران في أفغانستان ، بينما فسره الإنجليز على أنه يدل دلالة واضحة على اعتراف إيران باستقلال أفغانستان . أثناء ذلك ، قدم كامران ميرزا الذريعة للشاه للهجوم على هراة مرتين ، أولهما : حينما تعدى بالقتل على الإيرانيين المقيمين في منطقة نفوذه وتهديده بطرد عدداً آخر منهم من المدينة. وذاع آنذاك أن ثمة مؤامرة تُدبر ضده في هراة ، وأن الإيرانيين هناك عزموا على رفع راية التمرد بمجرد دخول القوات الإيرانية إلى المدينة . أما المرة الثانية حينما هاجم سيستان التي كانت آنذاك جزءاً من الأراضي الإيرانية. (٢)

---

(١) محمود طلوعي : هفت پا دشاه ، ج١ ، ص ٢٧٩ : ٢٨١.
(٢) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ...، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦.

وبذلك هيأ كامران ميرزا المجال لهجوم الشاه على هراة وفرض السيادة الإيرانية عليها ، وحذر الساسة الإنجليز من مغبة الهجوم الإيرانى على هراة ، وتذرعت الحكومة الإيرانية بالحفاظ على أمن خراسان ، وإنقاذ شيعة هراة من سلوك حاكمها المشين تجاههم ، واستندت على ما لديها من وثائق وخرائط قديمة تثبت أن هراة جزء من خراسان.[1]

ولم ييأس المسئولون الإنجليز ، وحاولوا منع إيران من الهجوم على هراة بشتى الطرق ، ولكى يلفتوا انتباه الإيرانيين إلى مسائل أخرى قاموا بالعمل على بث الثورات والقلاقل فى أرجاء إيران وساهموا فى ظهور آقاخان محلاتى فى كرمان ، وحث العثمانيين على قتل الإيرانيين والإغارة عليهم فى المحمرة وإلحاق الأذى بهم فى الأماكن المقدسة ، كما حثوا كامران ميرزا على التودد إلى الشاه فأرسل مندوباً عنه – فتح محمد خان – ليقدم اقتراحاً إلى الحكومة الإيرانية بإبرام معاهدة للصلح ، وكان ذلك فى حضور السفير الإنجليزى – مكنيل [2]– وتضمن اقتراح الصلح البنود التالية :

١– يتعهد حاكم هراة بالتخلى عن سلوكه العدائى ، وعدم الاعتداء على الأراضى الإيرانية ، وعدم أسر الرعايا الإيرانيين وبيعهم.
٢– يتعهد حاكم هراة بمد يد العون إلى الشاه فى حال هجوم الأخير على تركستان.
٣– يتعهد حاكم هراة بدفع الخراج السنوى إلى الشاه.
٤– يتعهد حاكم هراة بحماية طرق التجارة المؤدية إلى هراة ونواحيها.
٥– يتعهد حاكم هراة بتقديم اثنين من أقاربه كرهائن للبقاء فى مشهد لمدة عامين ، وإذا ما التزم أمراء هراة بتعهداتهم يعودان إلى هراة بعد انقضاء المهلة المحددة وإلا تم اعتقالهما.
٦– إقامة أحد المندوبين عن كامران ميرزا فى بلاط الشاه ، ويكون تنفيذ

---

(١) منصورة اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٨١ : ٨٣.
(2) Sir John Macneill.

الالتزامات السابقة من قبل كامران ميرزا منوطاً بقيام إيران بما يلى:

١- معاملة الشاه لكامران ميرزا بكل الود والاحترام .

٢- لا دخل لحكومة إيران بتعيين خليفة كامران ميرزا ، وعليها الالتزام بما تعهدت به مع الخليفة الجديد.

٣- يتعهد الشاه بعدم سحب جيوشه إلى المناطق الواقعة تحت إمرة كامران ميرزا ، وكذلك بعدم أسر أتباعه ، وعدم التدخل فى شئون هراة الداخلية.

٤- تقوم حكومة انجلترا بدور الوسيط بين الطرفين وحث كل منهما على تنفيذ التزاماته. (١)

وبالطبع أدرك مسئولو إيران أن الموافقة على مثل هذه الاقتراحات تعنى الاعتراف الصريح والرسمى من قبل إيران باستقلال هرأة ، وأنها خطوة فى سبيل تحقيق الأهداف البريطانية ، وحال نفوذ المسئولين الروس فى البلاط الإيرانى دون تنفيذ هذه الاتفاقية وتوقيعها، وأصدر الشاه قراره وأمر جيوشه بالتوجه لاحتلال هراة فى صيف عام ١٨٣٦م.

---

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ... ، ج٢،ص٥١ ،٥٢.

ثانيا : هجوم القوات الإيرانية على هراة

قبل أن تتحرك قوات الشاه إلى هراة ، قام الإنجليز بإطلاق سراح شجاع الملك – المحبوس فى الهند ، وكان من ألد أعداء دوست محمد خان أمير كابل – مما أوقع الخشية فى قلب دوست محمد خان فأرسل إلى الشاه يقترح عليه الاتحاد ضد كامران ميرزا – حاكم هراة – وتقسيم المنطقة الواقعة تحت نفوذه بينهما. وعلى الفور ، أطلع السفير الإنجليزى فى طهران – مكنيل – وزير خارجيته – بالمرستون [1]– بالأمر فى ٢٠ فبراير ١٨٣٧م فى تقرير يقول فيه:

" عقدت الحكومة الإيرانية اتحاداً مع دوست محمد خان الذى تعهد بإرسال ابنه إلى البلاط الإيرانى وتقديم ثلاثة آلاف جواد إلى إيران".[2]

وكان هذا هو العرض الأول من قبل أحد أمراء أفغانستان لمؤازرة الشاه وحثه على الهجوم على هراة ، ثم تلاه عرض آخر من قبل روسيا التى أيدته فى اتخاذ مثل هذه الخطوة ، فقد قدم الجنرال ويتكوفيتش[3]– إلى معسكر القوات الإيرانية وعرض على الشاه تحرك الجيوش الروسية إلى استر آباد لدعم الجيوش الإيرانية ومساندتها له فى احتلال هراة. [4]

وقوى ذلك من رغبة الشاه فى تنفيذ قراره بشكل عملى ، وتقدمت قواته حتى دخلت غوريان فى ٢٤ نوفمبر ١٨٣٦م ، ثم توجهت لاحتلال هراة . ونظراً لموقع المدينة الجغرافى وضعف المدفعية الإيرانية وافتقاد وسائل التدمير، أمر الصدر الأعظم – ميرزا آقاسى – بحصار المدينة من ثلاث جهات فقط وترك منفذاً لخروج المتضررين من الحصار ، معتقداً أنه بذلك سيضعف من القوة الدفاعية للمدينة فى أسرع وقت. [5]

---

(1) Lord Palmerston.

(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ... ، ج٢ ، ص ٥٦ ،٥٧.

(3) Capitan Witkewitch.

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٣.

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٢، ٦٣.

أثناء ذلك كان السفير الإنجليزى يجرى اتصالاته سراً بكامران ميرزا – حاكم هراة – ووعده بتقديم العون المادى والمعنوى من قبل الحكومة الهندية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية ، كما أرسل إليه عدداً من الضباط والمهندسين الإنجليز – تحت إشراف الميجور بوتينجر[1]– لإحكام حصون المدينة وحث الأفغان على المقاومة. [2]

ثم توجه إلى معسكر الشاه وطلب منه التدخل لعقد الصلح بينه وبين كامران ميرزا بما يحقق أهداف الشاه. [3]

وفى مارس ١٨٣٨م دخل مكنيل هراة وفى معيته مهدى خان قره باغى – أحد المسئولين الإيرانيين – وأربعة من الفرسان ، وبمجرد دخوله المدينة نقض وعده للشاه ، وأفصح عن نواياه الحقيقية ، وجعل يحث كامران ميرزا على عدم الاستسلام وضرورة المقاومة ضد القوات الإيرانية، كما قدم إليه وإلى وزيره – يار محمد خان المسئول عن الدفاع عن المدينة – عشرة آلاف طومان، وأوصاهما بضبط النفس لمدة شهرين آخرين حتى وصول السفن الحربية الإنجليزية من ساحل عمان كى يبدأ القتال ضد الإيرانيين وتنشب الثورة فى فارس. [4]

ولخداع الشاه تظاهر مكنيل بالتفاوض مع حاكم هراة وعاد إلى معسكر الشاه ومعه بنود اقتراح معاهدة الصلح بين الجانبين ، كالتالى :

١–وجوب سيطرة القوات الإيرانية على هراة.

٢–دفع حاكم هراة الجزية سنوياً إلى إيران.

٣–تخلى كامران ميرزا عن لقب " پادشاهى" ،ومثول قائده – يار محمد خان –

---

(1) Major Pottinger.

(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٤٢.

(٣) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج١، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) خان ملك ساسانى : سياستگران دورهٔ قاجار ، شركت سهامى چاپخانهٔ فردوسى ، تهران ١٣٤٦ش ، جلد دوم ، ص ٦٨.

فى معسكر الشاه.[1]

إلا أن الشاه رفض مبدأ المصالحة ، لكنه أبدى الموافقة من بعد شريطة أن يتعهد السفير الإنجليزى بضمان تنفيذ تلك الشروط من قبل كامران . أثناء ذلك قدم السفير الروسى – الكونت سيمو نيتش[2]- إلى معسكر الشاه وأوصاه باستمرار حصار هراة ووعده بتقديم العون المادى والعسكرى وترك فى معيته القائد الروسى بلارنبرج .[3]

ويذكر خان ملك ساسانى أن المسئول الإيرانى – مهدى خان قره باغى الذى رافق مكنيل فى مهمته فى هراة – قد أطلع الشاه على فحوى الحديث الذى دار بين السفير الإنجليزى وكامران ميرزا ووزيره فى هراة وهذا ما حث الشاه على طرد السفير الإنجليزى من المعسكر ، وتوجه الأخير إلى الأراضى العثمانية عن طريق آذربايجان.[4]

لكن بملاحظة الأحداث التالية على عودة مكنيل من هراة نجد أن ما تم ذكره لم يكن هو السبب وراء مغادرة السفير الإنجليزى معسكر الشاه ، فقد كان من مصلحته مماطلة الشاه وكسب المزيد من الوقت حتى وصول السفن الحربية الإنجليزية إلى المنطقة ، وعليه كان الميجور بوتينجر يعمل من الداخل حيث يعد أسباب الدفاع عن هراة وإحكام حصونها ، بينما يقوم مكنيل باستخدام مساعيه الدبلوماسية خارج هراة للحيلولة دون توفيق القوات الإيرانية فى الوصول إلى هدفها . وحاول أكثر من مرة إقرار الصلح بين الشاه وبين كامران ميرزا على أن يتم رفع الحصار عن هراة بعد توقيع معاهدة الصلح بعشرة أيام على الأقصى، وانتظار الرد على اقتراحه ، فرد عليه الصدر الأعظم بأنه فى حاجة إلى بعض الوقت للتشاور مع مسئولى الدولة وقادتها ، ووعده باختيار أحد

---

(١) رابرت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ٢٨٤.

(2) Count Simonitch.

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(٤) سياستگران دورهٔ قاجار ، ج٢ ، ص ٦٨.

المسئولين ليرافقه فى تلك المهمة. وطالت فترة الانتظار دون اتخاذ أى إجراء عملى ، وحينما استفسر مكنيل عن الأسباب جاءه الرد بأن " الجيش قد تكبد نفقات باهظة فى حصاره لمدينة هراة وبلغت خسائر إيران حوالى مليون ونصف ليرة إنجليزية ، وعلى حكومة بريطانيا تعويضها عن تلك الخسائر. (١)

إلا أن السفير الإنجليزى رفض ذلك وأصر على لقاء الشاه وتباحث معه بشأن استمرار الحصار ، مذكراً إياه بأن هذا من عمله سيفضى إلى تكدر العلاقات بين إيران وبريطانيا ، فأبدى الشاه استعداده لقبول معاهدة الصلح شريطة أن تقدم له الحكومة البريطانية مبلغاً من المال على سبيل المعونة ، وأن يرسل مكنيل إليه برسالة يوضح من خلالها اعتراض الحكومة البريطانية على احتلال هراة كى يحفظ ماء وجهه أمام شعبه عند تراجعه عن احتلال هراة. وأرسل السفير الإنجليزى رسالة الاعتراض ، إلا أنه رفض تقديم المعونة ، فأرسل الشاه إليه يحذره بأن أعماله تلك تعتبر تدخلاً فى شئون إيران وتعدياً على استقلالها. (٢)

وحينما ضاق السفير الإنجليزى بتردد الشاه ومسئوليه غادر المعسكر معترضاً ومهدداً واتجه إلى طهران للتوجه منها إلى الأراضى العثمانية ، وكان ذلك فى ٧ يونيو ١٨٣٨م. وفى شاهرود وصلت إليه الأوامر من قبل حكومته بإبلاغ الشاه ومسئوليه اعتراض الحكومة البريطانية الرسمى على ضم هراة إلى الأراضى الإيرانية وأنها تعتبر ذلك بمثابة إعلان العداء ضدها. (٣)

وعلى الجانب الآخر ، ومع استحكام الحصار حول مدينة هراة، اشتدت ظلومات حكامها – وبخاصة يار محمد خان– تجاه الشيعة فيها ، وحدث آنذاك أن تم اعتقال أحد مبعوثى مكنيل إلى حاكم هراة – ويدعى على محمد بيك – بواسطة القوات الإيرانية بتهمة التجسس ، وتم تمزيق أرديته والاستيلاء على

---

(١) رابرت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ٢٨٦، ٢٨٧.
(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٤٤، ١٤٥.
(٣) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران...، ج٢، ص ٧٠.

ما لديه من جياد ، وسحبوه إلى المعسكر للتحقيق معه، وبعد أن تأكد ميرزا آقاسى بأنه المبعوث الخاص للسفير البريطانى ، أطلق سراحه واستولى منه على كل ما لديه من مراسلات خاصة بحاكم هراة والسفير الإنجليزى.[1]

واستاء مكنيل بشدة عند سماعه هذا الخبر وأرسل إلى الشاه يعرب عن شكواه من سلوك إيران غير الودى تجاه الإنجليز ، وإصراره على احتلال هراة رغم تحذيراته ، وكذلك من إهانة حاكم بوشهر للمندوب السياسى البريطانى.[2] وهدد فى النهاية بأن الحكومة البريطانية ستضطر للقيام ببعض الإجراءات الجادة للحفاظ على مصالحها فى المنطقة ، وأنها تحذر إيران من مغبة التمادى فى أعمالها.[3]

فى تلك الأثناء بدر تصرف غريب عن السفير الإنجليزى ، حيث رغب فى الاستفادة من المشاعر الدينية لدى الإيرانيين لحث الشاه على التراجع عن فتح هراة ، ولأنه يدرك جيداً مدى المكانة التى يحظى بها علماء الدين فى المجتمع الشيعى الإيرانى ، فقد أرسل إلى حجة الإسلام فى إصفهان الحاج السيد محمد باقر – يشكو إليه من سحب الشاه لجيوشه إلى هراة ، ومن اعتقال الصدر الأعظم لمبعوثه وإلحاق الإهانة به وطلب منه إسداء النصح للشاه بالعودة إلى إيران وفك الحصار عن هراة .[4]

ولعل السفير الإنجليزى أراد بذلك أن يستصدر فتوى من قبل أحد كبار رجال الدين بالكف عن الحصار ، ولكى يرعب الشاه أرسل إليه مسودة من هذه

---

(١) رابرت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ٢٩٩ ، ٣٠٠.

(٢) حدث شجار فى ديسمبر عام ١٨٣٧م بين المندوب السياسى لبريطانيا فى بوشهر – مستر جرالد – وبين أحد الدراويش هناك ، واحتد جرالد معه حتى كاد أن يفارق الحياة، فهب الأهالى ورغبوا فى القبض عليه ومعاقبته ، وأرسل حاكم بوشهر إلى القنصل البريطانى يعترض على سلوك المندوب السياسى ويحذر من عواقبه الوخيمة.
(على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ... ، ج٢، ص ٧٢، ٧٣).

(٣) منصورهٔ اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٨٧، ٨٨.

(٤) انظر نص الرسالة ، هفت پا دشاه لمحمود طلوعى ، ج١، ص ٢٨٦: ٢٨٩.

الرسالة ليحثه على الاستسلام . إلا أن محاولته تلك باءت بالفشل ، وجاء رد المجتهد حاسماً قاطعاً ، حيث قال فيما يتعلق بسحب الجيوش الإيرانية إلى هراة :

لقد تعدى الحكام هناك حدود الظلم ، وعرضوا الأهالى لشتى أنواع العذاب ، ... وإن التصدى لهم وعقابهم لهو عين العدل ، بل هو كمال العدل ، ومن البديهى ألا يكون فى الإمكان قط التسامح أو التباطؤ حينما تحدث مثل هذه الأمور على حدود المملكة". (١)

ويقول المجتهد رداً على إهانة المبعوث الخاص بالسفير البريطانى :

" لكن الإهانة التى لحقت به توضح سوء السلوك الذى بدر من بعض جند الدولة ، ومن المعلوم أنها لم تصدر بموافقة أولى الأمر فى الدولة . (٢)

ويقول رداً على تهديدات السفير :

" فيما يتعلق بتحرك السفن الحربية الإنجليزية إلى الخليج الفارسى، فلا نعتقد أن ذلك بهدف إبداء العداء ، فنحن على علم بسلوك حكومتكم البهية التى تتعامل مع أعدائها الحقيقيين من منطلق العقل والتدبير".(٣)

ثم ينهى حديثه قائلاً :

" معلوم أن هدفكم من مراسلتى أنا خادم الشريعة المطهرة بالموضوعات سالفة الذكر ليس لمجرد الإطلاع عليها ، بل لهدف آخر فيه خير العباد قاطبة لدفع المفاسد والسعى لإقرار الود والمحبة ... لكن دعم أساس الود منوط بالرجوع إلى أولى الأمر فى الدولة".(٤)

والمجتهد بذلك يغلق باب العودة بينه وبين السفير الإنجليزى ، ووضح

---

(١) هفت پادشاه لمحمود طلوعى ، ج١، ص٢٩٤.
(٢) نفسه ، ص ٢٩٤.
(٣) نفسه ، ص ٢٩٥.
(٤) نفسه ، ص ٢٩٥.

له أن الأمر يتعلق بمسئولى الحكومتين البريطانية والإيرانية ، ونلاحظ فى رده الأخير تصريحاً ضمنياً بدعمه للشاه.

بعد ذلك تم تكليف السير اشتودارت[1] بالتوجه إلى معسكر الشاه وإبلاغه استياء الحكومة البريطانية من استمرار الحصار ، وأن ذلك يتنافى وبنود الاتفاقيات المبرمة بين إيران وانجلترا ، وأن أى اعتداء من قبل إيران على هراة أو على أى جزء من أفغانستان هو بمثابة اعتداء على انجلترا نفسها. كما أطلع الشاه بتحرك القوات البحرية الإنجليزية فى خمس بارجات حربية إلى الخليج الفارسى واحتلالها لجزيرة خارك. [2] ومنحوا الشاه مهلة للرد، وهددوه بقطع العلاقات السياسية بين البلدين ما لم تتم الموافقة على الشروط البريطانية . ومع انتهاء المهلة المحددة أصدر مكنيل قراره بقطع العلاقات بين البلدين وأمر بمغادرة الضباط الإنجليز،مواقعهم فى معسكر الشاه والتوجه إلى الهند عبر بغداد. [3]

ولم يستجب الشاه ، واستمرت قواته فى قصف مدينة هراة لمدة ستة أيام على التوالى ، إلا أنهم لم يتمكنوا من دخول المدينة بسبب صمود الأفغان ومقاومتهم ، وتخلى الروس عن تأييد إيران فى اللحظات الحاسمة ، وعليه اضطر الشاه إلى رفع الحصار عن هراة فى ٨ سبتمبر ١٨٣٨م. [4] وحاول إخفاء الهزيمة عن شعبه ، وأصدر عدة بيانات تفيد بأنه عاد إلى العاصمة لقضاء شهر رمضان بعد أن استقرت الأوضاع وبعد أن أبرم معاهدة مع هراة لصالح إيران. [5]

وبذلك تخلت إيران عن احتلال هراة ، وأفسحت الميدان لدخول الإنجليز إلى المدينة للقيام بأعمال التعمير ، واضطر الشاه إلى الموافقة على جميع الشروط الإنجليزية كما سنرى لاحقا.

---

(1) Sir Stoddart.

(٢) رابرت واتسن : تاريخ ايران ... ، ص ٢٩٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٠١.

(٤) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ...، ج٢ ، ص ٧١.

(٥) منصورهٔ اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ٩١ ،٩٣.

ثالثا : إقرار الصلح بين الجانبين الإيرانى – البريطانى ونتائجه

فى خضم هذه الأحداث أرسل الشاه مبعوثه – حسين خان آجودانباشى – إلى بلاط انجلترا وفرنسا والنمسا كسفير فوق العادة ، وتوجه المذكور بداية إلى اسطنبول ، وهناك التقى وسفيرى فرنسا والنمسا ، وأرسل السفير الإنجليزى فى البلاط العثمانى يخبره بعدم السماح له – بصفته مسئولا سياسيا من قبل إيران – بدخول الأراضى البريطانية ، وبأن المسئولين الإنجليز سيمتنعون عن لقائه.[1] إلا أنه تمكن من لقاء السفير الإنجليزى – مترينخ – فى ڤينا ، وتباحث معه بشأن مهمته ، فاقترح عليه أن يدون تقريراً يتم ترجمته إلى الإنجليزية لإرساله إلى البلاط فى لندن ، وهذا ما تم بالفعل ،ورد وزير الخارجية البريطانى – پالمرستون – بتقديم الوعود بقيام الحكومة البريطانية بدفع مليون طومان نقداً إلى الحكومة الإيرانية ، والالتزام بنفقات جيش آذربايجان سنوياً شريطة أن يرفع الشاه الحصار عن هراة.

وأرسل آجودانباشى تقريره إلى طهران وظل منتظراً الرد فى ڤينا ، وبعد فترة وصلته رسالة أخرى من وزير الخارجية البريطانى يطلب فيها اعتذار الحكومة الإيرانية عما بدر من إهانة فى حق السفير الإنجليزى . فسلك آجودانباشى طريقه إلى فرنسا ومنها إلى لندن – بعد الوساطة الفرنسية – وهناك التقى ووزير الخارجية البريطانى الذى قدم شروط حكومته لاستئناف العلاقات بين البلدين كالتالى :

١- تقديم الحكومة الإيرانية اعتذاراً كتابياً عن الإهانة التى لحقت بالسفير البريطانى فى طهران.
٢- إصدار الحكومة الإيرانية أمراً بمنح الأمان للرعايا الإنجليز ومن يعمل فى خدمتهم ، ويتم طبعه ونشره.
٣- الجلاء عن غوريان وسائر المناطق الأفغانية التى احتلتها القوات الإيرانية وتسليمها إلى حكام هراة.
٤- معاقبة من تعرضوا بالأذى للمبعوث السياسى البريطانى فى بوشهر.

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٢٢.

٥- عزل حاكم بوشهر بسبب الإهانة التى لحقت بالمبعوث السياسى البريطانى هناك ، ويتم إعلام الشعب بأسباب عزله.
٦- النظر فى دعاوى أحد الرعايا الإنجليز بشأن طريق قره داغ الحديدى وتسويتها.
٧- دفع مستحقات الضباط الإنجليز الذين عملوا فى خدمة الجيش الإيرانى.
٨- يكون استئناف العلاقات السياسية بين البلدين منوطاً بإبرام معاهدة تجارية بينهما. (١)

وكان ذلك فى الحادى عشر من يونيه عام ١٨٣٦م ، وماطلت الحكومة الإيرانية فى إبداء الموافقة على الشروط الإنجليزية ، حيث اعتبرت تدخل انجلترا فى عراكها مع هراة مما يناقض البند التاسع من الاتفاقية المبرمة معها فى عام ١٨١٤م ، وأصرت على أن هراة جزء من خراسان ولاتقع ضمن الأراضى الأفغانية ، وأن حكم كامران ميرزا نفسه عليها كان بأمر الشاه الإيرانى ، وأن غوريان لم تكن يوماً ضمن هراة وأن قلعتها كانت دوماً تحت سيطرة حكام خراسان . ورغم ما قدمته من مبررات إلا أنها لم تجد آذاناً صاغية واستسلمت فى النهاية بشكل تدريجى ، وكتب ميرزا آقاسى رسالة الاعتذار فى شهر أبريل عام ١٨٤٠م ، وأصدر الشاه بياناً يمنح فيه الأمان للرعايا الإنجليز والعاملين فى السفارة الإنجليزية ، وتم إخلاء غوريان وتسليمها إلى حاكم هراة فى ١٣ مارس ١٨٤١م ، كما تم عزل حاكم بوشهر إلا أنهم لم يفصحوا عن أسباب عزله خشية من استياء الأهالى.

ومع استسلام إيران لتنفيذ الشروط الإنجليزية ، تم استئناف العلاقات ثانية بين البلدين ، وتوجه مكنيل على رأس وفد إلى طهران فى ١١ أكتوبر عام ١٨٤١م ، واستقبلهم الشاه باحتفاء بالغ، ونجح مكنيل فى عقد معاهدة تجارية مع وزير الخارجية الإيرانى – ميرزا أبو الحسن خان الشيرازى – فى ٢٨

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران وانگليس در قرن نوزدهم ، انتشارات اقبال، تهران ١٣٦٧ش ، جلد دوم ، ص ٤٣٨: ٤٤٢.

أكتوبر ١٨٤١م ،اشتملت على بندين ، أولهما يتعلق بحرية التجارة بين إيران وبين انجلترا والممالك التابعة لها ، وأحقية التجار فى كل من البلدين بالتمتع بالمزايا الخاصة بالرسوم الجمركية والإقامة فى الدول الأخرى. ونص البند الآخر على إقامة مندوب تجارى بريطانى فى طهران وآخر فى تبريز ،وكذلك إقامة مندوب سياسى فى بوشهر ، وأن يكون للمحلق التجارى الإنجليزى فى بوشهر صفة القنصل . وفى المقابل يكون لإيران ملحقان تجاريان أحدهما فى لندن والآخر فى بومبى. (١)

وسمحت الحكومة الإيرانية بتعيين قنصلاً إنجليزياً فى تبريز ، وبذلك انتهى الصراع لصالح بريطانيا التى نجحت فى تحقيق هدفها فى إقصاء أفغانستان عن إيران ، أو بالأصح عن روسيا ، كما تمكنت من الحصول على بعض المزايا التجارية التى تمتع بها الروس من قبل فى الأراضى الإيرانية . ومنذ ذلك الحين بدأ نشاط عملاء انجلترا فى إيران بطرق شتى ، فنرى السير استين ليارد يتصل بالبختياريين ويحث محمد تقى خان – رئيس قبيلة بختيارى– على التمرد ضد الحكومة المركزية ، كما كان على اتصال مباشر بقائد السفن الحربية الإنجليزية فى الخليج الفارسى. (٢)

كما صارت مناطق إيران الأخرى ميداناً خصباً لعيون انجلترا لإثارة الفتن والقلاقل لجذب الشاه وجنده إلى داخل إيران وعدم الالتفات ثانية نحو هراة ، وبالتالى يتم الحفاظ على أمن المستعمرات الإنجليزية فى الهند. ومن القلاقل التى أثيرت آنذاك بتحريض من العملاء الإنجليز ثورة آقاخان محلاتى الذى عينه محمد شاه حاكماً على كرمان عام ١٨٣٥م ، فقد أعلن تمرده على الحكومة المركزية فى العام التالى وحينما استدعاه الشاه إلى العاصمة تحصن فى قلعة بم ، إلا أنه لم يستطع الصمود طويلا ، واستسلم لقوات الشاه ، وبعد فترة تم العفو عنه واطلق سراحه بعد وساطة والى فارس – فرمان فرما–

---

(١) منصورة اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ١١٠ ، ١١١.
(٢) على اصغر شميم : ايران در دورة سلطنت قاجار ، ص ١٤٦ .

وصدر إيران الأعظم – ميرزا آقاسى – إلا أنه انضم من بعد إلى حاكم همدان – الأمير فرخ سير ميرزا – وأعلن عصيانه ضد الحكومة المركزية ، وأرسل إلى أتباعه فى كرمان بأوامر ملكية مزورة تفيد بحكمه على بم ، وقام عملاء انجلترا بجمع المريدين له فى كرمان وبلوچستان ، واستدعوا عدداً من فرسان سيستان وأفغانستان لدعمه ومؤازرته . وما أن وصل مدينة بم حتى التف حوله قرابة الأربعة آلاف متطوع وتمكن بواسطتهم من الهجوم على مدينة بابك – مقر كهندل خان الأفغانى – وأرسل بأخيه – محمد باقر خان – إلى سير جان، وتصدى له حاكم كرمان ، وحاصره فى منطقة زيد آباد ، ففر آقاخان بعد فشله فى مساندة أخيه إلى منطقة لار ، وجمع المريدين حوله ، وحاول احتلال قلعة اسفندقه جيرفت إلا أنه فشل ففر إلى ميناب وهناك تمكن من جمع الجند حوله بمساعدة العملاء الإنجليز . وفى ١٨٤٠م سلك طريق كرمان ، وتقدم حتى بردسير إلى أنه فشل فى الهجوم عليها ففر إلى قندهار ومنها إلى الهند.[١]

وبذلك خمدت فتنة كرمان التى استمرت أربعة عشر شهراً ، وكانت هذه الفتنة أحد مظاهر تدخل العملاء الإنجليز وعمال شركة الهند الشرقية لشغل البلاط الإيرانى لإقرار الأمن الداخلى وعدم التوجه نحو هراة ، وقد طالبت الحكومة الإيرانية بريطانيا باسترداد آقاخان بموجب البند العاشر من الاتفاقية المبرمة بين البلدين عام ١٨١٤م (الذى ينص على عدم إيواء انجلترا للمتمردين الإيرانيين وإعادتهم إلى إيران حال التبليغ عنهم أو المطالبة بهم) إلا أن انجلترا رفضت الاستجابة لمطلب الحكومة الإيرانية بذريعة أن آقاخان يعمل فى خدمة الحكومة الإنجليزية ، وتعهدت الحكومة الهندية بإرساله إلى كلكتة حتى لا يكون سبباً لإثارة الفتن ، إلا أنها لم تف بعهدها واحتفظت به فى بومبى، وحددت له راتباً شهرياً مدى الحياة وتزعم هناك فرقة الإسماعيلية ، وصار أحد الأركان الأساسية لسياسة انجلترا فى الهند ، وقد استعانت به من

---

(١) محمود – محمود : تاريخ سياسى ايران وانگليس ... ، ج٢ ، ص ٥٢٣.

بعد فى تسخير بلوچستان عام ١٨٤٩م. [١]

ولم تكن فتنة آقاخان محلاتى قد خمدت بعد حتى واجه محمد شاه فتنة أخرى عُرفت باسم فتنة الباب فى جنوب إيران ، وقام بها أحد الدعاة- السيدعلى محمد الباب – الذى استخدمه عملاء الحكومة الهندية وسيلة لهم فى بوشهر لتحقيق غاياتهم السياسية ، وسعوا لدعمه وجمع الأهالى حوله . وحينما أرسل بعض مريديه إلى شيراز للدعايا له هناك، ساندهم العملاء الإنجليز أيضاً فى تلك المنطقة ، وقد استدعاه حاكم فارس- حسن خان آجودانباشى – لعقد مناظرة مع علماء شيراز إلا أنه ألقى القبض عليه وزج به فى السجن ، وبعد فترة تمكن أتباعه ، بالتعاون مع مسئولى شركة الهند الشرقية – من دفع مبلغاً باهظاً وتم إطلاق سراحه وهرب. [٢]

وقد أدت غيبته إلى زيادة نسبة مريديه ، لكنه ظهر من بعد وأمر محمد شاه باعتقاله فى قلعة چهريق.

وحرى بنا أن نذكر فى هذا الموضع أن موضوع ظهور طائفة الباب لم يكن فى بداية الأمر أكثر من كونه ظاهرة ذات ملمح دينى ، إلا أنه اتخذ من بعد ملمحاً سياسياً ، خاصة فى عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨: ١٨٩٦م) الذى تعرض لمؤامرة اغتيال من قبل أتباع البابية ، وبعدها اتبع رجال الدولة والحكام سياسة توجيه الاتهام لمعارضى النظام بالانتماء إلى طائفة البابية ، ورميهم بالكفر والإلحاد والزندقة كوسيلة منهم للإطاحة بالوطنيين .

ومن القلاقل الأخرى التى واجهت محمد شاه آنذاك ثورة حسن خان سالار فى خراسان ، وهو ابن اللهيار خان آصف الدولة الذى تولى حكم خراسان منذ بداية حكم محمد شاه إلا أنه ترك مكانه لابنه حسن خان فى أوائل عام ١٨٤٩م وقد أعلن الأخير تمرده على الحكومة المركزية ، فعين محمد شاه بيگلر بيگى شقيق سالار الأكبر على حكم خراسان وأمره بمحاولة إثناء أخيه

---

(١) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، انتشارات شركت سهامى ، چاپ چهارم ، تهران ١٣٥٤ ش ، ص ٢٧١.

(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٥١، ١٥٢.

عن تمرده ، إلا أنه تضامن معه بعد وصوله مشهد ، واشترك معه في حث تركمان كوكلان على الهجوم على منطقتي بسطام وشاهرود ، فأرسل الشاه اثنين من قواده لدفعهما لكنهما فشلا ، فاضطر الشاه لأن يعهد بحكم خراسان إلى أخيه حمزة ميرزا حشمت الدولة الذى تمكن من قمعهما بعد عراك دام ثمانية شهور ، وأجبرهما على التقهقر نحو سرخس ، وهناك طالبا أمير بخارا بالمبادرة لاحتلال خراسان إلا أنه رفض. واستمرت إقامتهما في سرخس حتى عهد ناصر الدين شاه ، وخلال تلك الفترة تقابل آصف الدولة في دمشق مع السفير الإنجليزى هناك – ريتشارد وود – وطالبه بإصلاح ذات البين بينه وبين البلاط الإيرانى ، لكن القدر لم يمهله حيث تم القبض عليه وصدر الأمر بإعدامه هو وابنه – حسين خان سالار في عام ١٨٥٢م.[١]

وهكذا انشغل الشاه في إخماد الفتن الداخلية وسحق المتمردين في الجنوب ، بينما أحكمت حكومة الهند آنذاك نفوذها على أفغانستان وعملت على استمالة جانب أمرائها المحليين ، وفي يونيه عام ١٨٣٦م توجه الميجور دارسى تود[٢]– إلى هراة لإخضاع يار محمد خان لتنفيذ سياسة انجلترا ، ونجح في الاتفاق مع كامران ميرزا في محاولة منه لقطع الصلة تماماً بينهما وبين إيران ، كما كلف تود كذلك بتعيين الحدود بين هراة وكابل وتعمير قلاع هراة واستحكاماتها لصد الهجوم الإيرانى المحتمل من بعد على هراة . وفي عام ١٨٣٩م عقدت شركة الهند الشرقية معاهدتين تجاريتين مع حاكم هراة ووزيره، الأولى في التاسع من يونيه وتضمنت خمسة بنود كالتالى :

١– اعتراف الحاكم العام للهند بوزارة يار محمد خان على هراة ووساطته بين حكومة هراة والحكومة الإنجليزية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ، ج٢ ، لعلى اكبر بينا، ص ٨٢ : ٨٧.
& ايران در دورهٔ سلطنت قاجار لعلى اصغر شميم ، ص ١٥٣ : ١٥٥.

(2) Major Darsy Todd.

٢- أينما رغبت انجلترا فى تقديم الدعم المالى إلى هراة ، يتم ذلك بواسطة يار محمد خان الذى يتعهد بدوره بإنفاقه تحت إشراف المندوب السياسى لبريطانيا.

٣- يتعهد يار محمد خان بعدم القيام بأى إجراء دون استشارة المندوب السياسى البريطانى .

٤- يتعهد المندوب السياسى البريطانى بعدم دخول أكثر من مائة موظف أفغانى فى خدمته دون موافقة يار محمد خان.

٥- لما كان حكم هراة وراثياً فى أسرة كامران ميرزا ، تكون الوزارة كذلك فى أسرة يار محمد خان طالما كانت جديرة بذلك ، وإذا تعذر ذلك تحدد انجلترا البديل.(١)

وتم توقيع المعاهدة الثانية فى ١٣ أغسطس من نفس العام فى أحد عشر بنداً كالتالى :

١- إقرار الصلح الدائم بين انجلترا وهراة.

٢- اعتراف انجلترا بملك كامران ميرزا وخلفائه على هراة ، وتعهدها بعدم التدخل فى شئون هراة الداخلية.

٣- تواجد المندوب السياسى البريطانى فى هراة ، وإذا رغب ملك هراة ، يتم تعيين مندوباً له فى بلاط الهند.

٤- تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم الدعم المالى والعسكرى والاستشاريين إلى كامران ميرزا ملك هراة للدفاع عن المدينة ضد أى اعتداء من قبل الدول المجاورة.

٥- يكون التزام انجلترا بتعهداتها منوطاً بتعهد ملك هراة بالكف عن الأسر.

٦- يتعهد ملك هراة ببذل المسعى والتعاون مع انجلترا وشاه شجاع ، وعدم خوض أية حروب ضد دولة أخرى دون علمهما.

---

(١) محمود – محمود : تاريخ سياسى ايران وانگليس ... ، ج٢ ، ص ٤٥٢ ،٤٥٣.

٧- يتعهد ملك هراة بالرجوع إلى حكم بريطانيا أينما وقع خلاف بشأن الحدود بين هراة وكابل وأن يكون حكمها قاطعا.
٨- يتعهد ملك هراة بعدم إقامة أية علاقات ودية مع أية دولة أجنبية دون استشارة الحكومة الإنجليزية وموافقتها.
٩- يتعهد ملك هراة بعدم استقدام أى استشارى من أية دولة أجنبية سوى انجلترا ، ولا يسمح قط بتوقف أى أوربى فى هراة.
١٠- يسعى حاكم هراة لإزالة أية عوائق تحول دون ازدهار التجارة.
١١- يتم العمل بالبنود السابقة طالما بقيت السلطة فى أسرة كامران.(١)

ويتضح جلياً من بنود المعاهدتين السابقتين إلى أى مدى رغبت انجلترا فى بسط سيطرتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على منطقة هراة بما لا يدع مجالا لأية دولة أخرى - وبالأخص إيران - لمحاولة التدخل فى هراة تحت أى مسمى . لكن سرعان ما أدرك يار محمد خان فداحة الجرم الذى ارتكبه ، وحاول منع تدخل المسئولين الإنجليز فى شئون هراة، وحرض الأهالى فى بخارا وخيوة ضد الإنجليز مما أدى إلى استياء المندوب السياسى البريطانى ، فأرسل إلى الحاكم العام للهند - اللورد اوكلند - يقترح عليه توجيه جيشاً إلى هراة لإدخالها ضمن مناطق نفوذ شاه شجاع ، إلا أن اوكلند لم يتفق معه فى الرأى وطلب منه التصالح مع يار محمد خان ، وأرسل إليه مبلغاً من المال لتقديمه إليه ، لكن يار محمد خان لم يتراجع عن موقفه ، بل أعلن دخوله فى طاعة البلاط الإيرانى، ونتيجة لذلك صدرت الأوامر إلى الحاكم العام للهند بالهجوم على هراة ، وتوجهت الجيوش الهندية - قرابة العشرين ألف جندى - إلى أفغانستان بقيادة السير ويليم ماكناتن ومعه شجاع الملك ، وتمكنوا من دخول قندهار وغزنين عام ١٨٤١م ، وأرسلوا إلى كامران ميرزا يعدونه بتقديم ٧٠٠ ألف طومان لتعمير هراة.(٢)

---

(١) محمود - محمود : تاريخ سياسى ايران وانگليس ... ، ج٢ ، ص ٤٥٣، ٤٥٤.
(٢) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ...، ج٢ ، ص ٢١٩ ،٢٢٠.

وحدث آنذاك أن قامت ثورة عارمة في أفغانستان ضد الإنجليز ، وتم قتل القائد الإنجليزي وما يقرب من ١٦ ألف جندي من جيوش شاه شجاع ، فأرسلت الحكومة الهندية قائداً آخر يدعى پولوك[1] الذي تمكن من احتلال كابل وأمر بالقتل العام في المدينة ، واتفق مع دوست محمد خان وعين حاكماً على أفغانستان عام ١٨٤٢م تحت إشراف المسئولين الإنجليز ، ودعمته حكومة الهند ، وحثته على فتح هراة وتسخيرها وتشكيل حكومة أفغانية مركزية.[2]

وهكذا أحكمت انجلترا قبضتها على أفغانستان في غيبة من الشاه الذي كان منهمكاً في تنظيم أموره الداخلية وإخماد الفتن والقلاقل ، واستخدم سفراء انجلترا نفوذهم في طهران لعدم تدخل إيران في الشأن الأفغاني ومنع اعمال سيادتها على تلك المنطقة على أي نحو كان ، وكثيراً ما كانوا يراسلون الشاه وصدره الأعظم يحذرونهما من التدخل في شئون أفغانستان وحماية الأمراء المحليين بها ، وظلت إيران في منأى عن هراة طوال الفترة المتبقية من حكم محمد شاه . وبدأ الإنجليز في اختلاق مشاكل أخرى للنظام الإيراني ، وقاموا هذه المرة بتفجير أزمة جديدة بين البلدين كي يتمكنوا عن طريقها من نشر سفنهم الحربية في الخليج الفارسي وبسط نفوذهم السياسي أكثر من ذي قبل بطرق شرعية ورسمية على امتداد سواحل الممالك الشرقية ، والمشكلة التي تذرعوا بها هذه المرة هي منع تجارة الرقيق في الخليج الفارسي.

وتبدأ جذور هذه المشكلة منذ عام ١٧٩٤م حينما قام المجلس الوطني في فرنسا بإلغاء تجارة الرقيق وتم تحرير جميع العبيد في المستعمرات الفرنسية ، ورغبت انجلترا في الإقتداء بها ، وقدمت الحكومة الإنجليزية إلى البرلمان لائحة تختص بهذا الموضوع في عام ١٧٩٦م لكن البرلمان الإنجليزي لم يوافق عليها واستمر الوضع على ما كان عليه حتى تم اتخاذ قرارا بمنع

---

(1) Pollock.

(٢) علي اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٧٧.

تجارة الرقيق على المستوى الدولى عام ١٨٣٤م . فأصدرت الحكومة الإنجليزية بياناً رسمياً بإطلاق سراح العبيد فى الممالك الواقعة تحت نفوذها.[١]

هذا وقد ظهر موضوع منع تجارة الرقيق فى العلاقات السياسية بين إيران وانجلترا للمرة الأولى فى أواخر عهد محمد شاه وتحديداً فى عام ١٨٤١م حينما عاد السفير الإنجليزى – مكنيل – إلى طهران لاستئناف العلاقات ثانية بين البلدين بعد انسحاب الشاه من حصار هراة ، حيث تم تكليفه من قبل وزير خارجيته – پالمرستون – بالحصول على أمر إلغاء تجارة الرقيق من الشاه الإيرانى [٢]. لكننا لم نر وثيقة رسمية تؤيد عرض ذلك الموضوع من قبل مكنيل لأى مسئول إيرانى آنذاك ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى تكدر العلاقات بين البلدين فى ذلك الوقت ، وموقف الشاه ورجال بلاطه من مكنيل الذى ساء التصرف ، وتدخل فى شئون إيران الداخلية ، وأصر على انسحاب القوات الإيرانية من حصار هراة وقام بقطع العلاقات السياسية بين البلدين . وعليه لم يكن من السهولة على مكنيل أن يطرح موضوعاً للمناقشة بينه وبين مسئولى إيران ويتوقع منه النتيجة المرجوة . وفى الاتجاه الآخر ، لم يكن الشاه ولا رجال بلاطه على استعداد للتباحث معه . وعليه تم إرجاء عرض الموضوع ليتم طرحه بعد مغادرة مكنيل لإيران وأثناء سفارة شيل[٣] الذى حث الشاه على إصدار أمراً بمنع تجارة الرقيق أسوة بالدول المتمدينة، فرد الشاه عليه بقوله :

" إن بيع الرقيق أمر يتعارض ومبادئ الشريعة وأحكام القرآن... ولن نقوم بتحريم عملاً أحله الرسول".[٤]

---

(١) محمود – محمود : تاريخ سياسى ايران وانگليس ... ، ج٢ ، ص ٥٣١ ،٥٣٢.

(٢) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥١٦.

(3) Sheil.

(٤) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥١٦ ، نقلاً عن : اسناد وزارت امور خارجه انگليس ، ٦٠/١٢٥ شيل به پالمرستون ، ٣١ دسامبر ١٨٤٦م.

وبعد أربعة شهور عاود السفير الإنجليزى الكرة ثانية وذكر للشاه قيام السلطان العثمانى وإمام مسقط – وكلاهما مسلم – بإلغاء تجارة الرقيق . فرد الشاه عليه بأن العثمانيين سنيو المذهب ، وليسوا على وفاق مع الإيرانيين ، وأن إمام مسقط من الخوارج وهو فى منزلة تعد أكبر من الكافر ، ولن يقتضى شيعة إيران بهما. (١)

وحاول شيل اللجوء إلى مجتهدى طهران ، وتوجه إلى ستة منهم ، وأخذ عن كل مجتهد حديثاً نبوياً يدعم وجهة نظره ، وحينما عرضها على الشاه اتهمه بجمع الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ، واستدل بفتوى تفيد بوجوب محاربة الكفار وإدخالهم فى العبودية لاعتناق الإسلام ، كما فرق الشاه بين أسرى الحرب وبين العبيد الذين يتم شراؤهم. (٢)

وتابع شيل جهوده ، واتصل بالقنصل الإنجليزى فى بغداد ، وطلب منه استصدار فتوى من أحد مجتهدى النجف بتحريم تجارة الرقيق ، لكن مسعاه باء بالفشل ، حيث أفتى المجتهد بأن تجارة الرقيق مكروهة لكنها ليست من المحرمات. وبعد فشل شيل فى تحقيق بغيته حدد مطلبه من الحكومة الإيرانية فى منع دخول الرقيق عن طريق البحر والسماح به براً. ولكى يحول دون تدخل إيران فى هذا الأمر طالب بأن يكون للبحرية الإنجليزية حق تفتيش السفن التى يرتاب فيها وحق مصادرتها. (٣)

ومن المؤكد أن نوايا شيل آنذاك كانت تتجه نحو منح المزيد من الحرية للسفن الحربية الإنجليزية للتنقل على جميع السواحل المطلة على الخليج الفارسى وبسط مزيداً من السيطرة على هذه السواحل ، إلا أن مطلبه هذا لم يتعد حدود موافقة الشاه الشفهية ، ولم يتم تنفيذها بشكل عملى . وبعد انتهاء

---

(١) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥١٦، ٥١٧ ، نقلاً عن : انگليس ، ١٢١/٦٠ شيل به پالمرستون ٢٧ آوريل ١٨٤٧م.
(٢) المرجع السابق ، ص ٥١٧.
(٣) المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

مهمته الدبلوماسية فى إيران عام ١٨٤٧م قدم نظيره الجديد فرانت كار ، وكتب رسالة ودية إلى صدر إيران الأعظم – ميرزا آقاسى – يذكره فيها بوعود الشاه السابقة ، وطلب رداً صريحاً نظراً لاستياء حكومته من مماطلة إيران فى الرد . ونظراً لسلوك فرانت المهذب أصدر محمد شاه فرماناً فى ١٢ يونيه ١٨٤٨م ، كالتالى :

" جناب الحاج ، لا تسمح ثانية بدخول الرقيق عن طريق البحر ، ودعهم يمرون براً ، وهذا فقط إرضاءً لفرانت الذى سعدت به كثيراً ، ولتكتب إلى حاكمى فارس وعربستان بأننى سمحت بذلك فقط بسبب حسن سلوك فرانت، وإلا لاستمر الخلاف بيننا وبين انجلترا على أشده. (١)

وواضح من حديث الشاه السابق كيف أنه تناسى حيل الإنجليز وخداعهم له بشأن هراة ، وكيف أنه وقع تحت تأثير أسلوب السفير الإنجليزى الجديد الذى اتسم بالتملق والمداهنة ، وبادر بإصدار الأمر السابق بمثل هذه الهينة دون أن تقدم انجلترا أية عروض ودون أن تقوم بتوجيه أية تهديدات!!

وعلى الفور ، أرسل الصدر الأعظم رسالة إلى السفير الإنجليزى يطلعه فيها على أمر الشاه ، كما أرسل إلى حاكم فارس – ميرزا حسين خان – وحاكم اصفهان وعربستان – ميرزا نبى خان – يطلعهما على أمر الشاه. (٢)

وانتهت المرحلة الأولى من موضوع منع تجارة الرقيق بالأمر السابق، وبدأت المرحلة الثانية الخاصة بكيفية تنفيذه بعد وفاة محمد شاه (فى عام ١٨٤٨م) بواسطة ميرزا تقى خان أمير كبير – صدر إيران الأعظم فى أوائل حكم ناصر الدين شاه – حيث أرسل فرانت فى عام ١٨٤٩م إلى ميرزا تقى يذكره بفرمان الشاه السابق ويحتج على قيام البعض بنقل الزنوج عبر البحر ، ويطالب بمعاقبتهم حتى يكونوا عبرة للآخرين ويستفسر عمن ستقع عليه مهمة

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران و انگليس ...، ج٢، ص ٥٣٣.
(٢) للإطلاع على نص الرسالتين ، انظر المرجع السابق ، ص ٥٣٣، ٥٣٤.

أخذهم بالعقاب : الحكومة الإيرانية أم نظيرتها الإنجليزية ؟ فرد أمير بأن المسئولية تقع فى المقام الأول على إيران ، ولا دخل لأية دولة أجنبية فى هذا الشأن ، وفى عام ١٨٥٠م طالب السفير الإنجليزى بالسماح للسفن الإنجليزية بتفتيش السفن الإيرانية المرتاب فى أمرها ، لكن أمير كبير رفض ذلك بشدة. (١)

ويمكننا أن نرجع أسباب موقف أمير كبير المتشدد فى هذا الموضوع إلى علمه الجيد برغبة انجلترا فى بسط المزيد من النفوذ لها على سواحل الخليج واستخدام شيوخ تلك المنطقة ضد إيران وإضعاف مكانتها بينهم . كما أن حق السفن الإنجليزية فى التفتيش سيضر بمصالح إيران من الناحية السياسية لأن سيفضى إلى زيادة النفوذ السياسى للإنجليز فى تلك المناطق، وهذا ما كان يخشاه أمير كبير الذى كان يحاول دوماً استخدام سياسية التوازن بين قطبى القوى العظمى – روسيا وانجلترا – فى إيران ، كى لا تحظى إحداهما بنفوذ أوسع لها فى الأراضى الإيرانية ، وهذا ما صرح به شيل – بعد توليه السفارة ثانية فى إيران – إلى وزير خارجيته ، فيقول :

" إن كل امتياز سيمنح لانجلترا فى الخليج الفارسى ستطالب روسيا فى المقابل بنظير له فى بحر الخزر".(٢)

وعندما جوبه شيل بموقف أمير الحاسم ، وعندما استشعر صعوبة تغيير هذا الموقف ، رأى من الضرورى تغيير سياسة انجلترا فى هذا الشأن ، واقترح على وزير خارجيته – پالمرستون – قيام البحرية الإنجليزية بتفتيش السفن فى الخليج ، وإطلاق سراح الرقيق المتواجدين على متنها دون إذن الحكومة الإيرانية ، لكن اقتراحه هذا لم يحظ بالقبول لدى البلاط فى لندن خشية من توتر العلاقات ثانية بين البلدين ، واستمر شيل فى مباحثاته مع مسئولى إيران لعام آخر ، وفى النهاية وافق أمير كبير فى عام ١٨٥١م على أحقية السفن

---

(١) فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص ٥٢٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٢٩ ، نقلاً عن : انگليس ، ٦٠/١٥٢ شيل به پالمرستون ١٧ ژوئن ١٨٥٠م.

الإنجليزية فى التفتيش لمدة أربعة أشهر فقط ، على أن يتم ذلك تحت إشراف المسئولين الإيرانيين . واعترض شيل على ذلك ، وداوم مباحثاته مع أمير إلى أن تم إبرام اتفاقية بين الدولتين فى هذا الشأن تتضمن السماح للسفن الإنجليزية بتفتيش السفن الإيرانية التجارية فقط دون السفن الحكومية ، على أن يتم التفتيش تحت إشراف المسئولين الإيرانيين، وأن يكون لإيران حق معاقبة الخارجين عن هذا القانون ولانجلترا الحق فى إعادة الرقيق إلى بلادهم . كما اتفق على استثناء العبيد المتواجدين فى إيران من هذا القرار ، وأن تكون مدة الاتفاقية أحد عشر عاماً ، وإذا استمرت السفن الإنجليزية فى أعمال التفتيش ليوم واحد بعد المدة المحددة ستعتبر إيران هذا نقضاً لحقوق الإنسان وللاتفاقية المبرمة معها ويكون لها حق المطالبة بالترضية اللازمة.(١)

واتفق على أن يتم التنفيذ العملى لبنود هذه الاتفاقية عام ١٨٥٢م ، وصار هذا الموضوع ملمحا جديدا من ملامح بسط النفوذ السياسى لانجلترا على منطقة الخليج الفارسى ، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بينها وبين إيران بشأن هراة التى خرجت هذه المرة من تحت العباءة الإيرانية بشكل قاطع ودون رجعة بفضل السياسة الجديدة التى اتبعتها انجلترا واستخدامها لأياديها الخفية والظاهرة فى البلاط الإيرانى ، وفى مقدمتهم صدر إيران الأعظم فى عهد ناصرالدين شاه – آقاخان النورى – الذى فتح الملف الأفغانى ثانية ليتم إغلاقه من بعد وإلى الأبد على نحو ما سنرى.

---

(١) للإطلاع على بنود الاتفاقية ، انظر : امير كبير وايران لفريدون آدميت ، ص ٥٣١ : ٥٣٤.

رابعاً : هجوم القوات الإيرانية على هراة للمرة الثانية

بعد وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م تولت زوجته مهد عليا زمام الأمور في طهران لمدة شهر ونصف تقريباً ، تمكنت خلالها من إخماد الفتن والثورات الداخلية ، ومهدت المجال لدخول ناصر الدين ميرزا إلى طهران . وخلال تلك الفترة بدا واضحاً مدى التدخل السافر من قبل سفيرى روسيا وانجلترا في الخاص من شئون الدولة ، ويتضح ذلك من رسالة السفير الإنجليزى – فرانت[1] – إلى وزير خارجيته فى تقرير له بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٤٨م ، ورد فيه :

" ... لقد قدم عدد لا بأس به من ذوى النفوذ فى البلاط الإيرانى إلى مقر إقامتى ليلة الرابع من سبتمبر عام ١٨٤٨م ، وطلبوا رأيى فى الأحداث المقبلة ، وقد شكل هؤلاء مجلساً فيما بينهم ، وعزموا أن تكون أمور الدولة فى أيديهم حتى قدوم الشاه الجديد ، وقد صرحوا لى بعدم رغبتهم فى التعاون مع الصدر الأعظم الحالى – الحاج ميرزا آقاسى – وطالبوا عزله من الصدارة ، وقد وعدتهم باستخدام نفوذى لتلبية رغبتهم ، والحفاظ على أمن العاصمة والتصدى للمفسدين ، ثم صرحت لهم باستعدادى أنا ونظيرى الروسى للتعاون معهم ... وفى الخامس من سبتمبر دعانى السفير الروسى – دالگوركى – إلى مقره الصيفى لمشاركته فى المباحثات مع ذلك المجلس – أى رجال البلاط السالف ذكرهم – وقد أحضروا معهم رسالة بتوقيع عدد كبير من رجال البلاط يتعهدون فيها بالوفاء للشاه ويطلبون إقصاء ميرزا آقاسى عن الصدارة العظمى وتفريق المسلحين من حوله ، كما طالبوا بعشرة آلاف طومان لتسديد النفقات اللازمة للحفاظ على أمن العاصمة ، وقد رفضت ونظيرى الروسى تقديم المال إليهم لكننا أرسلنا إلى الصدر الأعظم نوصيه بأن يلزم داره وألا يتدخل فى شئون الدولة حتى قدوم الشاه الجديد".[2]

---

(1) Major Ferrant.

(٢) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج١، ص ٣٥٠ ، ٣٥١.

وخنع الصدر الأعظم لمطلب السفيرين ، وفى هذا ما يوضح مدى التدخل السافر لهما فى الشأن الداخلى لإيران والذى كان يتم بشكل علنى . وقد تعمدت خلال هذه المقدمة أن أوضح دور بريطانيا فى اختيار صدر إيران الأعظم الجديد – ميرزا آقاخان النورى – الذى أعلن ولاءه منذ الوهلة الأولى للإنجليز، فقد عاد من منفاه إلى طهران عام ١٨٤٨م دون الحصول على إذن الحكومة الإيرانية محتمياً بدعم السفارة الإنجليزية له ، حيث طالبها آنذاك بمنحه الجنسية حتى لا يتعرض للأذى.[١]

ونظرا لتقربه من مهد عليا ، فقد تمكن من الوصول إلى منصب الصدارة عام ١٨٥٢م ، واستمر فيه قرابة السبعة أعوام ، تمكن خلالها من تحقيق الأهداف الإنجليزية فى هراة وأفغانستان بشكل لم يكن حتى يتخيله الإنجليز أنفسهم . فهو الذى قدم لهم عن طيب خاطر تعهداً فى ٢٥ يناير ١٨٥٣م يتنازل بمقتضاه عن حق إيران فى هراة ، ورد فيه :

" تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم إرسال جيوشها إلى هراة إلا فى حالة هجوم إحدى الدول الأجنبية على تلك المدينة ، وفى هذه الحالة تتعهد إيران بعدم دخول قواتها المدينة والعودة فور زوال الخطر . كما تتعهد بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لهراة ، وكذلك بالتغاضى عن كل مطالبها فى هراة ، من قبيل سك العملة وتلاوة الخطبة باسم الشاه الإيرانى . وتتعهد كذلك باستدعاء مندوبها من هراة حيث لا يحق لأى مبعوث إيرانى الإقامة بشكل دائم فيها . كما تتعهد بإطلاق سراح جميع أمراء هراة فى مشهد أو طهران أو أى منطقة بإيران دون قيد أو شرط . وتتعهد كذلك بعدم قبول لجوء أى معارض لحاكم هراة إلا من قام الحاكم هناك بنفيه".[٢]

وبذلك كان الصدر الأعظم هو الورقة الرابحة فى أيدى الإنجليز التى أفقدت إيران حقها فى هراة ، كما حققت من بعد أطماعهم الاستعمارية بشكل أو

---

(١) پرويز افشارى : صدر اعظمهاى سلسلهٔ قاجاريه ، ص ١٦٨.
(٢) محمود– محمود : تاريخ روابط سياسى ايران و انگليس ...، ج٢، ص ٦٤٩.

بآخر كما سنرى فى الأحداث المواكبة للسنوات الأولى من حكم ناصر الدين شاه فى إيران. وقد بدأت تلك الفترة على المستوى الدولى بالتمهيد لحروب كريمه . فحينما علمت انجلترا بشأن المعاهدة السرية التى تمت بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨٣٣م حاولت استمالة الجانب الروسى إليها حتى تم إلغاء المعاهدة المذكورة ، وانضمت روسيا إلى معاهدة لندن بجانب انجلترا والنمسا وبروسيا وفرنسا عام ١٨٤١م ، إلا أنها لم تحظ بالوعود الإنجليزية ، فسعت ثانية لبسط نفوذها فى أوربا وآسيا الوسطى مما دفع الإنجليز إلى تكتيل المساعى مع متحديهم لتقسيم الممتلكات العثمانية ، وهذا ما أثار حفيظة الحكومة الروسية ، فأرسلت البرنس منچيكف إلى اسطنبول فى مارس عام ١٨٥٣م تطلب من السلطان العثمانى – عبد الحميد – وجوب دخول أتباع الكنيسة اليونانية تحت الحماية الروسية ، ورفض السلطان العثمانى ، بل وأعلن الحرب ضد روسيا فى أكتوبر من نفس العام معتمداً فى ذلك على اتحاده مع انجلترا وفرنسا ، ووعود كل من پروسيا والنمسا بإعلان حيادهما إذا ما نشبت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية. (١)

وعندما وجدت روسيا نفسها بمفردها فى أوربا أمام الاتحاد البريطانى – الفرنسى – العثمانى ، عزمت على التحالف مع إيران لمجابهة الدولة العثمانية، وأرسل القيصر الروسى الجنرال بى بى تف(٢) فى أواخر عام ١٨٥٣م للقيام بمباحثات سرية مع ناصر الدين شاه للانضمام إلى الجبهة الروسية فى حربها المقبلة ، وقدم إليه المقترحات التالية :

١- تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم تقديم أى نوع من العون إلى أعداء روسيا خلال فترة الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، كما تتعهد بعدم السماح بمرور أية قوات عسكرية معادية لروسيا عبر أراضيها.

---

(١) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ...ج٢ ، ص ٢٢٤ : ٢٢٦.

(2) Bebitov.

٢- تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم نقل المعدات الحربية إلى الدول الحليفة للدولة العثمانية.

٣- عند التزام إيران بالبندين السابقين ، تتعهد الحكومة الروسية بالتنازل عن القروض المستحقة على إيران[١]

وعلى الرغم من موافقة الشاه على المقترحات الروسية إلا أن الصدر الأعظم - بدافع من ولائه لانجلترا - تمكن من إثنائه عن عزمه ، وأقنعه بأن مصلحة إيران توجب الاتحاد مع الجبهة الأقوى ، وأن هذا هو السبيل الوحيد الذى يضمن لإيران استعادة الولايات المفقودة الواقعة تحت الاحتلال الروسى ، وإلغاء اتفاقية تركمانچاى .[٢]

بعد ذلك وصلت الأنباء إلى طهران تفيد بوصول دوست محمد خان إلى إمارة أفغانستان بدعم من انجلترا وأنه فى طريقه لاحتلال هراة ، فأمر الشاه وإلى خراسان - سلطان مراد ميرزا حسان السلطنة - بالتوجه إلى هراة على رأس جيش لإنقاذ المدينة ، واستاء الإنجليز من موقف الشاه ، وعزموا على دعم دوست محمد خان ، وعقدوا معه معاهدة پيشاور فى ٣٠ مارس ١٨٥٥م فى ثلاثة بنود :

١- إقرار السلام الدائم بين شركة الهند الشرقية ودوست محمد خان أمير كابل ونواحى أفغانستان ، وكذلك بين الشركة وخلفائه.

٢- تتعهد شركة الهند الشرقية باستقلال المناطق الواقعة تحت حوزة الأمير دوست محمد خان وتلتزم بعدم التدخل فى شئونها.

---

(١) محمود- محمود : تاريخ روابط سياسى ايران و انگليس ...، ج٢، ص ٦٧١.
(٢) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ....، ص٣٨٥، ٣٨٦.

٣- يتعهد دوست محمد خان وكذلك خلفاؤه بعدم التعدى أو التدخل على أى نحو قط على ممتلكات شركة الهند الشرقية ، وأن يكون منذ تاريخ توقيع هذه المعاهدة صديقاً لأصدقائها وعدواً لأعدائها. (١)

واستمر الإنجليز فى مسعاهم لدى أهالى هراة وحثهم على العداء ضد إيران ، وتم رفع العلم الإنجليزى فوق قلعة هراة ، كما أثاروا إمام مسقط وحثوه على بث القلاقل فى ميناء عباس ، ثم لجأوا من بعد إلى التذرع ببعض الأمور فى محاولة منهم لمنع سحب الجيوش الإيرانية إلى هراة ، من ذلك اختلاق السفير الإنجليزى آنذاك - تشارلز موراى(٢)- أزمة ميرزا هاشم خان النورى(٣) كى تكون سبباً فى قطع العلاقات السياسية بين البلدين ، وأثار حفيظة الشاه برسائله شديدة اللهجة التى أرسلها إليه فى أوائل ديسمبر عام ١٨٥٥م. (٤)

وبعد مغادرة تشارلز موراى طهران معترضاً على سلوك الصدر الأعظم تجاهه ، حل قنصل انجلترا فى تبريز - مسيو استيونس - محله فى القيام بأعمال السفارة ، وظل الصدر الأعظم ينتظر تقارير مبعوثيه فى أوربا حول ردود الأفعال إزاء تصرف السفير الإنجليزى ، وعندما طال الانتظار ظن عدم اكتراث الحكومة البريطانية بالأمر ، وبدأت إيران آنذاك تدخل فى مباحثات مع الحكومة البريطانية تصر من خلالها على أن تضع انجلترا أحد جيوشها فى

---

(١) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى ايران و انگليس ...،ج٢، ص ٦٨٨.

(2) Sir Charles Murray.

(٣) غادر السفير الإنجليزى طهران محتجاً بسبب اعتراضه على ما ادعاه ميرزا آقاخان النورى حول قضية ميرزا هاشم خان وزوجته - أخت زوجة الشاه - حيث استخدم السفير الإنجليزى ميرزا هاشم للعمل فى السفارة الإنجليزية ، وكانت زوجة ميرزا هاشم تتردد على السفارة مما أثار حفيظة الشاه وصدره الأعظم ، واحتج الصدر الأعظم على عمل ميرزا هاشم فى السفارة وهو موظف فى الحكومة الإيرانية ، وأشاع وجود علاقة غير شرعية بين السفير الإنجليزى وزوجة ميرزا هاشم ، فاضطر السفير لمغادرة طهران مهدداً بقطع العلاقات بين البلدين ما لم يتم الاعتذار الرسمى من قبل الحكومة الإيرانية على ما نسب إليه .

(٤) محمود - محمود : تاريخ روابط سياسى ايران و انگليس ...،ج٢، ص ٦٨١.

الهند تحت إمرة إيران لاستعادة داغستان وأرمنستان ، إلا أن انجلترا رفضت ، وبعد انتهاء حروب كريمه وهزيمة الروس ، ظهرت ملامح التوتر فى العلاقات بين إيران وانجلترا،[1] وجعل الصدر الأعظم يحث الشاه للاستيلاء على هراة فى محاولة منه لنفى تهمة التبعية لانجلترا عنه ، واكتساب ثقة الشعب فيه ، ولعلمه التام بانشغال انجلترا فى حروبها ضد روسيا . وفى ربيع عام ١٨٥٦م لبى الشاه مطلب أمير هراة – محمد يوسف خان – وهب لنجدته من اعتداءات دوست محمد خان – الموالى لانجلترا – ووصلت القوات الإيرانية بقيادة حسام السلطنة إلى بوابات المدينة وسمح لهم الحاكم بدخولها ، إلا أنه اعترض عليهم من بعد نظراً لسوء سلوكهم مع الأهالى وطردهم منها ، فحاصرته القوات الإيرانية طوال صيف عام ١٨٥٦م حتى استسلم وتم إلقاء القبض عليه ووجه به إلى معسكر الجيش الإيرانى ، كما استسلم الحاكم الجديد – عيسى خان – بعد فترة قليلة من المقاومة ، وفى نوفمبر عام ١٨٥٦م فُتحت أبواب المدينة أمام الإيرانيين.[2]

فى ذلك الوقت ، أصدرت انجلترا بياناً تم نشره فى كلكته تنص فيه على إعلان الحرب رسمياً ضد إيران نظراً لنقضها الوثيقة المؤرخة فى ٢٥ يناير ١٨٥٣م – بيد آقاخان النورى – وقيامها باحتلال هراة . وتقدمت البارجات الحربية الإنجليزية بأمر الحاكم العام للهند إلى السواحل الإيرانية . وفى ١٤ ديسمبر عام ١٨٥٦م تم احتلال جزيرة خارك ، وبعد خمسة أيام نزلت قوات مختلطة هندية – انجليزية بقيادة الجنرال اوترام[3] بالقرب من بوشهر ، وشرعت فى التقدم نحو شيراز ، ثم دخلوا برازجان وفجروا مخازن الأسلحة والمهمات التابعة للقوات الإيرانية ثم عادوا إلى بوشهر.[4]

---

(١) خان ملك ساسانى : سياستگران دورهٔ قاجار ، شركت سهامى چانجانهٔ فردوسى ، تهران ١٣٣٨ش ، ج١، ص ٤٩ .

(٢) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج١، ص ٤٦٠.

(3) Otram.

(٤) على اكبر بينا : تاريخ سياسى و ديپلوماسى ايران ....، ج٢ ، ص ٢٥٣، ٢٥٦.

بعد ذلك أرسلت الحكومة الهندية إنذاراً إلى السفير الإيرانى فى البلاط العثمانى – فرخ خان أمين الملك – يتضمن الشروط التالية :

١- التعهد بخروج القوات الإيرانية على الفور من هراة ودفع غرامة لأهالى المدينة.

٢- تعهد الحكومة الإيرانية بعدم التدخل فى شئون أفغانستان الداخلية والاعتراف الرسمى باستقلالها وتسوية الخلافات المستقبلية بين إيران وأفغانستان بالرجوع إلى الحكومة الإنجليزية.

٣- إبرام معاهدة تجارية بين إيران وانجلترا ، والسماح بإرسال انجلترا العدد اللازم من القناصل فى المناطق التى ترى ضرورة فيها لذلك.

٤- تقوم الحكومة الإيرانية بدفع القروض الخاصة بالرعايا البريطانيين ويتم البت فى الدعاوى الخاصة بهم على وجه السرعة.

٥- يتم عقد اتفاقية خاصة بميناء عباس وفق ما يرتضيه إمام مسقط.

٦- يتم عزل الصدر الأعظم من منصب الصدارة واختيار آخر تكون لديه القدرة على الحفاظ على العلاقات الطيبة بين الدولتين. (١)

وتابعت القوات الإنجليزية عملياتها العسكرية وتمكنت من دخول المحمرة والأهواز فى شهر مارس من عام ١٨٥٧م ، وسعت إيران على المستوى الدولى لإثبات أحقيتها فى هراة ، وأمرت مبعوثيها فى الدول الأوربية بحث الحكومات الغربية على مساندة إيران ، وجاء رد السفير الإيرانى فى بطرسبورج – ميرزا قاسم خان – يعرض وجهة نظر الروس المعارضة لاستمرار الحرب ، وهذا ما رد به أيضاً السفير الإيرانى فى اسطنبول – ميرزا محمد خان – حيث أعرب عن يأسه من مساندة تركيا. وعليه توجهت الأنظار نحو الحكومة الفرنسية ، وأرسلت الحكومة الإيرانية سفيرها فرخ خان إلى البلاط العثمانى للتباحث مع السفير البريطانى هناك حول موضوع غضب موراى

---

(١) على اصغر شميم: ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٢٧.

ومغادرته طهران وقضية هراة.[1] ثم توجه إلى فرنسا فى محاولة منه لتخفيف الشروط الإنجليزية ، إلا أن الإنجليز أصروا على منع أى نوع من التدخل لإيران فى أفغانستان وهراة ، واقترحوا تشكيل لجنة من الإنجليز لفض النزاع القائم بين أفغانستان وإيران ، ورفض السفير الإيرانى هذا الاقتراح . كما تفاوض بشأن وجوب تحديد عدد القناصل بما يتوازن مع عدد القناصل الروس إلا أن الإنجليز رفضوا . وفيما يتعلق بحماية انجلترا للرعايا الإيرانيين ، وافق المسئولون الإنجليز على عدم منح الجنسية لأحد من الرعايا الإيرانيين فيما بعد شريطة أن يطبق ذلك على سائر الدول. أما فيما يختص بالغرامة فقد رفضها السفير الإيرانى كما تغاضى عنها الجانب البريطانى ، كما تغاضوا كذلك عن الشرط الخاص بعزل الصدر الأعظم والتدخل فى العلاقة بين إمام مسقط وإيران.[2]

وفى نهاية المباحثات تم توقيع اتفاقية الصلح بين إيران وبريطانيا فى باريس فى ٤ مارس ١٨٥٧م فى خمسة عشر بنداً كالتالى :

١- إقرار الصلح الدائم بين الدولتين .

٢-٣- الجلاء عن الأراضى الإيرانية ، وإطلاق سراح الأسرى من كلا الجانبين.

٤- تعفو الحكومة الإيرانية عمن كانوا يقومون بمساعدة الإنجليز.

٥- انسحاب القوات الإيرانية من هراة وأفغانستان والاعتراف باستقلالهما.

٦- تنفض الحكومة الإيرانية الطرف عن سك العملة وتلاوة الخطبة فى هراة باسم الشاه ، وإذا ما نشب نزاع بين الجانبين فعليها اللجوء إلى الوساطة البريطانية.

٧- لإيران الحق فى الدفاع عن أراضيها عند قيام الأفغان بالاعتداء عليها.

٨- تقوم الحكومة الإيرانية بإطلاق سراح الأسرى الأفغان.

---

(١) منصورهٔ اتحاديه : گوشه هاى از روابط خارجى ايران ، ص ١٤٦، ١٤٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٤، ١٥٥.

٩- يحق لكل دولة تعيين قناصل لها فى الدولة الأخرى ، كما يحق لكل منهما منح امتيازات تجارية للدولة الأخرى.
١٠- يُقدم اعتذار رسمى من قبل الحكومة الإيرانية إلى السفير الإنجليزى تشارلز موراى ، ويتم استقباله فى إيران.
١١- البت فى دعاوى الرعايا الإنجليز ضد الحكومة الإيرانية والعمل على تسويتها.
١٢- تتنازل بريطانيا عن حمايتها للرعايا الإيرانيين شريطة تطبيق ذلك على سائر الدول.
١٣- تجديد اتفاقية عام ١٨٥١م بشأن منع تجارة الرقيق فى الخليج الفارسى.
١٤- استدعاء جميع القوات الإنجليزية من إيران.
١٥- التصديق على بنود الاتفاقية فى بغداد.(١)

وترتب على إبرام الاتفاقية السابقة غلق ملف هراة تماماً والاعتراف باستقلال أفغانستان ، ونجحت انجلترا فى تنفيذ مخططها القديم بفصل هراة عن إيران. ووقعت هراة من بعد تحت قبضة الساسة الإنجليز ، وعُهد بالأمور السياسية ثانية إلى الحكومة الهندية التى صارت على اتصال مباشر بإيران، وتقرر أن يتم عقد اتفاقية مع إمام مسقط لتأجير ميناء عباس لمدة عشرين عاماً مقابل ١٦ ألف طومان سنوياً واعترافه بسيادة إيران على جزيرتى هرمز وقشم، وبعدها عاد السفير الإنجليزى - موراى - إلى طهران لاستئناف أعماله مرة أخرى.(٢)

وسعت انجلترا كذلك إلى عقد اتفاقية سرية مع إمام مسقط وبعض الشيوخ فى جزر وموانئ الخليج الفارسى ، واتبعوا نفس السياسة فى البحرين،

---

(١) رابرت گرانت واتسن : تاريخ ايران ....، ص ٤٢٣: ٤٢٥.
(٢) احمد موسوى بجنوردى : اسناد منتشر نشده اى از مسئلهٔ هرات وافغانستان ، مجموعهٔ مقالات تاريخ معاصر ايران لمحمد اسماعيل رضوانى، مؤسسهٔ پژوهش ومطالعات فرهنگى ، چاپ نخست ، تهران ١٣٦٨ش ، ص ٢٥٤.

إلا أنهم اضطروا عام ١٨٦٨م - تحت ضغط الحكومة الإيرانية - إلى الاعتراف بسيادة إيران على الجزر والموانئ المطلة على الخليج الفارسى والبحرين.[١]

أعقب تلك الأحداث بداية عهد جديد من العلاقات الإيرانية الإنجليزية دخلت فيها انجلترا من باب الود والصداقة واستخدام السياسة المرنة ، واستغل المسئولون الإنجليز ميل ناصر الدين شاه إلى مظاهر المدنية الحديثة، وكان طريقهم الجديد إلى إيران هذه المرة هو بسط المزيد من النفوذ الاقتصادى ومحاولة الحصول على العديد من الامتيازات فى إيران.

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٤٢.

المبحث الثالث

الامتيازات البريطانية فى إيران

الامتيازات البريطانية فى إيران

١- إنشاء خطوط البرق الدولية

كان النفوذ السياسى لإنجلترا فى إيران بعد إبرام معاهدة باريس مقدمة لبسط نفوذها الاقتصادى فيها ، خاصة فى فترة حكم ناصر الدين شاه الذى اشتهر عصره باسم " عصر الامتيازات " أو " عصر بى خبرى " ، وذلك نظراً لإفراطه فى منح الامتيازات إلى الأجانب .

هذا وقد رأيت من الضرورى أن أبدأ هذا المبحث بامتيازات إنشاء خطوط البرق الدولية فى إيران ، حيث كان هذا الأمر من أهم الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بسياسة انجلترا فى إيران ، حيث كانت تدعم نفوذها فى كافة المناطق التى يتم فيها مد خطوط البرق ، كما كانت فى أمس الحاجة إلى تلك الخطوط كى تتمكن من الاتصال بحكومة الهند بيسر وسهولة . لذا عقدت انجلترا مع الدولة العثمانية اتفاقية لمد شبكة اتصالات برقية من لندن إلى اسطنبول – عن طريق باريس واسترازبورك وميونخ وڤيينا – ومن اسطنبول إلى البصرة – عن طريق اسكوتارى وسيواس وديار بكر وبغداد والبصرة – ومن الفاو إلى كراچى – عن طريق بوشهر وجاسك [1] – لكن تعذر العمل على هذه الشبكة نظراً لصعوبة الطقس من بغداد حتى الفاو ، ومرور خطوطها فى المناطق التى تقطنها القبائل العربية حيث كانت عرضة للتلف والإفساد ، وهذا ما حث انجلترا على إختيار طريقاً آخر ، فتقربت إلى البلاط الإيرانى ، واختارت خطاً يصل إلى الخليج الفارسى عن طريق البر يمتد من حدود خانقين حتى طهران ومنها إلى ميناء بوشهر ، وتحينت انجلترا الفرصة المناسبة حتى تمكنت من الحصول على امتياز خاص بإنشاء شبكة لخطوط البرق فى إيران فى ٦ فبراير عام ١٨٦٣م ، نصت بنوده على :

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ..... ج ٣ ، ص ٧٨٧

١- مد خطوط البرق من خانقين إلى طهران ، ومن طهران إلى ميناء بو شهر ، والسماح للمسئولين الإنجليز بإنشاء مكاتب للبرق في إيران بالشكل الذى يتراءى لهم.

٢- تحدد الحكومة الإيرانية ميزانية خاصة لإنشاء هذه الخطوط وتتعهد بشراء المستلزمات غير الموجودة فى إيران من انجلترا .

٣- يوضع الخط بعد تشغيله تحت إشراف أحد المهندسين الإنجليز وتدفع الحكومة الإنجليزية راتبه .

٤- على الحكومة الإيرانية توفير احتياجات المهندس المسئول من آلات ومعدات.

٥- تتعهد الحكومة الإنجليزية بتوفير المعدات اللازمة لإنشاء هذا الخط على أن تحصل قيمتها من الحكومة الإيرانية على أقساط لمدة خمس سنوات . (١)

وعلى الرغم من القلائل التى قام بها حكام الولايات ورؤساء القبائل ممن تمر الخطوط البرقية عبر أراضيهم ، إلا أن المسئولين الإنجليز استطاعوا التعامل معهم حتى تم انجاز العمل .

وفى أواخر عام ١٨٦٤م تم منح امتياز آخر من قبل إيران إلى الحكومة الإنجليزية يتم بموجبه التعهد بإدارة الخطوط البرقية إلى المسئولين الإنجليز لمدة خمسة أعوام ثم تؤول من بعد إلى المسئولين الإيرانيين ، وقبل أن تنتهى المهلة المحددة تم منح امتيازاً آخر فى نوفمبر عام ١٨٦٥م لإنشاء خطاً للاتصالات الدولية يديره المسئولون الإنجليز- على ألا يزيد عددهم عن الخمسين – لمدة خمسة أعوام . (٢)

ويبدو من البنود المنصوص عليها فيما سبق مدى اهتمام أولى الأمر فى إيران بهذا الموضوع ، كما يبدو كذلك عدم قدرة الإيرانيين على إدارة خطوط الاتصالات البرقية دون مساعدة الإنجليز . وأياً ما كان ، فقد تم تشغيل

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٤٢.

(٢) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ... ، ج ٣ ، ص ٧٨٩ .

ثلاثة خطوط للاتصالات فى إيران حتى عام ١٨٦٦م : خط انجلترا – تركيا ، خط انجلترا – إيران وخط إيران – روسيا . وفى يناير عام ١٨٧٠م قامت الشركة الهندو أوربية بافتتاح خطاً آخر يصل بين لندن – طهران – الهند ، وتوالى من بعد منح الامتيازات الخاصة بإنشاء خطوط البرق إلى الشركات الإنجليزية فى الفترة من ١٨٧٢م حتى عام ١٩٢٠م ، منحت إيران خلالها ما يقرب من ستة امتيازات تتعلق بمد خطوط الاتصالات لتغطية معظم الأراضى الإيرانية [١] . من بين هذه الامتيازات الامتياز الذى مُنح فى ١٦ أغسطس ١٩٠١م والخاص بمد ثلاثة خطوط تربط بين طهران وحدود بلوچستان ، كما تربط طهران بحدود الهند عن طريق كاشان ويزد وكرمان وفقاً للشروط التالية:

١- تتعهد الحكومة الإنجليزية بشراء جميع المستلزمات الخاصة بالمشروع ثم تقوم بتحصيل قيمتها من الحكومة الإيرانية بعد إضافة نفقات النقل دون أية فوائد .

٢- تحتكر الشركة الهندو أوربية إدارة الخط البرقى الجديد وتحصل على العائد منه .

٣- تقدم الحكومة الإنجليزية ٤% سنوياً من عوائد الخطوط المذكورة إلى الحكومة الإيرانية .

٤- يتم تخصيص أحد هذه الخطوط للاتصالات الداخلية ويكون تحت إدارة المسئولين الإيرانيين .

٥- يتم تخصيص ثلثى الدخل من الخطين الدوليين الآخرين إلى الحكومة الإيرانية .[٢]

وبحصول انجلترا على الامتياز السابق تكون قد استكملت شبكة الاتصالات البرقية فى المناطق موضع اهتمامها فى الجنوب الشرقى لإيران مع بلوچستان والهند . والجدير بالذكر فى هذا المقام أن نشير إلى الأثر من وراء

---

(١) للإطلاع على الاتفاقيات المذكورة ، انظر المرجع السابق ، ص ٨٠٩ ، پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران .... ، ص ١٦٤ ، ص ١٦٥ .

(٢) على اصغر شميم : إيران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ١٩٢ .

إنشاء مثل هذه الخطوط ومكاتب البرق التابعة لها فى إيران ، فقد ساهمت تلك الخطوط فى اتصال إيران بالدول الأوربية ، واطلع الإيرانيون على عادات الغرب ونمط معيشتهم وشرعوا فى تقليدهم . كما كان لهذه المكاتب أثرها فى تسيير سياسة انجلترا تجاه إيران ، حيث حرصت على إنشاء قنصليات لها فى المدن الإيرانية المختلفة بذريعة الحفاظ على مكاتب البرق التابعة لها ، وتدريجياً حظيت هذه المكاتب بما تحظى به السفارة الإنجليزية من حصانة وحماية سياسية وقضائية ، وتم معاملة الموظفين فيها معاملة المسئولين الرسميين [1]. وسوف نشاهد فى الأحداث التالية كيف كانت مكاتب البرق ملاذاً للوطنيين والأهالى فى الحركات الثورية المناهضة للنظام السياسى . وكيف حظى المسئولون الإنجليز فى مكاتب البرق بثقة الشعب الإيرانى ، حيث كانوا يرتضون حكمهم وقت النزاع ، ويلجأون إليهم ليتمتعوا بالحصانة والحماية ، وكانوا كذلك موضع مشورة الحكام والأمراء المحليين ، يحظون لديهم بنوع من التقدير والاحترام . والأهم من ذلك كله أن هؤلاء المسئولين شاركوا فى موضوع تعيين الحدود بين إيران والممالك المجاورة بسبب ما كان تحت أيديهم من دراسات موثقة ومعلومات موكدة ، ومثال ذلك ما قام به الجنرال جلدا سميث فى أغسطس عام ١٨٧٠م حيث قام بتعيين الحدود بين إيران وأفغانستان فى ولاية سيستان ، وكان تواجده فى الظاهر لإزالة الخلاف بين الجانبين الإيرانى والأفغانى ، لكنه عمل فى الباطن على تقسيم ولاية سيستان بين إيران وأفغانستان . كما ساهم كذلك فى إزالة الخلاف بين إيران وكلات عام ١٨٧١ م أثناء مد الخط البرقى كراچى – جاسك وعين حدوداً جديدة بين المملكتين [2] .

وعلى هذا النحو كان لمنح الامتيازات الخاصة بإنشاء خطوط الاتصالات البرقية فى إيران إلى الإنجليز ملمح سياسى ، حيث قام المسئولون عن الإدارة فيها بالحل والعقد بين الأمراء المحليين وذوى النفوذ دون الرجوع إلى

---

(١) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ... ، ص ١٨٢ ، حاشية .
(٢) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ... ، ج ٣ ، ص ٧٩٦ .

المسئولين الرسميين أو استشارتهم . ومن البديهى أن الحكومة الإنجليزية قد استفادت من النفوذ المعنوى لهؤلاء بين الإيرانيين ، وكانت فى الأرجح تقوم باختيارهم بحيطة تامة من بين المهندسين العسكريين كى يعملوا فى الخفاء لصالح الأهداف الإنجليزية وتقدمها .

٢- امتياز استخراج المعادن

تم منح هذا الامتياز فى عهد صدارة ميرزا حسين خان سپهسالار [١] - الموالى لانجلترا - عام ١٨٧٢م إلى البارون جوليوس دورويتر [٢] ، منحته الحكومة الإيرانية بمقتضاه امتياز مد خطوط السكك الحديدية من بو شهر حتى جيلان ، واستخراج المعادن ، والاستفادة من الغابات ، وتعمير الأراضى البور ، وحفر القنوات ، وصناعة الطواحين ، وإدارة البنك الوطنى ومد خطوط البرق[٣]. وقدم رويتر إلى الحكومة الإيرانية وديعة بمقدار ٤٠ ألف ليرة انجليزية استخدمها الشاه فى تسديد نفقات سفره إلى أوربا [٤] .

ويعد هذا الامتياز من أعجب الامتيازات التى شهدها العالم ، إذ منحت حكومة إيران من خلاله كل ثرواتها إلى أحد الأجانب . ولما ذاع نبأه وقعت الحيرة فى نفوس الشعب الإيرانى ، فبه فقدت إيران استقلالها السياسى

---

(١) تم تعيينه فى منصب الصدارة العظمى عام ١٨٧١م بترشيح انجلترا له لدى الشاه بعد أن أخذوا منه وعداً بتنفيذ ما يلى :
أ - قبول سيادة انجلترا على بلوچستان .
ب - قبول حكم المسئول الإنجليزي على حدود سيستان .
جـ- منح امتياز مصادر الثروة فى أرجاء إيران إلى البارون جوليوس دو رويتر .
د - حث ناصر الدين شاه على السفر إلى لندن لمشاهدة تطور الإمبراطورية البريطانية وعظمتها .
(خان ملك ساسانى : سياستگران دورهٔ قاجار ، جلد اول ، ص ٧٧) .

(2) Baron Julius de Reuter .

(٣) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، چاپ دهم ، تهران ١٣٥٣ش ، ج ١، ص ١٥ .

(٤) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران .... ، ص ١٨٥.

والاقتصادى ، وتحولت إلى مستعمرة انجليزية دون عنف أو قتال ، وجوبه الامتياز بمعارضات شديدة من أكثر من جهة ، حيث نهضت روسيا تطالب بإلغائه ، ولم يكن مسلكها هذا تعاطفاً لحال الإيرانيين أو مواساة لهم بقدر ما كان قلقاً من منافستها – انجلترا – التى سيتمكن رعاياها من الحصول على المزيد من الغنائم لهم فى إيران ، وتألفت طبقات المعارضة الأخرى من الوطنيين الغيورين الذين كانوا يعدون التحديث فى شئون المملكة وعاداتها خرقاً لاستقلال الدولة ، ورجال الدين الذين كانوا يعتبرون قبول العادات والتقاليد الأوربية أمر يتنافى والشريعة ، والحكام والمسئولين الذين حد الصدر الأعظم من سطوتهم ، والمثقفين الذين كانوا يعدون الصدر الأعظم الأداة الخفية لميرزا ملكم خان فى إيران ، وكانوا يعرفون عن الأخير غشه وخداعه وحبه للجاه ، وأخيراً من بعض الساسة الأجانب ممن كانوا يؤيدون استقلال إيران . [1]

وتصادف آنذاك سفر الشاه إلى أوربا ، وأثناء توقفه فى بطرسبورج لاحظ استياء الروس بشدة من منحه مثل هذا الامتياز ، وما أوقعه فى الدهشة أكثر هو شعوره بنفس الانطباع السابق من قبل المسئولين الإنجليز وملكة انجلترا عند وصوله لندن [2] ، ووسط ردود الأفعال تلك اضطر– الشاه أثناء عودته إلى إيران عام ١٨٧٣م – إلى إلغاء الامتياز ، وانصاع لرغبة الشعب ولم يسمح للصدر الأعظم المصاحب له بدخول طهران . ألا أن صاحب الامتياز ظل يطالب بتنفيذه ، وأرسل ابنه إلى طهران ليطالب بحقوقه ، وساعدته السفارة الإنجليزية ، فتقدم إلى الحكومة الإيرانية كى تسمح له بتنفيذ الامتياز أو تقوم بتعديل بنوده أو تدفع له مليون ونصف ليرة انجليزية تعويضاً عن خسائره . ولكى يسترضيه الشاه سمح له بإنشاء البنك الإمبراطورى واحتكار نشر العملة

---

(١) خان ملك ساسانى : سياستگران دورهٔ قاجار ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٢) يذكر بيتر آورى أن السبب وراء ذلك يرجع إلى السمعة السيئة التى كانت تروج حول البارون رويتر فى أوربا (تاريخ معاصر ايران ... ، ص ١٧١) .

فى إيران وذلك فى غضون عام ١٨٨٨م ، كما سمح له بالكشف عن المعادن فى إيران باستثناء الذهب والفضة والأحجار الكريمة [١] .

وهبت روسيا مرة أخرى تعترض على تسليم اقتصاد إيران إلى أحد الرعايا الإنجليز ، وعدت الأتابك – أمين السلطان الذى تولى الصدارة عام ١٨٨٧م – هو المسئول الأول وراء هذا الأمر نظراً لصداقته الوطيدة بكل من السفير الإنجليزى فى طهران – السير هنرى درموند ولف [٢] – ورئيس الوزراء الإنجليزى – اللورد ساليسبورى – وهدد وزير الخارجية الروسى الحكومة الإيرانية بالتدخل العسكرى ، إلا أن الشاه اعترض على سلوكه لدى القيصر مما أدى إلى استدعائه وتعيين آخر بدلاً منه فى شهر نوفمبر عام ١٨٨٩م [٣] .

وبذلك انتهت الجلبة المصاحبة لمنح امتياز رويتر ، إلا أنها لم تخمد طويلاً ، حيث توالى منح الامتيازات الأجنبية من قبل الحكومة الإيرانية – التى كانت فى أمس الحاجة إلى المال – إلى الدول الأجنبية – كروسيا وفرنسا وغيرهما – إلا أننا سنقصر حديثنا فى هذا المقام على ما تم منحه إلى الحكومة الإنجليزية أو إلى أحد رعاياها حتى لا يطول بنا الحديث ونخرج عن إطار موضوع البحث .

٣- امتياز حق الملاحة فى نهر كارون

كانت الملاحة فى نهر كارون من الأهمية بمكان لرواج التجارة الإنجليزية ، لذا كانت انجلترا تلح على الشاه منذ فترة لافتتاح نهر كارون

---

(١) ابراهيم صفائى : گزارش هاى سياسى علاء الملك ، انتشارات بنياد فرهنگ ايران ، تهران ١٣٤٧ش ، ص ١٩ : ص٢١ .

(2) Sir Henry Drummondwolft .

(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، انتشارات جاويدان علمى ، تهران ١٣٤٦ ش ، دورهٔ دوم ، ص ٥٨ .

والسماح بمرور السفن التجارية الأجنبية فيه ، لكن قلق الشاه من التهديدات الروسية ظل حائلاً دون تنفيذ هذا المطلب ، حتى قرر تنفيذه فى عام ١٨٨٧م وأصدر أوامره إلى نظام السلطنة ما فى بالسماح للسفن الأجنبية بالمرور من المحمرة حتى الأهواز دون السماح للرعايا الأجانب بامتلاك الأراضى أو المنشآت، وفى شهر أكتوبر عام ١٨٨٨م تم إعلام جميع السفارات الأجنبية فى طهران بافتتاح نهر كارون أمام السفن الأجنبية [١] .

وفى العام نفسه حصلت إحدى الشركات الإنجليزية - باسم الأخوة لينج- على امتياز الملاحة فى الجزء السفلى من نهر كارون دون أن يحق لها امتلاك أو بناء المنشآت ، ومخازن الفحم ، والحوانيت ، ونزل القوافل ، والورش والمصانع على ساحل النهر [٢] .

ويشير بيتر آورى إلى أهمية هذا الامتياز بالنسبة لانجلترا ويقول إنه فتح الطريق التجارى من جبال زاجروس حتى إصفهان ، وبه تم تسهيل عملية الاتصال بين إصفهان والخليج الفارسى . كما أنه مهد الطريق لحدوث تطورات مهمة فى منطقة خوزستان حيث صارت مركزاً للصناعات النفطية لما يقرب من عشرين عاماً[٣].

وبذلك تمكنت انجلترا من بسط نفوذها الاستعمارى جنوب إيران ، وضمنت تواجدها على الخليج الفارسى للدفاع عن مصالحها فى الهند ، كما تمكنت بسيطرتها على نهر كارون من توصيل بضائعها إلى إيران بيسر وتأمين مصالحها التجارية على الوجه الأكمل .

٤- امتياز الدخانيات

يصف الدكتور فريدون آدميت هذا الامتياز بأنه كان مضراً ومدمراً

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ص ٢٥ .
(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٢٤٥ .
(٣) تاريخ معاصر ايران ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

لإيران من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [١] . ولكى ندرك بواعثه فى هذا نشير بداية إلى الأهمية التى كان يحظى بها الدخان آنذاك ، فقد كان من أهم السلع فى صادرات إيران إلى انجلترا التى كانت تنقله من إيران عن طريق ميناء عباس ومنه إلى الخليج الفارسى ثم إلى الصين [٢] . كما كان يعتبر من السلع الحيوية داخل ايران ، وعليه كان من مصلحة الشركة الإنجليزية احتكار شراء التبغ وصناعته وتوزيعه داخل ايران وخارجها لما سيعود عليها من نفع مادى .

هذا وقد منح ناصر الدين شاه هذا الامتياز إلى الميجور جرالد طالبوف[٣] الإنجليزى فى ٨ مارس ١٨٩٠م فى شروط مجحفة بحق إيران نظير حصول الأخيرة على ١٥ ألف ليرة سنوياً و $\frac{١}{٤}$ قيمة الربح الصافى للشركة ، وكان الأمل فى أن تزيد الفوائد السنوية إلى ٥٠٠ ألف ليرة فى حين أن رأس مال الشركة لم يتعد الستمائة وخمسين ألف ليرة [٤] .

وقد تضمن الامتياز خمسة عشر بنداً ، منها :

١- تتعهد الشركة الإنجليزية بدفع ١٥ ألف ليرة سنوياً إلى الحكومة الإيرانية بغض النظر عن المكسب أو الخسارة .

٢- على الشركة المحتكرة تحديد كمية المنتج موضع الحاجة ، وعلى الحكومة الإيرانية توفير هذه الكمية ، وإلزام المزارعين بعدم بيعها أو تصديرها سوى للشركة المحتكرة ، ويحق للتجار المحليين الاستمرار فى تجارتهم داخل إيران شريطة الحصول على إذن أصحاب الامتياز .

---

(١) ايدئولوژى نهضت مشروطيت ايران ، انتشارات پيام ، چاپ اول ، تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهى، جلد نخستين ، ص ٣٦ .

(٢) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ، ج١ ، ص ١٨٨ .

(3) Major G. Talbot .

(٤) عبد الله رازى همدانى : تاريخ ايران از ازمنه باستانى تا سال ١٣١٦هـ ، تهران ١٣١٧ش ، ص ٦٩٢ .

٣- يتم تسليم الحكومة الإيرانية ٥٠٪ الفوائد بعد خصم النفقات ، وللحكومة الإيرانية حق التفتيش على الشئون المالية للشركة .

٤- إعفاء الشركة من دفع الرسوم الجمركية على كافة المستلزمات التى تقوم باستيرادها من الخارج .

٥- يتم منع نقل الدخان فى أرجاء إيران دون إذن أصحاب الامتياز باستثناء ما يستخدمه المسافرون فى استعمالهم اليومى .

٦- تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم فرض أية زيادات فى الضرائب أو الرسوم المقررة على التوتون والتنباكو والسجائر لمدة خمسين عاماً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية . كما يتعهد أصحاب الامتياز بدفع القيمة الحالية المقررة للرسوم .

٧- فى حالة إخلال أحد الطرفين بالبند السابق يصبح موضع مساءلة ، كما تتم مساءلة كل من يقوم بالاتجار فى الدخان سراً .

٨- لأصحاب الامتياز الحق فى نقل ملكيته إلى الغير شريطة إخطار المسئولين الإيرانيين بالأمر مسبقاً .

٩- على المزارعين والعاملين فى مجال الدخان إطلاع أقرب مندوب للشركة بكمية ما لديهم من محصول حتى يتمكن أصحاب الامتياز من تنفيذ ما تعهدوا به فى البند السادس .

١٠- لا يحق لأصحاب الامتياز شراء الأراضى إلا إذا استلزم الأمر ذلك بهدف تخزين المنتج .

١١- لو لم يقم أصحاب الامتياز بتأسيس شركة خاصة بأعمال الامتياز فى إيران خلال عام من تاريخ توقيع الاتفاقية ، يكون الامتياز لاغياً من تلقاء نفسه إلا إذا كان السبب خارج عن إرادة الطرفين كنشوب الحرب وما أشبه.

١٢- فى حالة وقوع خلاف بين الطرفين يتم الاحتكام إلى أحد مبعوثى أمريكا أو ألمانيا أو النمسا ممن يقيمون فى طهران . [١]

ولكى نعلم إلى أى حد بلغ استهتار الحكام فى إيران بحقوق الدولة وشعبها نشير إلى المقارنة التى عقدها السيد أحمد كسروى بين هذه الاتفاقية ومثيلتها التى عقدت فى الدولة العثمانية - وهى أقل انتاجاً للتبغ من إيران - حيث عهدت إلى عملية بيع الدخان إلى إحدى الشركات المحلية مقابل حصول الحكومة على فائدة سنوية مقدارها ٧٠٠ ألف ليرة ، مع الاحتفاظ بـ $\frac{١}{٥}$ صافى أرباح الشركة . [٢]

وما أن ذاع نبأ منح هذا الامتياز حتى عمت الاضطرابات فى أرجاء إيران ، واشتاط التجار والزراع غيظاً لاستحواذ الأجانب على ثمرة كدهم لقاء ما لا يرضيهم ، وعم الضيق والسخط بعد أن أصبح الإشراف على زراعة التبغ وتجارته داخل البلاد وخارجها فى يد أحد الأوربيين ، وصارت الشركة المحتكرة هى المحتكمة فى مقدار ما يستهلكه الفرد الإيرانى من التبغ . ولم يكن الضرر المادى فقط هو السبب وراء ذلك الاستياء ، فقد ثار الأهالى مرتابين فى أمر الشركة حيث قامت ببعض الأعمال المشكوك فى أمرها والتى لا علاقة لها قط بالامتياز ، فلم تقم الشركة بأعمالها بشكل تدريجى ، بل توسعت فى نشاطها منذ الوهلة الأولى ، واشترت حديقة ايلخانى فى طهران - من الأتابك - وجعلتها كقلعة محكمة محاطة بالجند والبنادقة ، وأخذ هذا الإجراء طابعاً أشد فى المدن الإيرانية الأخرى ، وصارت فروع الشركة بها وكأنها مراكز لتخزين السلاح ، وهذا ما ثبت صحته من بعد عندما تم حل الشركة وتم فتح الحمولات الخاصة بها وعثر بداخلها على الأسلحة ، والذخيرة ووسائل التدمير [٣] . وبعد فترة

---

(١) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، چابخانهٔ سپهر، چاپ سوم ، تهران ١٣٦٣ ش ، ج١ ، ص ٣٨ : ص ٤٠ ، مقدمة .

(٢) تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١ ، ص ١٥ .

(٣) سيد جلال مدنى (دكتر) : تاريخ سياسى معاصر ايران ، دفتر انتشارات اسلامى ، تهران ١٣٦١ش ، جلد اول ، ص ٢٤ .

وجيزة استخدمت الشركة ما يقرب من مائة وعشر موظفاً وثلاثمائة عامل ايرانى فى مقرها بطهران ، وتزامن فى نفس الفترة إنشاء فروعا أخرى لها فى تبريز واصفهان وشيراز وكاشان ، وعلى الفور ، بدأ مسئولو الشركة فى شراء التبغ وتخزينه ، إلا أن التجار لم يكونوا على استعداد للتعاون معها ، ولجأ بعضهم – كالحاج كاظم ملك التجار – إلى السفير الروسى الذى حاول بدوره الاستفادة من الوضع الراهن وسعى لهزيمة انجلترا سياسياً فى إيران ، وبدأ عملاء السفارة الروسية فى إثارة الرأى العام الإيرانى ضد أعمال الشركة وسياسة انجلترا فى إيران وقاموا بنشاطهم فى تبريز وشيراز واصفهان وطهران [١] .

وظهرت الشرارة الأولى للثورة ضد امتياز الدخان فى شيراز – على الرغم من وقوع فارس آنذاك تحت النفوذ الإنجليزى – وذلك نظراً لأنها كانت تعد أحد المراكز الأساسية فى إنتاج التبغ ، ولم يستسلم التجار فيها للتعاون مع الشركة الإنجليزية وهبوا يحثون الأهالى ضد عمال الشركة مما أفضى إلى قتل أحد عمالها ويدعى سليمان اليهودى [٢] . كما صبغ الأهالى هناك مقاومتهم بالصبغة الدينية ، واجتذبوا إلى جانبهم بعض رجال الدين ، واعتلى أحد علمائها المشهورين – الحاج السيد على أكبر فأل أسيرى – المنبر يحث الأهالى على المقاومة وطرد موظفى الشركة من المدينة ، فأمر الأتابك قوام الملك – حاكم شيراز – بإخماد الثورة ، وتم القبض على السيد على أكبر وإرساله إلى بو شهر ومنها توجه إلى البصرة . وهذا ما زاد من استياء الأهالى فامتنعوا عن بيع محصولهم إلى مندوبى الشركة فلجأ قوام الملك إلى استخدام السلاح لإخماد الفتنة [٣] .

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ٦٢ ، ص ٦٣ .
(٢) فريدون آدميت : ايدئولوژى نهضت مشروطيت ايران ، ج١ ، ص ٣٨ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

وفى البصرة التقى السيد على أكبر بالسيد جمال الدين الأفغانى ، واستلم منه رسالة لتوصيلها إلى المجتهد الأكبر فى سامراء – ميرزا محمد حسن الشيرازى – يحرضه فيها ضد ناصر الدين شاه متهماً إياه بالفسق والفساد والمروق من الدين والخيانة الوطنية ، وانتقد سياسة الحكومة الإيرانية تجاه التدخل الأجنبى وأثر هذه السياسة فى فناء الأمة الإسلامية [١] .

وعلى ما يبدو أن الرسالة قد وجدت صدى عميقاً فى نفس المجتهد ، فأبرق إلى الشاه يطالبه بالكف عن السماح للأجانب بالتدخل فى شئون البلاد وطالبه بإلغاء الامتياز [٢] .

وقد وصلت رسالة المجتهد إلى طهران فى شهر أغسطس عام ١٨٩١م ، وبعد أسبوعين توجه مشير الوزارة – بناء على رغبة ناصر الدين شاه – إلى سامراء للتباحث مع ميرزا الشيرازى موضحاً له أن حكومة إيران مضطرة إلى منح هذا الامتياز إلى الإنجليز لما فى ذلك من مصلحة تعود على البلاد فى دعم الجيش وتأمين نفقات المملكة ، كما أن صداقتها مع بعض الدول الأوربية – وبخاصة انجلترا – مما يؤمن الاستقلال إزاء التدخل الروسى ، كما أطلعه بأن الاتفاقية قد تم توقيعها بالفعل وليس فى الإمكان إلغاؤها حتى لا تضطر إيران إلى دفع عدة ملايين على سبيل التعويض ، وهذا خارج عن نطاق استطاعتها ، لكن جاء رد المجتهد حاسماً حيث قال :

" لو عجزت الدولة عن حل هذه المشكلة فليتولى الشعب ذلك " [٣]

واستمرت المقاومة فى أرجاء إيران ضد أعمال الشركة الإنجليزية ، وأعلن علماء الدرجة الأولى فى كل من طهران وتبريز واصفهان معارضتهم لها، وكان من البديهى أن تشتد المقاومة فى تبريز نظراً للتواجد الروسى فى آذربايجان ، وعلاقتهم الوطيدة بوالى آذربايجان – أمير نظام گروسى –

---

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧٠ .
(٢) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١ ، ص ١٦ .
(٣) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج ١ ، ص ٥٧١ .

والمجتهد – ميرزا جواد آقا – مما كان له عظيم الأثر فى إثارة الأهالى والتجار فى تلك المنطقة ضد الشركة ، وبلغ أمر المقاومة هناك إلى استخدام القوة المسلحة . وتم طرد مسئولى الشركة عنوة من المدينة ومُزقت إعلانات الشركة من فوق الجدران وحلوا محلها شعارات معادية للتدخل الإنجليزى ، واحتدم أمر المقاومة فى المدينة إلى حد أن صدرت فيه الأوامر من قبل ولى العهد إلى والى آذربايجان بتوزيع البنادق على الجند لمنع ثورة الأهالى ، إلا أنه لم يذعن للأمر مما أثار غضب الشاه وقام باستدعائه إلى طهران ، وأسند حكم آذربايجان إلى آقا على أمين حضور ، فأبرق أهالى تبريز إلى الشاه يعترضون على القرار ويتوعدون أمين حضور، وحاول الشاه الاستعانة بأحد رجال الدين فى تبريز – آقائقة الإسلام – لكن محاولته باءت بالفشل [1] .

كما طلبت الحكومة الإيرانية من السفير الروسى التدخل لإنهاء المشاكل فى تبريز، إلا أنه وجد الفرصة مواتية له ، ومارس ضغوطه على الشاه لإلغاء الامتياز ، فوعد الشاه بإلغائه بعد قيامه بدراسة الخسائر المترتبة على ذلك ، وأبرق بهذا المضمون إلى ولى العهد [2] .

وقد اضطر الشاه إلى تقديم الوعد السابق لتهدئة خواطر الأهالى فى تبريز، إلا أنه جعل يماطل فى تحقيق ما وعد به كما اتسمت ردوده على رسائل ميرزا الشيرازى بالاستهانة .

وتوالت المقاومة فى المدن ، وتزعم ملا باقر آقا نجفى حركة الأهالى فى اصفهان ، وأصدر أمرا إلى الأهالى بمنع ابتياع التبغ والاستمرار فى المقاومة ، فحطم الأهالى غلاييْنهم فى المقاهى ، وعزم الطلاب فى مسجد الشاه على الهجوم على مقر الحاكم – ظل السلطان – وإحراقه ، فأبرق الشاه يطلب من الحاكم اطلاع الأهالى على متن الاتفاقية وتوضيح منافعها على إيران ، كما

---

(١) محمود حكيمى : داستانهاى از عصر ناصر الدين شاه ، انتشارات قلم ، چاپ هفتم ، تهران ١٣٧١ش ، ص ٩٠ : ص ٩٢ .

(٢) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج١ ، ص ٥٧٢ .

طالب رجال الدين هناك بتهدئة الرأى العام وأدان ما بدر منهم من تحريم السلع الأجنبية والتبغ [١] .

كما اندلعت الثورة فى طهران بزعامة ميرزا حسن آشتيانى المجتهد الذى حرض الأهالى على التظاهر ضد منح الامتياز ، وبادر الأهالى بتمزيق إعلانات الشركة ، وأحلوا محلها منشورات ثائرة تنتقد التواجد الأجنبى فى إيران ، ونهبهم لثروات البلاد ، كما نددت بسياسة الشاه ومفاسد الحكومة وتوعدت الخائنين من رجال الدولة بأسلوب شديد اللهجة [٢] .

وثار الأهالى كذلك فى مشهد ، وامتنعوا عن التعاون مع الشركة ، فتوعدهم والى خراسان فلجأ التجار إلى العلماء ، واحتشد جمع غفير منهم فى مسجد گوهرشاد، واجتاحت المدينة موجة من الإضراب العام ، واضطر الشاه إلى إرسال عدداً من فرسانه لإخماد الفتنة والقبض على الثائرين [٣] .

كانت أرجاء ايران تموج بهذه الثورات والشاه لا يزال مصراً على موقفه ، ولم يخضع لرغبة الأهالى وعلماء الدين ، وهذا ما دفع ميرزا الشيرازى إلى إصدار فتواه الشهيرة بتحريم استعمال الدخان فى شهر ديسمبر عام ١٨٩١م ، كالتالى :

" بسم الله الرحمن الرحيم ، إن استعمال التوتون والتنباكو اليوم على أى نحو كان هو بمثابة محاربة إمام الزمان عجل الله فرجه " [٤] .

وفور وصول الفتوى لم يجرؤ شخص على ارتكاب إثم التدخين فى السر أو فى العلن ، وقام الأهالى بتحطيم الغلايين ، وأضرموا النيران فى التبغ فى الميادين العامة ليحولوا دون استفادة الشركة الإنجليزية به ، وأغلق البائعون حوانيتهم ، وامتدت الثورة حتى قصر حريم الشاه حيث قمن بتحطيم الغليون

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ٦٥ .
(٢) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١ ، ص ١٧ .
(٣) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١ ، ص ٢٦ .
(٤) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج١ ، ص ١٢ ، مقدمة .

الخاص به ، وأمر الشاه ميرزا حسن آشتيانى – مجتهد طهران – باعتلاء المنبر وتدخين الغليون علانية أو مغادرة المدينة ، واختار المجتهد الرحيل عن المدينة ، وحينما ذاع نبأ ذلك تبدل الحال فى طهران ، وثار الأهالى ، وحاصروا قصر ارك وطالبوا بتسليم الأتابك حتى يقتلوه[1].

وعزمت الحكومة على محو آثار الفتوى ، وحال أمين السلطان ونائب السلطنة كامران ميرزا دون انتشارها على نحو واسع ، وأمرا عمالهما بجمع نسخها من المدينة، وحينما فشلا ، قاما – بتحريض من الروس – بتكذيبها ، وأشاعا أنها مزورة وما هى إلا شائعة روج لها أحد التجار [2] واندفع الأهالى إلى مكتب البرق يريدون الاستفسار من المجتهد حول أمر الفتوى ، إلى أن جند الدولة قاموا بحصار المكتب فثبت لدى الأهالى صحة الفتوى ، وعليه استمرت الاعتراضات المناهضة لأعمال الشركة الإنجليزية والتنديد بالشاه حتى اضطر الشاه إلى إلغاء قيام الشركة بأعمالها داخل البلاد ، وأرسل السفير الإنجليزى – فرانك لاسلس – إلى مقر الشركة الرئيسى فى لندن يطلعهم على الأوضاع فى طهران فى محاولة منه لإقناعهم على الموافقة على إلغاء الامتيازات ، ووافقت الشركة شريطة حصولها على تعويض مناسب [3] .

وأعلنت الحكومة الإيرانية قرار الإلغاء رسمياً فى ١٦ يناير ١٨٩٢م وفى أوائل شهر فبراير أعلن آشتيانى قرار عدم تحريم استعمال الدخان على لسان ميرزا الشيرازى [4] .

ومع الإعلان الرسمى لإلغاء الامتياز طالبت الشركة الإنجليزية بتعويض مالى قدره ٥٠٠ ألف ليرة إنجليزية ، فاقترضت الحكومة الإيرانية هذا المبلغ

---

(١) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ، ايران ، ج١ ، ص ٣٠ .
(٢) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج١ ، ص ٥٧٣ .
(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، ج٢ ، ص ٦٧ .
(٤) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج١ ، ص ٥٧٧ .

من البنك الإمبراطورى – الذى أنشأه الإنجليز بعد إلغاء امتياز رويتر – بفائدة قدرها ٦% [١].

وبذلك انتهى أمر الامتياز ، وخمدت حركة الأهالى التى وصفها السيد كسروى بأنها أول انتفاضة للشعب الإيرانى ، وأنها من الأهمية بمكان حيث ينبغى أن تذكر فى التاريخ [٢].

وحقيقة الحال أن هذه الثورة هى أول ثورة معارضة يقوم بها الشعب الإيرانى بجميع طوائفه للدفاع عن استقلاله السياسى والاقتصادى ، وهى أول مظهر من بروز الرأى العام كان له نتائج خطيرة من بعد حيث أدى إلى زيادة نفوذ رجال الدين وتدخلهم فى السياسة ، كما جعل العامة يدركون أهمية الكفاح والمقاومة والثبات للحفاظ على حقوقهم والوقوف فى وجه الشاه والتصدى لأى حاكم مستبد . وكانت مساندة رجال الدين للطبقات المعارضة مما أفقد النظام السياسى هيبته بين الأهالى ، كما أن خضوع الشاه لمطالب الشعب وإلغاء الامتياز مما كان له أثره فى تزلزل مكانة إيران على المستوى الدولى ، ولم تستطع الحكومة الإيرانية من بعد جذب الاستثمار الأجنبى إلى إيران إلا فيما ندر. وثمة أثر أخير لهذه الثورة وهو مساهمتها فى انخفاض مكانة الإنجليز لدى الإيرانيين وتنامى النفوذ الروسى تدريجياً حتى بلغ ذروته فى عهد محمد على شاه كما سنرى لاحقاً .

٥- امتياز النفط

مع ظهور النهضة الصناعية فى أوربا ، انتبهت الدول الصناعية الكبرى إلى أهمية النفط ودوره فى التطور الصناعى ، وكذلك دوره على المستوى العسكرى لتوفير الوقود اللازم للبارجات الحربية والطائرات . وكانت انجلترا من أولى الدول التى توجهت نحو البلاط الإيرانى للحصول على الامتيازات النفطية ،

---

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه ايران ، ج١ ، ص ١٧ .
(٢) نفسه.

و كما أسلفنا ، كان أحد بنود امتياز رويتر ينص على استخراج المعادن فى أرجاء إيران باستثناء الذهب والفضة والأحجار الكريمة ، ولكن تم إلغاء الامتياز ولم يخرج إلى حيز التنفيذ [١] .

بعد ذلك حصلت شركة هوتز – إحدى الشركات التى كانت تقوم بنشاط تجارى فى بو شهر – على امتياز استخراج النفط فى منطقة دالكى – على بعد ٤٠ ميلاً شمال شرق بو شهر – وقامت الشركة المذكورة بعمليات التنقيب عن النفط ، وحفرت بئراً على عمق ٧٠ قدماً ، إلا أنها توقفت عن العمل بعدما تعذر الحصول على النفط. [٢]

وفى عام ١٨٨٨م قدم ابن البارون جوليوس دو رويتر إلى طهران للتباحث بشأن الامتياز الخاص بأبيه ، وحصل فى العام التالى على امتيازات إنشاء البنك الإمبراطورى ، واستخراج بعض المعادن فى أرجاء إيران ، وتم بالفعل إنشاء البنك الذى قام بدوره بتأسيس شركة لاستخراج المعادن عُرفت باسم " شركة معادن إيران " ، وتنازل رويتر لها عن حق استخراج المعادن مقابل حصوله على ١٥٠ ألف ليرة إنجليزية ، وقامت الشركة المذكورة بجمع المعلومات وإعداد الأبحاث للكشف عن النفط ، واشترت أسهم شركة هوتز فى دالكى ، ثم قام خبراؤها بالتنقيب عن النفط فى منطقتى سمنان وجزيرة قشم ، ومع تعذر الحصول على النفط تم حل الشركة عام ١٩٠١م. [٣]

وقبل ذلك بتسعة أعوام ، وتحديداً فى فبراير من عام ١٨٩٢م تم نشر مقالا فى إحدى النشريات الخاصة بالمعادن فى باريس بقلم أحد علماء الآثار الفرنسيين – ويدعى جاك مورجان [٤] – كان مسئولاً عن عمليات الحفر فى شوش – يفيد بوجود النفط بالقرب من قصر شيرين على الحدود الإيرانية

---

(١) انظر : ص ٩٩.
(٢) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ... ، ج١ ، ص ٣٤٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٣٤٦ ، ص ٣٩٠ ، حاشية .
(4) J . Morgan .

العراقية ، واطلع أحد الأرمن الذين كانوا يعملون فى إدارة الجمارك الجنوبية لإيران – ويدعى الجنرال كتابچى – على المقال ، وسافر إلى باريس ، والتقى هناك بالسفير الإنجليزى السابق فى طهران – السير هنرى دروموند ولف – وطلب منه أن يكون واسطة بينه وبين كبار الرأسماليين فى انجلترا ، فعرفه بدوره على أحد كبار المستثمرين ويدعى ويليم نوكس دارسى [١] ، فشجعه كتابچى على الاستثمار فى مجال النفط الإيرانى ، فأرسل دارسى خبيرين برفقة كتابچى إلى إيران لبحث الموضوع ودراسته وإبداء الرأى فى مدى جديته ، وقد أكدا له وجود النفط بالقرب من قصر شيرين وشوستر ، فأرسل دارسى أحد مندوبيه – ويدعى ماريوت [٢] – برفقة كتابچى إلى إيران لإبرام اتفاقية مع الحكومة الإيرانية تختص بالتنقيب عن النفط فى المناطق الجنوبية والغربية من إيران[٣]. وأرسل بخطاب توصية إلى السفير الإنجليزى فى طهران – السير هاردينگ[٤] – كما أبرقت وزارة الخارجية البرطانية إلى سفيرها فى طهران ليقدم التسهيلات اللازمة لحصول دارسى على الاتفاقية. [٥]

وفى البداية امتنع مظفر الدين شاه عن الموافقة على الاتفاقية إرضاء للروس، إلا أن السفير الإنجليزى توسط لدى الأتابك – أمين السلطان – وسائر رجال البلاط للحصول على موافقة الشاه على الامتياز . ويقال إن مندوب دارسى وكتابچى قاما بتقديم عشرة آلاف ليرة انجليزية لكل من الأتابك ومشير الدولة – وزير الخارجية – ومهندس الممالك – وزير المعادن – فضلاً عن تقديم أسهماً بقيمة عشرة آلاف ليرة إلى الأتابك ، وأخرى بقيمة خمسة آلاف إلى كل من مشير الدولة ومهندس الممالك لحث الشاه على الموافقة على الامتياز. [٦]

---

(1) William Knose D'arcy .

(2) Marriot .

(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ٨١ .

(4) Sir . A . Harding .

(٥) المرجع السابق : دورهٔ اول ، ص ١٠٩ .

(٦) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١ ، ص ٤٨ ، حاشية . نقلاً عن بنجاه سال نفط ايران لمصطفى فاتح ، چاپ اول ، تهران ١٣٣٥ش ، ص ٢٥٤ .

وفى النهاية رضخ الشاه لمساعى الأتابك وتم توقيع اتفاقية دارسى الشهيرة فى شهر مايو عام ١٩٠١م ، ومنح دارسى بمقتضاها حق التنقيب عن البترول فى أرجاء ايران ، وتعهد بإنشاء شركة أو اثنتين فى إيران خلال عامين من تاريخ توقيع الاتفاقية للاستفادة من الامتياز المذكور على أن يتم إعفاء الشركة من جميع الرسوم الجمركية على المستلزمات موضع الحاجة التى يتم استيرادها من الخارج ، وكذلك على جميع المنتجات التى تقوم الشركة بتصديرها !! وتعهد دارسى بدفع عشرين ألف ليرة ذهبية وعشرين ألف ليرة فى صورة أسهم وأيضاً تعهد بتقديم ١٦% من قيمة صافى الأرباح إلى الحكومة الإيرانية لمدة ستين عاماً ، على أن يتم تحويل ملكية جميع المنشآت والأدوات الخاصة بالشركة إلى الحكومة الإيرانية بعد انقضاء الفترة المحددة .[١]

وعلى هذا النحو أبرمت الحكومة الإيرانية هذه الاتفاقية دون مراعاة للمصالح الإيرانية ، وكانت هذه الخطوة أساساً لتطورات مهمة فى إيران وسابقة تلتها اتفاقيات أخرى ، وتوهم الشاه أنه عقد صفقة رابحة بهذا العمل الذى أقدم عليه وقبض الثمن ، وتناسى أنه منح احتكاراً شاملاً لإحدى الشركات الأجنبية لأمد طويل ، وأنه شل يد الدولة فى المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الحيوى . وكم كانت مهانة للشعب الإيرانى أن يكون من يحكمه ويدير شئونه متواطئ مع الأجانب مسلوب الإرادة أمام أطماعهم ، يتقاضى الرشوة ثمناً لخيانته لوطنه وأبناء جلدته. وعليه بدأت الاعتراضات ضد منح الامتياز من قبل الوطنيين الغيورين على حال بلدهم، وكذلك من قبل مؤيدى روسيا الذين كانوا يرون فى منح الامتياز بسطاً للنفوذ الإنجليزى فى إيران ، واعترضت الحكومة الروسية على توقيع هذه المعاهدة [٢] وأبرق كروبه – رئيس بنك التسليف الروسى فى طهران – إلى وزير ماليته ، يقول :

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ١٠٧ ، ١٠٩.

(٢) قبل موافقة الحكومة الإيرانية على منح هذا الامتياز طلبت من السفير الإنجليزى إعداد تقريرا على وجه السرعة يوضح فيه الهدف من الحصول على الامتياز المذكور =

" لقد قدم دارسى رشوة تقدر بـ ٥٠ ألف طومان للحصول على هذا الامتياز ، لذا قبل الصدر الأعظم مطالب الإنجليز بمثل هذه الهينة ، بل وأخفى أمر المباحثات فى هذا الشأن عن السفير الروسى".(١)

كما أبرقت الخارجية الروسية إلى سفيرها فى طهران تأمره بتحذير الصدر الأعظم بأن الحكومة الروسية لن تتحمل تكرار مثل ذلك الأمر طالما كان فى منصبه. (٢)

وعلى أثر الضغوط السابقة ، أمر دارسى مندوبه ماريوت بإخراج خمس ولايات من حوزة المنطقة التى تشملها الاتفاقية (آذربايجان – جيلان – مازندران – جرجان – خراسان) وعليه بلغت المساحة الواقعة تحت نفوذ الاتفاقية حوالى ٤٨٠,٠٠٠ ميل من مجموع مساحة الأراضى الإيرانية آنذاك البالغة ٦٢٨,٠٠٠ ميل. (٣)

هذا وقد تأسست الشركة الأولى عام ١٩٠٣م باسم " شركة بهره برداری اولیه" برأس مال قدره ستمائة ألف ليرة ، واستغلت الشركة البند الخاص بالإعفاء الجمركى بما يعوق دون تحقيق النمو الاقتصادى لإيران، ولم تقصر عمليات الاستيراد على المواد والأدوات موضع حاجتها والتى ينعدم وجودها فى إيران ، بل قامت باستيراد السلع الغذائية والملابس ، وغالبا ما كانت نسبة وارداتها تفوق نسبة الاحتياجات الحقيقية وكأنها

= لإرساله إلى السفارة الروسية ، ولما كان معلوما أن سكرتير السفارة الروسية – مسيو اشتريتر – هو الوحيد بين مسئولى السفارة الذى يستطيع قراءة الخط الفارسى المائل وأنه فى عطلة فى ذلك الوقت ، قاموا بإرسال التقرير فى نفس التوقيت ،وظلت الرسالة فترة دون أن يعلم مسئولو السفارة بمحتواها، وحينما انتهت المهلة المحددة لإرسال الرد ، أرسلت وزارة الخارجية الإيرانية الامتياز إلى الشاه ليذيله بتوقيعه وتم تسليمه إلى دارسى.

(خان ملك ساسانى : سياستگران دورهٔ قاجار ، ج٢، ص ٣٣٧، ٣٣٨).

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٦٨٤.

(٢) نفسه .

(٣) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايرن ... ج١، ص ٣٤٧، ٣٩١ ، حاشية.

تتعمد إنفاق تلك الأموال خارج إيران بدلاً من داخلها حتى لايفضى ذلك إلى التحسن النسبى فى الوضع الاقتصادى الإيرانى ، ويذكر الدكتور سيد جلال الدين مدنى أن نسبة الخسائر التى لحقت بإيران خلال الفترة من عام ١٩٠١: ١٩٣٢م بسبب البند الخاص بالإعفاء الجمركى بلغت حوالى ٢٠ مليون ليرة إنجليزية ، فى حين أن ما حصلت عليه إيران من فوائد الامتياز خلال نفس المدة بلغ ١١ مليون ليرة فقط!![١]

وعلى أية حال ، قام دارسى من بعد بالتباحث مع عدة شركات فرنسية وألمانية للتوسع فى أعمال الشركة . وفى عام ١٩٠٤م عزم قائد القوات البحرية الإنجليزية على تأمين الوقود للسفن الإنجليزية ، وشكل لجنة للتباحث مع دارسى للحصول على امتياز النفط إلا أنه فشل . بعد ذلك بادرت إحدى الشركات الأجنبية – شركة بورمه[٢]– لمشاركة دارسى ، وتم إنشاء شركة أخرى باسم "شركة الامتيازات" فى مدينة جلاسجو الاسكتلاندية[٣]، وجعلت مقر عملياتها منطقة ماماتين . أثناء ذلك تعرض عمال الشركة إلى مضايقات البختياريين وعجزت الحكومة الإيرانية عن تحقيق الأمن لهم ، فاضطرت الشركة إلى استدعاء ما يربو عن المائتى جندى من الهنود والإنجليز لدرأ خطر البختياريين ، وسعت من جهة أخرى إلى اتباع سياسة التقرب من البختياريين ، وأطلعتهم على فوائد النفط وما يعود عليهم من منافع من هذا الطريق مما قلل من مشاكلها معهم إلى حد ما.[٤]

وعقدت الشركة مع البختياريين اتفاقاً فى ثلاثة بنود بشكل يُمكن الشركة من القيام بأعمالها دون أية مشاكل ، ونصت هذه البنود على :

---

(١) تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١ ، ص ٤٨ حاشية.

(2) Burmah Oil Company.

(3) Glasgow.

(٤) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ١١١، ١١٢.

١- مشاركة سادة بختيارى فى أمور الشركة ، وعليه تم إنشاء شركة " نفط بختيارى" برأس مال قدره ٤٠٠ ألف ليرة انجليزية ، وتم منح سادة بختيارى ٣% من قيمة صافى الأرباح .

٢- تعهد سادة بختيارى بمساعدة مسئولى الشركة فى شراء الأراضى اللازمة لأعمال الشركة.

٣- يتولى سادة بختيارى مهمة الحفاظ على أمن الأراضى التابعة للشركة على أن تتعهد الشركة بدفع رواتب من يتولون حراسة المنطقة والحفاظ على أمنها.(١)

واستمرت أعمال التنقيب عن البترول دون جدوى ، وعندما أصدر دارسى أمراً بإيقاف أعمال الشركة فى ٢٦ يوليو عام ١٩٠٨م ظهر البترول فجأة فى أحد الآبار فى منطقة مسجد سليمان ، فتم استئناف العمل ثانية . وفى العام التالى تأسست شركة النفط الإنجليزية الإيرانية برأسمال قدره عشرين مليون ليرة إنجليزية ، وصارت تلك الشركة هى المالكة لجميع الامتيازات السابقة ، والمسيطرة على النفط الإيرانى دون منازع ، وعملت على تهيئة الأجواء المساعدة لها على العمل. وبدأ تصدير النفط الإيرانى منذ عام ١٩١٢م وبلغت كمية النفط الخام المصدر خلال هذا العام ٤٣ ألف طن وتنامى فى العام التالى ليصبح ٢٧٤ ألف طن. (٢)

وفى العام نفسه تم إنشاء معملاً لتكرير البترول فى عبادان(٣). وفى ١٨ يونية عام ١٩١٤م اشترت الحكومة الإنجليزية ٥٦% من أسهم الشركة ، ووافق البرلمان الإنجليزى على حصة انجلترا فى أسهم الشركة على النحو التالى :

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠.
(٢) المرجع السابق ، ص٤٩ & ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ١١٤.
(٣) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ....، ج١، ص ٣٤٧.

الحكومة البريطانية ٢,٠٠١,٠٠٠ ليرة
شركاء آخرون (وخاصة شركة النفط الإنجليزية ١,٩٩٩,٠٠٠ ليرة[١]
بورمه).

وبذلك حظيت انجلترا بنصيب أعظم ، وعينت مندوبين يكون لهما الحق في الاعتراض على قرارات الشركة ، وسعت لإبرام اتفاقية مع الشركة تضمن بها تحويل النفط إلى قواتها البحرية لأمد طويل بأسعار زهيدة ، واعترضت الخارجية الإيرانية على سلوك الحكومة البريطانية ، وردت السفارة الإنجليزية في طهران تفيد بأن هذه الاتفاقية هي فقط لتنظيم عمليات بيع النفط ، ولن يكون للحكومة البريطانية أدنى تدخل في إدارة الشركة أو علاقاتها السياسية والتجارية مع إيران. [٢]

لكن ثمة خلافات حدثت بين الجانبين الإنجليزى – الإيراني حول موضوع النفط خلال تلك الفترة وما تلاها ، وقد ظهر الخلاف الأول في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) عندما قام البختياريون – بتحريض من العملاء الألمان – بقطع خطوط أنابيب البترول بين مناطق استخراج النفط ومعمل تكرير البترول ، وتم إيقاف عمليات استخراج النفط لفترة ، واعتبرت الشركة الإنجليزية إيران هي المسئول الأول عما لحق بها من خسائر ، وطالبتها بتعويض قدره ٦١٤ ألف ليرة إنجليزية . أما الخلاف الثاني فقد افتعلته الشركة بعد أن قامت بشراء بعض الأراضي موضع حاجتها ، حيث طالبت بخصم قيمة هذه الأراضي من حصة إيران ، وامتنعت عن دفع نصيب إيران من الأرباح حتى يتم البت في هذه المشكلة. أما الخلاف الثالث تمثل في نسبة الـ ١٦% من قيمة صافي الأرباح التي ستقدم إلى إيران ، حيث رفضت الشركة أن تكون هذه النسبة من مجموع الأرباح الخاصة بفروعها داخل إيران وخارجها، وأرادت أن تقصرها على أعمالها داخل إيران فقط . وفي عام

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسي ايران ...، ج٨، ص ٢٥٢.
(٢) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٥٦١.

١٩١٩م قدم ارميتاژ اسميث[١] – المسئول الإنجليزى عن إدارة الشئون المالية فى إيران – اقتراحاً ينص على ضرورة حل الخلاف بين الطرفين بالطرق السلمية دون تدخل وسيط ثالث ، وعدم مد فترة الامتياز ، وقيام الشركة بدفع مبلغ ٥٣٥ ألف ليرة إلى الحكومة الإيرانية نظراً لعدم إنصافها فى التعامل معها والامتناع عن دفع الأموال المستحقة عليها.[٢] وتم تحليل بنود اتفاقية دارسى ، وطالبت الشركة بوجوب موافقة المجلس الإيرانى عليها، وأصرت على تحديد نصيب إيران بشكل حاسم بما لا يدع المجال لها من بعد للمطالبة بحصتها فى أرباح الشركات خارج إيران. [٣]

وفى أوائل عام ١٩٢١م ، ومع تولى حكومة قوام السلطنة – الموالى لأمريكا – بدأ ظهور الأمريكيين على الساحة الإيرانية كمنافسين للإنجليز فى مجال النفط ، و منح قوام السلطنة إحدى الشركات الأمريكية – استاندارد اويل[٤] – امتياز نفط الشمال عام ١٩٢٤م فى أربع ولايات من بين الخمس المستثناه من اتفاقية دارسى ، على أن تكون حصة إيران ١٠% من قيمة صافى الأرباح ، ولا يحق للشركة الأمريكية التنازل عن الامتياز إلى شركة أخرى . وعلى الفور هبت الحكومة السوفيتية تعترض بسبب نقض إيران الاتفاقية المبرمة معها فى عام ١٩٢١م (حيث ينص أحد بنودها على عدم أحقية ايران منح أية امتيازات إلى دولة أخرى). [٥]

كما قدمت انجلترا اعتراضها إلى الحكومة الإيرانية فى مذكرة شديدة اللهجة متذرعة بأن منح هذا الامتياز يعد نقضا للاتفاقية السابقة بين إيران وبين شركة النفط الإنجليزية. واستمرت الاعتراضات على التدخل الأمريكى فى مجال النفط ، وبعد أربعة أشهر تم قتل القنصل الأمريكى فى طهران – روبرت

---

(1) Armitag Esmith.

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩٠، ٥٩١.

(٣) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ...،ج١، ص٤٩، ٥٠.

(4) Standard Oil Company.

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٣.

ايمبرى – واضطرت الشركة الأمريكية إلى إيقاف العمل بذريعة اضطراب الأوضاع وعدم استقرار الأمن . وتمكن الاتحاد السوفيتى من الحصول على امتياز النفط عام ١٩٢٥م ، وتأسست شركة باسم "الشركة المساهمة لنفط كوير – خوريان" ، وحظى البنك الروسى فى طهران بنسبة ٦٥% من أسهم الشركة. وفى العام التالى تمت أعمال الحفر للتنقيب عن البترول فى سمنان إلا أنها توقفت بعد فترة قصيرة.(١)

وبالنظر إلى الامتيازات السابقة ، ومع ملاحظة الشروط المجحفة لها بحقوق الشعب الإيرانى ، ندرك بسهولة كيف أضاع الملوك القاجار منابع الثروة وحقوق الأهالى بثمن بخس ، وكيف كان تسلط الإنجليز على المناطق المنتجة للنفط نظراً لتواجد سفنهم الحربية على امتداد الخليج الفارسى وحاجة تلك السفن إلى الوقود ، لذا سعت انجلترا دوماً أن تكون هى المستفيد الأول بهذا المورد الحيوى ، وحالت دون تدخل السوفيت أو الأمريكيين للاستفادة منه.

ولم تكتف انجلترا بالحصول على تلك الامتيازات بل راحت تبحث عما تبقى فى يد إيران من ثروات ضئيلة كى تلتهما عن طريق تقديم القروض إلى الحكومة الإيرانية . و حصلت الأخيرة على قرضها الأول من انجلترا عام ١٨٩٢م حيث اضطرت إلى الاستدانة من البنك الإمبراطورى – وهو منشأة بريطانية – بمبلغ ٥٠٠ ألف ليرة انجليزية بفائدة قدرها ٦% سنوياً لتسديد غرامة إلغاء امتياز الدخان.(٢)

أما القرض الثانى فقدمه البنك نفسه إلى مظفر الدين شاه عام ١٩٠٠م بقيمة ٣١٤،٢٨١ ليرة إنجليزية بفائدة قدرها ٥% ، على أن يتم تسديد القرض على أقساط لمدة خمسة عشر عاماً مع رهن عوائد جمارك المحمرة وكرمانشاه.(٣)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥١، ٥٢.
(٢) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١، ص ١٧.
(٣) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٣١٦.

وفى عام ١٩٠٣م قدم البنك المذكور قرضاً آخر إلى الحكومة الإيرانية بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة بفائدة قدرها ٥% لمدة عشرين عاماً ، وفى العام التالى تم إضافة ١٠٠ ألف ليرة على المبلغ المقترض مع رهن عوائد المصائد فى بحر الخزر، والبريد ، والبرق ، وجمارك فارس وموانئ الخليج الفارسى. (١)

وفى المقابل تقدمت روسيا بدورها لتحظى بما حظيت به منافستها – انجلترا – من امتيازات خاصة بموجب هذه القروض ، ولم تسع الحكومة الإيرانية للاستفادة من أموال القروض المذكورة فى إصلاح الدولة ، بل أنفقت معظمها على تأمين نفقات أسفار الشاه وحاشيته إلى أوربا ، وذهب جزء منها إلى جيوب سماسرة هذه الاتفاقيات من رجال البلاط وكبار المسئولين ، وتوجه جزء آخر لتسديد ديون الجيش ودفع رواتب رجال الديوان . وعليه لم يعالج الاقتراض الأزمة المالية فى الدولة بل زاد من عجز الميزانية ، وساهم – مع منح الامتيازات – فى سيطرة القوى الأجنبية – وبخاصة انجلترا وروسيا – على منابع الثروة فى الدولة حتى صارت إيران شبه مستعمرة. كما كانت لها عواقب وخيمة على جميع المستويات ، فمن الناحية السياسية قيدت حاكم الدولة بقيود ثقيلة وساهمت فى تنامى النفوذ البريطانى والروسى فى إيران . ومن الناحية الاقتصادية تسببت فى تدهور الوضع المالى فى البلاد وفى تفاقم الأزمة المالية مما جعل الدولة عاجزة عن التصدى لمطالب الدولتين الاستعماريتين . ومن الناحية الاجتماعية كانت داعية لعدم ثقة الشعب فى حكومته وحثته على الاعتراض ضد سياسة الحكومة الخاطئة . ولو أن المسئولين فى الدولة كانوا قد اتسموا بالنزاهة والعفة وانفقوا هذه الأموال فى وجوهها الصحيحة لحلت الأزمة المالية وازدهر الاقتصاد الإيرانى ، لذلك لم يكن منح الامتيازات خطوة فى سبيل الإصلاح ورقى المجتمع ، ولم يكن الاقتراض خطة لمعالجة الأزمة المالية ، بل زاد كلاهما من أعباء الميزانية وعملا على حث الرأى العام ونهضته ضد النظام السياسى وتنامى النفوذ الأجنبى فى البلاد.

---

(١) فريدون آدميت : ايدئولوژى نهضت مشروطيت ايران ، ص ١١٥.

المبحث الرابع

انجلترا وثورة إيران الدستورية

انجلترا وثورة إيران الدستورية

تعتبر ثورة إيران الدستورية من أهم الأحداث السياسية فى تاريخ إيران الحديث، ولا ريب أن ثمة عوامل تضافرت – سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى– وهيأت الأسباب لقيامها ، إلا أننا لن نتطرق بالحديث هنا عن أسباب الثورة أو الأحداث المرتبطة بها بشكل تفصيلى نظراً لأنها كانت موضوع بحثى الخاص برسالة الدكتوراه [1]، وسوف يقتصر حديثى فى هذا المقام على دور انجلترا فى الحد من النفوذ الروسى فى إيران فى تلك الآونة ، ودورها كذلك فى تحويل مسار الثورة من ثورة إسلامية إلى ثورة نيابية ، وكيفية إخراج هذه الثورة من يد طبقة رجال الدين لتقع فى قبضة الوطنيين الليبراليين ، ومدى مساندة انجلترا لأحرار إيران ، وإلام استمر دعمها لهم ، ولم تم تخليها عنهم من بعد للاتحاد مع روسيا والقضاء على الحياة النيابية فى إيران.

وقد تعمدت خلال عرضى لتلك الأحداث أن أنحى نفسى بعيداً عما أوردته فى بحثى السابق واستعنت بالمزيد من الإضافات التى لم ترد من قبل حتى تكتمل الرؤية ونقف على كنه الحقائق المتصلة بهذه الثورة ، والأسباب الحقيقية وراء ظهورها وأهم العناصر التى شاركت فيها . وسوف يدور حديثى فى هذا المبحث فى ثلاثة محاور ، هى :

١- مساعى انجلترا للحد من تنامى النفوذ الروسى فى إيران.
٢- دور السفارة الإنجليزية فى تحويل مسار الثورة.
٣- التعاون الإنجليزى – الروسى للقضاء على الحياة النيابية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر رسالة الباحثة ، كتاب تاريخ الحكم النيابى لإيران لأحمد كسروى تبريزى ، دراسة نقدية تحليلية مع ترجمة ج١ إلى اللغة العربية ، كلية الآداب- جامعة عين شمس ١٩٩٦. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

أولا : مساعى انجلترا للحد من تنامى النفوذ الروسى فى إيران

نشير بداية إلى أن النفوذ الروسى فى البلاط القاجارى قد بلغ ذروته فى الأعوام القليلة السابقة على إعلان النظام النيابى فى إيران . فقد كانت القوة الفعالة الوحيدة فى الجيش الإيرانى هى كتائب القوزاق التى يتولى قيادتها ضباط روس ، كما سيطرت الشركات الروسية على جميع الامتيازات الخاصة بتعبيد الطرق بين : انزلى – قزوين ، وقزوين – همدان ، وتبريز – قزوين وسيستان– مشهد . كما حصلت على امتيازات مد الخط الحديدى من جلفا إلى تبريز ، ومن صوفيان إلى بحيرة أرومية . ومارس بنك التسليف الروسى نشاطه الاقتصادى فى طهران ومشهد وغيرهما من المدن الإيرانية ، وكانت إدارات البريد والبرق والهاتف الروسية تقوم بنشاطها فى كل من مشهد وسيستان وجرجان ، كما حصلت إحدى الشركات الروسية على امتياز المصائد فى سواحل بحر الخزر ، ومارست شركات روسية أخرى نشاطها التجارى فى مشهد والرشت وانزلى وبابل ، وتحول ميناء انزلى إلى قاعدة عسكرية بحرية للروس ، وتم افتتاح عدة قنصليات روسية فى كل من همدان وكرمانشاه ، وكرمان ، وبوشهر وميناء عباس ، فضلاً عما كان موجود بالفعل فى مدن الشمال الغربى والشمال الشرقى لإيران.(١)

نضيف إلى ذلك اقتراض الحكومة الإيرانية مرتين من روسيا فى عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦ : ١٩٠٧م) بضمان دخل الجمرك – باستثناء الخليج الفارسى– وتعهد إيران بعدم الاستدانة من أية دولة أخرى ، وتغيير التعريفة الجمركية لصالح الروس. (٢)

ومن البديهى أن هذا لم يكن ليتم إلا فى وجود الساسة والمسئولين الموالين لروسيا ، وكان فى مقدمتهم الأتابك الأعظم الذى جعل إيران تميل بشدة

---

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران در دورهٔ اول مشروطه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ دوم ، تهران ١٣٧٤ ش ، ص٣.

(٢) انظر ، تاريخ مشروطهٔ ايران لأحمد كسروى ، ج١، ص٢٤، ٢٥، ٢٧ & رهبران مشروطه لإبراهيم صفائى ، دورهٔ اول ، ص ١٠٦.

إلى جانب روسيا التى تمكنت من بسط نفوذها السياسى والاقتصادى فى أرجاء الدولة باستثناء المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية لها. وكان من الطبيعى أن يثير كل ما سبق استياء الإنجليز الذين سعوا دوماً لأن يكون لنفوذهم موقع الصدارة فى إيران ، وحينما فشلوا فى عزل الأتابك – نظراً لدعم الروس له – وجدوا ضالتهم فى إضعاف من يدعمه أو اجتذابه ، وعليه عملوا بداية على ترغيب الروس واستمالتهم ، واقترحوا على الحكومة الروسية تقسيم الممالك الأسيوية فيما بينهما ، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالقبول نظراً لرغبة انجلترا فى الاستحواذ على المنطقة الأكثر أهمية ، وهذا ما حث انجلترا على التقرب من أمريكا فى محاولة منها للتعاون معها إلا أنها رفضت ، فمدت يدها إلى ألمانيا للاتحاد معها ربما تستطيع حثها ضد روسيا إلا أنها رفضت كذلك ، فألقت بشباكها حول اليابان واستمرت المباحثات بين الدولتين حتى تم الاتفاق بينهما فى ٣٠ يناير ١٩٠٢م على ما يلى :

١- أن يتم الاتحاد بين البلدين لمدة خمسة أعوام.

٢- الحفاظ على استقلال الصين وكوريا وسيادتهما على أراضيهما.

٣- الاعتراف بالمصالح اليابانية فى كوريا.

٤- التزام كل منهما الحياد فى حالة نشوب الحرب بين أى منهما وبين دولة أخرى ، إلا إذا تدخلت دول أخرى فى الحرب.

٥- لا يحق لأى من البلدين الاتحاد بشكل منفصل مع روسيا دون استشارة الدولة الأخرى. (١)

وتم الإعلان عن هذا الاتحاد فى ١١ فبراير من نفس العام ، واعتبرته انجلترا المنقذ لها من أزمتها السياسية، وأطلقت يدها فى أوربا وآسيا، وأمنت جانب الروس ، ونجح المسئولون الإنجليز فى اجتذاب العديد من

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ...،ج٧، ص ٤٣.

رجال إيران البارزين إلى محافل الماسونية [1] للوقوف ضد الأتابك على أمل أن تتم لهم السيطرة على الشئون الإيرانية بعد القضاء عليه.

هذا وكانت الحكومة الإنجليزية تحتفظ فى أجندتها السياسية بموضوعين أساسيين يهددان أمن إيران ، هما :

أ- ادعاء الأفغان بحقهم فى سيستان.

ب-الدعاوى الحدودية بين إيران والدولة العثمانية.

ولما كانت الدولة العثمانية تقع آنذاك تحت سيطرة الألمان ولم يكن لإنجلترا أدنى تدخل فيها ، بدأت أيادى انجلترا الخفية تثير موضوع الخلاف بين إيران وأفغانستان بشأن سيستان ، وما أن تم ذلك حتى نهضت انجلترا لإصلاح ذات البين (وفقاً لما ورد فى البند السادس من معاهدة باريس بين إيران وانجلترا عام ١٨٥٧م) وأرسلت – دون إذن الحكومة الإيرانية – وفداً يتألف من ألف وخمسمائة عسكرى وسياسى برئاسة السير هنرى ماكماهون ليكون حكمها هو النهائى فى هذا الأمر ، وقد استمرت مهمة ماكماهون من أوائل عام ١٩٠٣م حتى يونيه عام ١٩٠٥م. [2]

ومنذ ذلك الحين قامت سياسة انجلترا حول محور واحد ألا وهو العمل على

---

(١) صيغت هذه الكلمة من التركيبة الإنجليزية Freemason وهى اسم جمعية سرية شكلتها شعوب انجلترا فى القرون الوسطى سعياً للخلاص من ظلم الأمراء ، وظلت هذه الجمعية حتى القرن السادس عشر مؤسسة تدافع عن حقوق العمال ، بيد أنها اتخذت طابعاً سياسياً منذ القرن السابع عشر ، وقامت كل من انجلترا وفرنسا بمساندتها بهدف تحقيق أهدافها السياسية ، وعملتا على نشر تلك المحافل تحت هذا الاسم فى أرجاء العالم للمطالبة بالحرية والمساواة والإخاء . ويعتبر ميرزا ملكم خان ناظم الدولة من مؤسسى هذه المحافل فى إيران حيث أنشأ محفلاً سياسياً باسم فراموش خانه – أى بيت النسيان- عام ١٨٥٧م ، كان شعاره إصلاح البشرية عامة وشعب إيران خاصة.
(لمزيد من التفاصيل ، انظر ، تاريخ بيدارى ايرانيان لناظم الاسلام كرمانى ، ج١، ص١١٨ & تاريخ سياسى معاصر ايران ، لسيد جلال الدين مدنى ، ج١، ص ٣١: ٣٦ & تاريخ روابط سياسى ايران لمحمود محمود ، ج٧، ص٢).

(٢) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ...،ج٧، ص ٥٢، ١٩٢.

عدم وجود حكومة موالية للروس فى المملكة ، وإذا ما ظهرت مثل هذه الحكومة يقوم عملاء انجلترا بإقصائها على الفور والقضاء على رجالها وترشيح آخرين على قدر أقل من الكفاءة والخبرة بدلاً منهم ، ثم يقومون من بعد باختلاق العوائق للمرشحين الجدد كى يظلوا دوماً فى حال من الصراع والنزاع ، ويستسلمون بسهولة أمام دسائس عيون انجلترا الخفية. ومن محاولاتهم فى هذا الشأن إرسال السفير الإنجليزى – السير آرتورهارد ينگ – إلى العتبات المقدسة فى النجف ولقائه بعدد من علماء الدين هناك وإنفاقه مبالغ باهظة لتهيئة المجال لتكفير الأتابك . وقد نجح السفير الإنجليزى فى مسعاه حيث أرسل علماء النجف وكربلاء رسالة إلى الشاه بعد عودته من أوربا تتضمن الاعتراض على مساعى الأتابك الرامية إلى الاقتراض مجدداً من روسيا لما فى ذلك من وقوع إيران تحت وطأة الروس ورواج البابية والاستخدام المتزايد للأجانب والأرمن فى إدارات الحكومة وشيوع المحرمات فى البلاد ، ووجهت إلى الأتابك تهمة خيانة الوطن وقتل حكيم الملك فى الرشت ، وعزله الشاه من منصبه فى شهر سبتمبر عام ١٩٠٣م ، واختار عبد المجيد ميرزا عين الدولة – الموالى لانجلترا – ليحل محله فى منصب الصدارة. (١)

وبذلك ضمنت انجلترا تأييد الحكومة الإيرانية لها ، وحاولت تنحية الروس جانباً كلما واتتها الفرصة وبدأ ذلك جلياً خلال الأحداث المواكبة لثورة الأهالى فى إيران بزعامة رجال الدين.

ثانيا : دور السفارة الإنجليزية فى تحويل مسار الثورة

لقد تضافرت عدة عوامل ساهمت فى استياء الشعب الإيرانى وحثته على القيام بثورة ضد النظام السياسى الحاكم وأفضت فى النهاية إلى إعلان النظام النيابى فى إيران ، من بين هذه العوامل : الهزائم المتتالية لإيران فى حروبها ضد روسيا ، وضياع أجزاء شاسعة من الأراضى الإيرانية. والامتيازات

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ١١٦.

الأجنبية والاستدانة من الخارج وما تبعها من تنامى النفوذ الأجنبى فى إيران . عدم جدارة مسئولى الدولة فى الداخل والخارج . وجور الحكام وتعدى عمالهم على الرعية وما إلى ذلك من الأسباب التى لو أحصيناها لطال بنا الحديث وخرج عن فحواه الأصلى. (١)

وعلى أثر ذلك اتفق عدد من الأهالى فى غضون عام ١٩٠٥م على الاتحاد معاً فى طريق الثورة ضد النظام السياسى ، وانتخبوا من بينهم لجنة تتألف من تسعة أفراد تحت إشراف ثلاثة من كبار رجال الدين ، هم : السيد عبد الله بهبهانى ، والسيد محمد الطباطبائى والشيخ فضل الله النورى(٢) ، وتحددت مهام اللجنة فى إثارة المشاعر الوطنية وتوزيع المنشورات السرية التى تهدف إلى تأليب الشعب ضد الفاسدين من رجال الدولة والتصدى للتدخل الأجنبى فى البلاد. ووقعت آنذاك بعض الأحداث التى أدت إلى استياء الشعب الإيرانى من قبيل إهانة نوس البلجيكى لرجال الدين ، وارتفاع ثمن السكر نتيجة للحرب بين روسيا واليابان ، وقيام بعض التجار باحتكاره مما أدى إلى استدعاء حاكم طهران – علاء الدولة – لهم وإصداره الأوامر بتقييدهم وضربهم بالعصى. (٣)

وكان لهذا الحدث رد فعل سريع وشديد، حيث أغلق التجار حوانيتهم ، واعتلى السيد جمال الدين الإصفهانى المنبر ليدين سلوك علاء الدولة المشين تجاه التجار وليطالب الشاه بالإصغاء إلى مطالب الأهالى والسادة العلماء التى تمثلت آنذاك فى مطلبين اثنين فقط هما :

١- عزل علاء الدولة من حكم طهران.
٢- إنشاء المحكمة .

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة ، ص ٤٥ : ٩٣.
(٢) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١، ص٥٥.
(٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، تاريخ مشروطه ايران لأحمد كسروى ، ج١، ص٧٧ : ٥٩ & ايدنولوژى نهضت مشروطيت ايران لفريدون آدميت ، ص ١٢٧ & تاريخ بيدارى ايرانيان لناظم الإسلام كرمانى ، ج١، ص١٨٦: ١٨٨ & تاريخ مشروطيت ايران لمهدى ملكزاده ، ج٢، ص ٢٦٦.

واتهم إمام الجمعة السيد جمال بالمروق والبابية ، واندفع جند الدولة بالعصى والبنادق يفرقون الحشود من حوله وقد انتابتهم حالة من الذعر والهلع الشديد. [1] وفى ١٣ ديسمبر ١٩٠٥م عزم العلماء على مغادرة العاصمة والتوجه نحو قم للاعتصام فى حضرة الشاه عبد العظيم ، وقد تابعتهم حشود من الأحرار والوطنيين والتجار والطلاب . وهنا وجدت انجلترا الفرصة الذهبية لها لدعم المعارضة ضد النظام القاجارى الموالى لروسيا ، واتجهت الأنظار من بعد إلى التحصن فى السفارة الإنجليزية. [2] وما يستدعى الانتباه هنا هو انتخاب المعارضة السفارة الإنجليزية دون غيرها من السفارات الأجنبية أو الإسلامية ، ومرد ذلك يرجع إلى أن الجيوش العثمانية كانت قد اعتدت آنذاك على الحدود الإيرانية ، فاستاء الإيرانيون لذلك،ولم يرغبوا فى اللجوء إلى سفارة إحدى الدول المعتدية على أراضيهم . كما كانت السفارة الروسية تنوب آنذاك عن أكثر

---

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه ايران ، ج١، ص٦٠ : ٦٢.

(٢) انتشرت ظاهرة التحصن فى إيران منذ وقت ليس بالقصير ، حيث كان يلجأ إليها الفارون من تنفيذ القانون ، وعادة ما كانوا يلجأون إلى المساجد أو الاصطبلات الملكية ومكاتب البرق. وقد يكون المتحصن ممن يتعرض لضغوط الحكام أو الملك ، وقد يلجأ إلى منزل أحد كبار رجال الدين فى المدينة الذى كان غالباً ما يتدخل للصلح . وقد يلجأ المتحصنون إلى أحد الأضرحة حتى يتم رفع الظلم عنهم ، وهذا ما كان يفعله أهالى طهران حينما كانوا يتوجهون إلى حضرة الشاه عبد العظيم فى قم . ولما كانت الحقوق الدولية تقر بأمر اللجوء السياسى فى السفارات الأجنبية ، صارت السفارات تدريجياً مكاناً آمناً للمتحصن يحظى فيه بالحصانة السياسية . وقد بدأ اتباع هذه الظاهرة فى إيران منذ عام ١٨٢٨م حينما لجأ أحد العلماء – ناظم العلماء ملاير – برفقة بعض الأهالى إلى السفارة الروسية بسبب مظالم حاكم ملاير – سيف الدولة – وأرسل إليه السيد محمد الطباطبائى يلومه على اللجوء إلى إحدى السفارات الأجنبية. وفى عام ١٨٤٨م لجأ بعض رجال الدولة إلى سفارتى روسيا وانجلترا بسبب مظالم حاجى ميرزا آقاسى – الصدر الأعظم آنذاك – وطالبوا محمد شاه بعزله.

إلا أن سفارتى روسيا وانجلترا كانتا تستخدمان هذا الحق كوسيلة لإعمال نفوذهم السياسى فى إيران ، وامتدت حمايتهم لتشمل الخارجين عن القانون وهذا ما يتنافى والمبادئ والقوانين الدولية ويناقض سيادة الشعوب.

[پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ، ج١، ص ٢٤٣ & ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣، ص٤٢٩ & فريدون آدميت : امير كبير وايران ، ص٥٣٥: ٥٣٨].

النظم الدولية استبداداً ، وكانت تساند الجهاز الحاكم فى إيران فى تتبعه للأحرار والتنكيل بهم ، لذا ولى الأحرار وجوههم عنها. (١)

وعلى أية حال يجدر بنا فى هذا المقام أن نشير إلى كيفية الاعتصام فى السفارة الإنجليزية وما هو الدور الذى قام به مسئولو السفارة فى توجيه المعتصمين فى هذه المرحلة التى تعد من أهم مراحل تطور الثورة فى إيران. فقبل ذلك بأعوام قليلة توقع المسئولون الإنجليز قيام ثورة عامة فى إيران بداية من الحركات المذهبية وانتهاء بثورة مطالبة بحياة نيابية ، ويتضح ذلك من خلال التقارير الرسمية المتبادلة بين مسئولى وزارة الخارجية الإنجليزية ، أو بينهم وبين المسئولين الإيرانيين ، ففى شهر يونيه عام ١٩٠٣م دار حديث بين الأتابك أمين السلطان – والسفير الإنجليزى هارد ينگ – بشأن موقف رجال الدين المتشدد وأثره على تنفيذ خطة الإصلاح المالى فى إيران ، وحاجة الدولة إلى الاقتراض للمرة الثالثة من روسيا . أثناء ذلك أعرب السفير الإنجليزى عن استيائه ، وأعلن فى تقرير له إلى وزير خارجيته – لنسداون – بأن اقتراض إيران مجدداً من روسيا يعنى نقضها لتعهداتها إزاء انجلترا ، كما طالب باستخدام نفوذ علماء كربلاء والنجف لتنفيذ خطة الإصلاح المالى فى إيران. (٢)

وتم رفض اقتراحه ، وحذره لنسداون من استخدام نفوذ انجلترا فى كربلاء والنجف بهدف انتصار ثورة رجال الدين التى تهدف إلى تهديد الحكومة الإيرانية ، وأمره بإبلاغ صدر إيران الأعظم بأن معدل تأييد حكومة انجلترا لإيران فى أوقات الأزمات السياسية مرتبط بكيفية سلوكها تجاه انجلترا . وفى النهاية حذره من عدم الاتحاد على أى نحو يكون مع من يقومون بالتحريض على قيام الثورات المذهبية بهدف التعدى على هيبة الدولة. (٣)

---

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١، ص ١٠٩.

(٢) فريدون آدميت : ايدئولوژى نهضت مشروطيت ايران ، ص ١٧٩. نقلاً عن اسناد وزارت امور خارجه ، تلگراف هارد ينگ به لنسداون ، ١٠ ژوئن ١٩٠٣م.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٠، نقلاً عن تلگراف لنسدوان به هارد ينگ ، ١١ ژوئن ١٩٠٣م.

ويتضح من البرقيات المتبادلة بين السفير الإنجليزى ووزير خارجيته أن توقع قيام مثل هذه الثورة بدأ منذ ما يقرب من أربعة أعوام وأن ثمة حالة من التضارب فى الرأى فى سياسة كل من هارد ينگ ولنسداون ، فالأول يرى وجوب دعم الثورة الدينية للإطاحة بالنظام السياسى الموالى لروسيا ، والآخر يرفض سيطرة السياسة الدينية ودعم المعارضة . ونرى ظهور الجدال بينهما فى مواضع كثيرة ، ويتضح ذلك فى حوار بينهما دار معظمه حول افتراض عام وهو : ما الذى ينبغى القيام به إذا ما قامت ثورة فى إيران وتدخلت الحكومة الروسية فى الأراضى الإيرانية لسحق هذه الثورة؟!

وكان رد وزير الخارجية على هارد ينگ هو مبادرة انجلترا باحتلال موانئ الجنوب الإيرانى وولاية سيستان.

ثم يستفسر هارد ينگ : إذا ما قامت الثورة فى إيران ، أو كانت على وشك الوقوع ، هل من الصالح إعلان موقفنا الرسمى إلى الشاه والحكومة الروسية ورجال الدين والعناصر المعارضة أم لا ؟ وإذا ما طالبتنا العناصر المعارضة بتقديم العون ، فهل نحن مستعدون لذلك كى نحول دون تزايد النفوذ الروسى فى إيران أم لا ؟ ويجيب لنسداون بأنه يجب إعلان موقف انجلترا بشكل واضح وصريح ، بينما لزم الصمت إزاء المطلب الثانى.

واستفسر هارد ينگ ثانية : إذا ما حدد العلماء مطلبهم من الدولة بالمطالبة بإقامة حياة نيابية فى إيران ، فإلى أى حد يمكن مساعدتهم لتنظيم صفوفهم ؟ ثم طالبه بتوفير المال اللازم تحت تصرفه لدعم كبار رجال الدين فى إيران والنجف وكربلاء . فأجابه وزير خارجيته بالرفض فيما يتعلق بتأييد إحدى المجموعات المعادية للشاه ، وسمح له بإمكانية إنفاق بعض المال لتدعيم العلاقة مع هيئة رجال الدين. [1]

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨١، ١٨٢. نقلاً عن تلگراف هارد نيگ به لسنداون ، ٢٧ اوت ١٩٠٢م.

ويتضح من الحوار السابق أن كلاً من هارد ينگ ولنسداون كانا على علم جيد بالحركة الاجتماعية والسياسية فى إيران إلا أنهما لم يستطعا إدراك ماهيتها ومدى قوتها . وحينما قامت الثورة بالفعل وأرسل السيد بهبهانى إلى السفير الإنجليزى آنذاك – السير گرانت دوف[1]– فى ٩ يوليو ١٩٠٦م يطالبه بتقديم العون جاء الرد بالرفض ، وقال السفير :

" إن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع أن تبذل العون لصالح من يعادى حكومته. "[2]

وبعدها بثلاثة أيام توجه اثنان من الوطنيين إلى مقر السفارة وسألا السفير الإنجليزى إذا ما اشتدت الضغوط على الأهالى ولجأوا إلى السفارة ، هل سيتم استقبالهم أم لا؟ وأجاب السفير بأنه سيقوم بطردهم عنوة.[3]

كان هذا هو موقف السفير الإنجليزى فى بداية الحركة المناهضة للنظام وفقاً للتعليمات الصادرة من قبل ، إلا أنه رغب فى مراسلة وزير خارجيته – السير ادوارد گراى[4]– لإطلاعه على حقيقة الأوضاع ، والاستفسار منه حول التعليمات الجديدة فى ظل الظروف الراهنة ، وبالفعل أرسل يستفسر عن أمرين :

أولهما : مدى إمكانية الاتحاد مع روسيا لعزل عين الدولة من الصدارة العظمى ؟

والآخر : هل يتم الرد على الرواد من رجال الدين ممن طلبوا عوننا بأن السفارة الإنجليزية لا يمكنها قط تأييد أية حركة مناهضة للحكومة الإيرانية؟[5]

---

(1) Grant Duff.

(٢) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣، ص٤٣١.

(٣) مهدى ملكزاده : تاريخ مشروطيت ايران ، ج٢، ص٣٧٤.

(4) Edward Gray.

(٥) فريدون آدميت :ايدئولوژى نهضت ....ص١٨٧. نقلاً عن تلگراف گرانت داف به گرى، ١٠ ژوئن ١٩٠٦م.

ورفض وزير الخارجية الإنجليزى قيام روسيا وانجلترا بإجراء مشترك ضد الصدر الأعظم ، بينما أبدى موافقته على دعم المعارضين. (١)

وفى ٢٦ يوليو ١٩٠٦م ، أثناء رحيل السادة العلماء عن طهران ، أرسل السيد بهبهانى رسالة أخرى إلى السفير الإنجليزى ، ورد فيها :

" لما كنا نحن العلماء والمجتهدون لا نرغب فى سفك الدماء ، فسوف نخرج من المدينة ، لكننا نطالبكم ألا تضنوا علينا فى سعينا هذا ضد الظلم". (٢)

ومع ملاحظة التغير فى سياسة وزير الخارجية الإنجليزى تجاه المعارضة يأتى رد السفير هذه المرة بالإيجاب ، وأصدر السيد بهبهانى أوامره إلى الطلاب والتجار فى منطقة كهريزك بالاعتصام فى السفارة الإنجليزية . وعلى الفور توجه تسعة من التجار إلى السفارة ، وأرسل السفير الإنجليزى إلى وزير الخارجية الإيرانى – مشير الدولة – يطلعه بما حدث. (٣)

وبعد دخولهم السفارة قدم اثنان من الفرسان الهنود وعدد من جند القوزاق – بأمر السفير الإنجليزى – لحراسة المعتصمين فى السفارة. (٤)

ومنذ هذه اللحظة بدأ مسار الثورة فى التغيير تدريجياً ، فقد تحينت انجلترا الفرصة التى تمكنها من التوغل فى صفوف المجاهدين ، وبالتالى إخراج زعامة تلك الحركة من يد العلماء لتقع فى قبضة المثقفين الليبراليين من أعوانها ، ومن ثم توجيهها نحو أهدافها السياسية . وبعد ما سمحت السفارة باستقبال معارضى الدولة ،تولى اثنان من موظفيها – عباس قلى خان نواب وميرزا يحيى خان – مهمة الوساطة بين المتحصنين والسفير الإنجليزى ، وبالغ أعضاء السفارة فى الاحتفاء بالمتحصنين ، وأقاموا لهم خياماً خاصة

---

(١) فريدون آدميت :ايدئولوژى نهضت ...ص ١٨٧، نقلاً عن تلگراف گرى به گرانت داف ، ١١ ژوئن ١٩٠٦م.

(٢) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ...،ج٨، ص ٨٩.

(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره٥ اول ، ص ١٢٤.

(٤) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣، ص٤٣٢.

حول السفارة ، وضم السفير البريطانى صوته لهم - على خلاف ما تقتضيه السياسة الدولية فى مثل هذه الأحوال - وعلى عكس موقفه السابق تجاههم ، فتح لهم أبواب السفارة وحث جند الدولة على الرحيل إلى معسكر خارج المدينة، وازداد عدد المتحصنين يوماً بعد يوم وتعددت الطبقات المشاركة فى التحصن ما بين التجار والطلاب والحرفيين الذين وجدوا فى السفارة ملاذاً لهم من بطش رجال الدولة. (١)

وبدأت الأفكار الحديثة تنتقل إلى عقول المعتصمين مما كان له عظيم الأثر فى تحويل مسار الثورة ، وكانت السفارة بالنسبة لهم بمثابة المدرسة يتلقون فيها التعاليم السياسية ، حيث كانوا يجلسون فى مجموعات ويقوم أحد المطلعين على العلوم السياسية بإلقاء الدروس عليهم ، ووصلت إلى مسامعهم أشياء جديدة لم يكن يجرؤ أحد على التفوه بها من قبل. (٢)

وسعى موظفو السفارة لإطلاع المعتصمين على مفهوم مجلس الشورى الوطنى وأهدافه حتى أيقن الأهالى أنه هو المنقذ لهم من جميع أعمال الظلم والتعدى الواقعة عليهم. (٣)

وتولى السفير الإنجليزى - گرانت دوف - مهمة الوساطة بين المعتصمين والشاه ، وقام بتوصيل مطالبهم إليه على النحو التالى :

١- عودة العلماء المهاجرين إلى طهران.
٢- التعهد بعدم اعتقال أحداً من المجاهدين أو تعذيبه.
٣- استقرار الأمور والأمان فى البلاد.
٤- إنشاء المحكمة ومشاركة كافة الطبقات فى القيام بالمهام فيها.
٥- القصاص من قتلة السيدين (السيد عبد الحميد والحاج السيد حسن). (٤)

---

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطه ايران ، ج١، ص١١٠.
(٢) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣، ص٤٥٧.
(٣) المرجع السابق ، ص ٤٥٢.
(٤) احمد كسروى : تاريخ مشروطه ايران ، ج١، ص١١٠، ١١١.

ورد عين الدولة عليهم دون أن يستأذن الشاه بما يلى :

أولاً : حينما توجه بعض السادة العلماء إلى العتبات كان ذلك بمحض إرادتهم ، ولا داعى لوجودهم فى المدينة نظراً لوجود سواهم.

ثانياً : إن الدولة لاتقوم باعتقال شخصاً دون أن يرتكب جرماً.

ثالثاً : إن الأمن والأمان يعمان أرجاء المملكة.

رابعاً : إن المحكمة موجودة بالفعل وتقوم بأداء مهامها ، ويقوم صاحب السمو شعاع السلطنة – رئيس الديوان – بالبت فى الشكاوى ،ولا يوجد فى إيران فى أى وقت قط قانون ينص على مشاركة الرعية فى أعمال الديوان.

خامساً: لم يقم شخص بقتل آخر حتى يتم القصاص منه. (١)

وما أن وصل هذا الرد إلى السفارة حتى استاء المعتصمون أكثر من ذى قبل ، وازداد تدفق الأهالى على مقر السفارة ، واستمر تلقين مسئوليها وبعض أعضاء الجمعية السرية للمعتصمين لحثهم على المطالبة بالدستور ، وبدأوا يشرحون لهم بعض المفاهيم الخاصة بالحرية والقانون والحياة النيابية ومجلس الشورى ، وازداد عدد المعتصمين وانضم إليهم عدد من الجند والمدفعية . وحدث آنذاك أن ضم ولى العهد – محمد على ميرزا – صوته إلى صوت المجاهدين ، وحث علماء تبريز على مراسلة الشاه للاستجابة إلى مطالب السادة المهاجرين ، كما أبرق هو نفسه إلى الشاه يلومه على مراعاة جانب عين الدولة إزاء شعب بأكمله. (٢)

وعاود المعتصمون تدوين مطالبهم مرة أخرى ، ورأت الدولة نفسها هذه المرة أمام المطالب التالية :

١- عودة العلماء الأعلام.

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٤٥٤.

(٢) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١، ص٥٦.

٢- عزل الأمير الأتابك .
٣- افتتاح دار الشورى.
٤- القصاص من قتلة شهداء الوطن.
٥- عودة المنفيين إلى البلاد (كحسن رشديه وغيره). [١]

ويبدو جلياً من المطالب السالفة الذكر أن الأساس الفكرى للمعتصمين كان ذا سياسة منظمة على أثر التعليمات التى كانت تأتيهم من محافل فكرية متباينة ، وهذا ما أكد عليه السفير الإنجليزى - اسپرينگ رايس - من بعد فى تقرير له إلى وزير خارجيته - ادوار گراى - فى ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦م ، حيث يقول :

" لم يكن يوجد من بين المعتصمين أشخاص مشهورون ، وفيما يتعلق بمطالبهم من الحكومة أرى أنهم تعلموها أو تلقوها عن البعض من أمثال صنيع الدولة". [٢]

وما يؤيد ذلك أيضاً حديث وزير البريد الإيرانى حين قال :

" لقد انضم بعض الحقوقيين إلى المعتصمين ، وقرأوا عليهم الدستور الفرنسى وترجموه لهم ليطالبوا بنظيره". [٣]

وكان حيدر خان اوغلى كذلك مصدراً آخر من مصادر التعليمات الموجهة إلى المعتصمين حيث يقول :

" لم يكن للمعتصمين فى السفارة أدنى معلومات حول الحياة النيابية ، ولم يعدوا لها مسبقاً ، لذا كانت تأتيهم التعليمات من قبل هيئة من علماء المملكة ، وكنت أنا واحداً منهم." [٤]

---

(١) احمد كسروى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١ ، س١١٢، ١١٣.
(٢) فريدون آدميت : ايدئولوژى نهضت مشروطيت ، ص ١٦٩.
(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٤) المرجع السابق ، ص١٦٨. نقلاً عن خاطرات شخصى حيدر خان عمواغلى ، مجلهٔ يادگار ، سال سوم ، شمارهٔ پنجم ، ص ٦٩، ٧٠.

وعلى ما سبق ، فقد تباينت مصادر المعلومات بالنسبة للمعتصمين فى السفارة ، وعلى أية حال فقد قدم السفير الإنجليزى المطالب السالفة الذكر إلى الشاه ، وطالبه بأن يشكل لجنة مع وزير خارجيته – مشير الدولة – لمناقشتها . كما تدخلت الحكومة الإنجليزية بشكل سافر حيث طالبت الحكومة الإيرانية رسمياً بضرورة الرد على مطالب المعتصمين فى أقرب وقت ممكن. [1] وتصادف فى تلك الفترة أن وصلت برقية ملك انجلترا رداً على برقية المعتصمين فى السفارة إليه ، وتم نشر نسخاً منها بين الأهالى فى طهران ، وفيها يقدم ملك انجلترا مواساته وتضامنه مع الشعب الإيرانى ، حيث يقول :

" من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا وامبراطور ممالك الهند الشاسعة إلى كافة طلاب المدارس الدينية والتجار والحرفيين فى طهران، لقد وصلتنا برقيتكم يوم الأربعاء ٢٥ يناير التى تفيد بوقوع هذا الظلم الصراح على هؤلاء الإخوة الأفاضل ، وقد تملكنى شديد الأسى والأسف بسبب التعدى الجائر والظلم الواقع على السادة العلماء الأجلاء وكافة الرعية ، وقد رجعت إلى البرلمان للرد على برقيتكم ، وكلى أمل أن يصغى الأخ الكريم صاحب الجلالة مظفر الدين شاه إلى رغبات المجلس الإنجليزى التى تبغى دفع الظلم وأن يبدى موافقته عليها ويأمر بإزالة التعدى عن الرعايا الأوفياء".

(ادوارد السابع المحب لشعب إيران) [2]

ولم يُعلم كيفية نسخ هذه البرقية وتوزيعها على الأهالى ، إلا أنها كانت مصدراً لاطمئنان الرعية ، وأدت إلى تدافع العديد من الأهالى نحو مقر السفارة ، وانضم إلى المعتصمين عدد من تلاميذ مدرسة دار الفنون والمدرسة العسكرية والمدرسة الزراعية ، وأعدت السفارة لهم خيمة

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى ايران ...، ج٨، ص٩٢، ٩٣.
(٢) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣، ص ٤٥٢.

خاصة ، كما ازداد عدد المتحصنين فى قم ، وكان السيد بهبهانى هو الواسطة بينهم وبين السفير الإنجليزى فى طهران. ومع ازدياد معدل المظاهرات والضغوط الداخلية والخارجية – حيث أشارت الصحف الأجنبية الحرة إلى ثورة الإيرانيين وأعلنت تأييدها لها – ومع حث ولى العهد للشاه كى يرضخ لمطالب السادة العلماء ، تنحى عين الدولة عن منصب الصدارة فى أول أغسطس عام ١٩٠٦م ورحل إلى مبارك آباد وحل مشير الدولة محله.(١)

وأرسل الشاه بعد ذلك كلاً من عضد الملك والحاج نظام الدولة إلى قم لإبلاغ السادة بنبأ عزل عين الدولة ووعدهم بالنظر فى مطالبهم ، واستمرت مساعى المسئولين الإنجليز فى حث المعتصمين فى السفارة على مراسلة العلماء فى قم يحذرونهم من العودة دون تحقيق أهدافهم. وأرسل السيد بهبهانى – بوساطة السفير الإنجليزى – الرسالة التالية إلى المعتصمين يطلب منهم عدم مغادرة السفارة دون أن يضمن لهم السفير تنفيذ مطالبهم ، يقول فيها :

" اطلب من جميع السادة المعتصمين فى السفارة التزام الهدوء ، فنحن لم ننخدع ، وما تسمعونه ، وما سمعتموه ما هو إلا محض افتراء ، ولن نتحرك طالما لم يتم تحقيق الهدف ولم يأتنا ضمان من السفارة الإنجليزية ، لتبقوا فى أماكنكم وما من شئ لدى أكثر من ذلك".(٢)

ومع توالى البرقيات بين مسئولى الدولة والسادة العلماء ، ومع تدخل الحكومة الإنجليزية ومطالبتها إيران بالرد السريع على مطالب العلماء ، ومع وساطة السفير الإنجليزى الداعم لحركة الشعب ، لم ير الشاه بداً ، وأعلن فرمان الحكم النيابى فى الخامس من أغسطس عام ١٩٠٦م على النحو التالى:

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٤٥٦.
(٢) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣ ، ص٤٥٩.

" سيادة الصدر الأعظم ، لما كان البارى تعالى جل شأنه قد جعل زمام تقدم مملكة إيران المحروسة وسعادتها فى أيدينا ، وجعلنى حافظاً لحقوق شعب إيران قاطبة ورعايانا الصديقين ، لذا فأنا الآن – حيث استقر رأينا وإرادتنا العظيمة على تحقيق رفاهية وأمن أهل إيران قاطبة وتشييد مبانى الدولة وتدعيمها والإصلاح فى مرافقها – أقرر أن يشكل مجلس للشورى من المنتخبين من الأمراء والعلماء القاجاريين والأعيان والأشراف والملاك والتجار والحرفيين على أن يتم ذلك بانتخاب الطوائف المذكورة فى دار الخلافة طهران ، ويجب أن تسود المشاركة فى إبداء الرأى حول شئون الدولة ومصالح العامة ، وأن يبدى هذا المجلس تعاونه مع مجلس الوزراء ومساندته له فى الإصلاحات التى ستحقق الرخاء والرفاهية لإيران ، وأن يعرض فى هدوء كل ما يحقق خير الدولة والشعب ومصالح العامة وشئون أهل إيران قاطبة على رئيس الحكومة ليذيل بتوقيع الملك ويوضع موضع التنفيذ « بموقع اجرى بگذارد» ومن البديهى أنه بموجب هذا المرسوم المبارك سيتم الإعداد لتدوين لائحة هذا المجلس وتشكيله بناءً على تصديق المنتخبين وتوقيعهم منذ هذا التاريخ . وبعون الله تعالى يبدأ المجلس – الذى هو حارس عدلنا – فى الإصلاحات اللازمة لأمور المملكة وتنفيذ القوانين الشرعية . لذا تقرر الإعلان عن هذا المرسوم المبارك كى يطلع المواطنون جميعاً على حسن نوايانا التى تهدف إلى رقى الدولة وشعبها ،ولندعو الله بدوام هذه الدولة واستقرار هذا الرخاء". (١)

وثمة ملاحظات وردت على الأمر السابق منها على سبيل المثال أنه تضمن عبارة تشكيل المجلس من طبقات بعينها دون أن يرد فيه الإشارة إلى طبقة العمال والفلاحين وهى الطبقة التى تمثل الأغلبية من الشعب الإيرانى . كما كانت إحدى جمله مبهمة لم يتفهمها العامة وفى ذلك يقول ناظم الإسلام كرمانى :

" إن العامة لم يدركوا معنى التركيب « بموقع اجرى بگذارد»

---

(١) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣ ، ص٤٦٩.

وفهمه البعض على أنه يعنى "وقتما نرى ذلك صالحاً" ، فرأوا إمكانية رفضه وقتما أراد رجال الدولة ، كما أنهم كانوا يشكون فى تنفيذه لذا رغبوا فى أن يضمن السفير الإنجليزى لهم ذلك".[1]

وأياً ما كان الحال ، فقد أرسل الصدر الأعظم نسخة من الأمر السابق إلى قم ، وأرسل السادة العلماء مندوبين عنهم إلى طهران[2] للتأكد من صحة أمر الشاه ، وبعد لقائهم بالمعتصمين فى السفارة توجهوا إلى الشاه، وبعد انتهاء المباحثات معه أصدر الشاه الفرمان التالى فى نفس اليوم (٨ أغسطس) :

" سيادة الصدر الأعظم ، استكمالاً لمذكرتنا السابقة المؤرخة فى الرابع عشر من جمادى الآخر عام ١٣٢٤ هـ/ ٥ أغسطس ١٩٠٦م والتى أمرنا فيها صراحة بتشكيل مجلساً من المنتخبين من قبل الشعب ، نأمر ونقرر مجدداً من أجل أن يطلع كافة أبناء الشعب الإيرانى على توجيهاتنا بأن يدار المجلس المذكور طبقاً للمذكرة السابقة ، وبعد اختيار أعضاء المجلس تعد لائحة مجلس الشورى الإسلامى على أن تكون مطابقة لتصديق المنتخبين وتوقيعهم على نحو يتفق ومصالح الشعب والمملكة وقوانين الشرع المقدسة وتتم بعرضها علينا وتذييلها بتوقيعنا".[3]

ونلاحظ فى الأمر السابق عدول الشاه عن تشكيل مجلساً للشورى ليحل محله المجلس الإسلامى ، وهذا ما يوضح أن السادة فى قم كانوا يرغبون فى تشكيل مجلساً إسلامياً ورضخ الشاه إرضاءً لهم . وعلى الرغم من مساعى السفارة الإنجليزية إلا أن الشاه عدل عن رأيه فى تشكيل مجلساً للشورى ، وكان من البديهى أن تتم ضغوط جديدة لتغيير الأمر السابق لأنه يؤكد على تأييد

---

(١) تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣، ص ٤٧٢ ، حاشية.

(٢) هؤلاء المندوبون هم : السيد محمد صادق الطباطبائى ، والسيد مطهر ، والسيد علاء الدين وميرزا محسن.

(٣) احمد كسروى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج١ ، ص١٢٠.

زعامة علماء الدين على المجلس القادم الذى ستحكمه المعايير الإسلامية ، ولم يكن هذا مرضياً لطبقة الليبراليين التى كانت تنادى بفصل الدين عن السياسة ، وعليه جوبه هذا الأمر بمعارضة شديدة من قبل السفير الإنجليزى والمعتصمين فى السفارة الذين رفضوا مغادرة المكان دون أن تضمن لهم السفارة تنفيذ أمر الشاه وتشكيل مجلس نيابى. وفى اليوم التالى توجه البعض منهم بصحبة السفير الإنجليزى إلى الصدر الأعظم يريدون فى الظاهر التأكد من الأمر لكنهم فى الباطن يبغون تغيير صياغة الأمر ، ويشرح ناظم الإسلام كرمانى نتائج هذا اللقاء قائلاً :

" ... تقرر أن يغيروا الأمرين السابقين ويصيغوا مضمونهما فى أمر ثالث يتم فيه تبديل عبارة مجلس الشورى الإسلامى بمجلس الشورى الوطنى، وكانت حجتهم فى ذلك إنه ربما يقوم البعض بتكفير أحد نواب المجلس وعليه تتم إثارة الأهالى لوجود كافر فى مجلس إسلامى . كما أن طائفة الأرمن واليهود والمجوس عليهم انتخاب واحداً منهم ينوب عنهم فى المجلس ولا يتفق وجود هذا الشخص فى مجلس إسلامى ، والأفضل أن يكون مجلساً وطنياً." (١)

وتأثر الصدر الأعظم بوجهات نظر المعتصمين فى السفارة وحاول إقناع الشاه بذلك ، وفى النهاية رضخ الشاه لإصرار صدره الأعظم وضغوط السفارة الإنجليزية ، واستدعى نواب العلماء المهاجرين وأصدر أمراً ثالثاً فى ٩ أغسطس يتضمن عبارة مجلس الشورى الوطنى ، إلا أنهم نشروه بتاريخ (١٤ جمادى الآخر ، ٥ أغسطس) ليكون مطابقاً ليوم ميلاد الشاه. (٢)

وأغلب الظن أن السبب فى تعديل تاريخ الفرمان هو إيهام الشعب بأن هذا الفرمان هو نفسه الفرمان الأول ، ورغبة الشاه فى إنهاء حالة الاعتصام فى السفارة الإنجليزية وكذلك التحصن فى قم على أى نحو يكون ، لأن تواجد مثل هذه الأعداد الغفيرة من رجال الدين والتجار والحرفيين والطلاب على هذا

---

(١) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣ ، ص٤٧٩، ٤٨٠.
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨٢.

النحو مما يلحق الأذى بالواجهة السياسية للدولة فى الخارج ويدمر اقتصاد المملكة فى الداخل.

وبعد صدور الفرمان الأخير توجه نواب العلماء مع مشير الملك – الإبن الأكبر للصدر الأعظم – إلى السفارة ، وتلى مشير الملك فرمان الشاه على المعتصمين ، ثم تلى عليهم برقية علماء قم التى تفيد بموافقتهم على الأمر الصادر من قبل الشاه ، كما أبرق علماء قم إلى المعتصمين فى السفارة يطلبون منهم مغادرتها على النحو التالى :

" لقد تحققت أهدافنا وأهدافكم ، انهضوا وارحلوا عن السفارة ، ولاتمكثوا أكثر من ذلك حيث أن فى البقاء مفاسد عديدة لا نستطيع البوح عنها فى البرقية ، وإن كانت لأهدافكم بقية فلنبق فى زاوية حضرة الشاه عبد العظيم حتى يتم تنفيذها ".(١)

واللافت للنظر هنا أن العلماء الذين أيدوا اللجوء إلى السفارة الإنجليزية منذ بداية الهجرة يقومون الآن بتحذير المعتصمين من الاستمرار فى المكوث فيها ، وهذا ينم عن عدم رضاهم الباطنى عن الاعتصام فى إحدى السفارات الأجنبية، وما أن عاد العلماء إلى طهران حتى توجه السيدين – بهبهانى وطباطبائى– على الفور على مقربة من السفارة ، وخرج المعتصمون إليهما ، وبعد حديث طويل استرضى السيدين فيه المعتصمين انتهت حالة الاعتصام وعاد الجميع إلى أماكنهم.

وعلى هذا النحو انتهت ثورة الشعب التى بدأت بمعطيات وطنية إسلامية على يد العلماء من رجال الدين وانتهت بمفردات وطنية قومية ليبرالية على يد المسئولين الإنجليز وعمالهم ، وتم الإعلان عن نظام الحكم الجديد ، واعترفت شعوب العالم بنيابية إيران ، وعدوها مهد الحرية والديمقراطية فى القارة الآسيوية ، وبدأ الإعداد لافتتاح مجلس الشورى الوطنى وتدوين الدستور

---

(١) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج٣ ، ص ٤٨٨.

والمتمم له .[1] لكن لم تدم فرحة الإيرانيين كثيراً ، فقبل أن يحصدوا ثمار نهضتهم تلك أتت الرياح بما لا تشتهيه السفن ، فبعد وفاة مظفر الدين شاه (فى يناير ١٩٠٧م) أظهر الشاه الجديد – محمد على ميرزا – عداءه الشديد تجاه الحياة النيابية والأحرار ، وانتهت حالة الوفاق المؤقت بين الإنجليز وأحرار إيران رغبة فى عدم استياء حليفتهم روسيا – بعد إبرام معاهدة ١٩٠٧م – وكانت النتيجة أن انطلقت يد محمد على شاه فى مقاومته للأحرار على نطاق أوسع.

ثالثا : التعاون الإنجليزى الروسى للقضاء على الحياة النيابية

قبل وفاة مظفر الدين شاه بعشرة أيام تم توقيعه على بنود الدستور (فى١٤ ذى القعدة عام ١٣٢٤هـ– يناير ١٩٠٧م) ومع اعتلاء محمد على ميرزا سدة الحكم ، أبدى ميله التام إلى الروس ومكنهم من السيطرة على مقاليد الأمور فى إيران ، وولى وجهه للأحرار والوطنيين ، وسعى حثيثاً للتخلص من رقابة المجلس ، والإطاحة بالحياة النيابية فى إيران ، وأصدر أوامره إلى حكام المدن ورؤساء القبائل أن يتشددوا مع الوطنيين ، وظهرت القلاقل فى أرجاء الدولة . فى ذلك الوقت أصر نواب تبريز وغيرها من المدن على وجوب تنقيح بنود الدستور ، وإضافة بعض البنود الأخرى التى تحفظ للمجلس هيبته وتكون له اليد الطولى على الشاه وحاشيته . كما أبدى بعض رجال الدين استياءهم من نظام الحكم النيابى لاعتماده على قانون آخر غير القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .[2]

ونتيجة لذلك أصدر سعد الدولة – رئيس المجلس الوطنى – أوامره بتشكيل لجنة لتدوين المتمم للدستور ، وبدأت أعمالها فى شهر فبراير عام ١٩٠٧م ، وبعد الانتهاء من تدوين المتمم دار جدال واسع حول بنوده بين

---

(١) للإطلاع على تفاصيل هذه الأحداث ، انظر رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة ، ص١٣٢: ١٦٤.

(٢) عبد الهادى حائرى : تشيع ومشروطيت در ايران ، تهران ١٣٦٤ ش ، ص ٢٧٨.

المطالبين بالحكم النيابى – بزعامة السيدين بهبهانى وطباطبائى – والمطالبين بتطبيق أحكام الشرع – بزعامة الشيخ فضل الله النورى – وبعد مناقشات عديدة تمت الموافقة على الصيغة النهائية للمتمم ، إلا أن الشاه جعل يماطل فى التوقيع عليه ، وأرسل عماله إلى الولايات المختلفة لاستئصال شأفة الوطنيين مما زاد من حدة الثورات فى المدن ، وبخاصة فى تبريز ، حيث اندفع الأهالى إلى مكتب البرق للتحصن فيه واستعد المجاهدون للجهاد. (١)

كما توجه عدد من رجال الدين فى تبريز بصحبة بعض التجار الأهالى للتحصن فى القنصلية الإنجليزية ، وأبدوا استياءهم من الشاه . وتضامن القنصل الإنجليزى هناك – راستلاو – معهم ، وحثهم على استمرار الثورة وإغلاق الأسواق والقيام بإضراب عام حتى يخنع الشاه لرغباتهم. (٢)

وهكذا نجح الشاه وأعوانه فى إيقاع الفرقة بين الأحرار وعلماء الدين فيما أُطلق عليه " الجدال بين المشروطة والمشروعة ". ومع اشتداد الحركة المطالبة بالحياة النيابية وإعلان الدستور فى كل من تبريز وطهران ، اعتصم الشيخ فضل الله النورى ومؤيدوه فى حضرة الشاه عبد العظيم ، ومنذ ذلك الحين تبدل الصراع الذى كان يدور من قبل بين المطالبين بالحياة النيابية وبين الاستبداد وأعوانه إلى صراع يدور الآن بين الأحرار وعلماء الدين ، وساند الشاه وحاشيته الطائفة الثانية ، وجعل يتحين الفرصة لإبداء العداء علانية تجاه المجلس الوطنى والأحرار إلى أن تم تعرضه لحادث اغتيال فى شهر مارس عام ١٩٠٨م ، ورغم عدم إصابته فى هذا الحادث ، إلا أنه اتخذه ذريعة له ، وجعل يوجه أصابع الاتهام إلى أعضاء المجلس الوطنى للقضاء عليه. (٣)

ومنذ ذلك الحين بدأ الشاه فى التخطيط للإطاحة بالمجلس ، وأرسل ينذره بعدم المماطلة فى عقاب الجناة وإلا سيقوم بنفسه باتخاذ الإجراء

---

(١) احمد كسروى : تاريخ مشروطهٔ ايران ، ج٢، ص٣٤١.
(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ٢٧٧.
(٣) ناظم الإسلام كرمانى : تاريخ بيدارى ايرانيان ، ج١ ، ص ١٩٩.

المناسب، ووجد الروس الفرصة مواتية لهم ، وجعلوا يشجعونه على التصدى للمجلس ووعدوه بالمساندة.

فى خضم هذه الأحداث وقعت أحداث مهمة على المستوى الدولى عملت على تغيير سياسة انجلترا تجاه روسيا وكذلك تجاه الأحرار فى إيران. فبعد مناصرتها لثورة الأحرار من قبل رغبة منها فى إضعاف النظام القاجارى الموالى لروسيا ، وبعد فتحها لأبواب سفارتها على مصراعيها أمام المعارضة، إلا أنها سرعان ما بدلت سياستها تجاه الثورة المطالبة بالحكم النيابى . ويرى الدكتور عبد الهادى حائرى أن السبب فى ذلك يرجع إلى :

أولاً : إن هذه الثورة – أى الثورة الدستورية – قد شاركت فيها الطبقة البرجوازية الوطنية التى تألفت من التجار والحرفيين والزراع ، وقد ساءها استفحال النفوذ الأجنبى فى البلاد وطالبت بإنهائه.

ثانياً : أفضى قيام هذه الثورة فى إيران إلى اندلاع ثورات أخرى فى أفغانستان تنادى بالحرية ، لذا خشيت انجلترا من ضياع هيبتها فى مناطق نفوذها.

ثالثاً : وقوع بعض الأحداث على المستوى الدولى مما اقتضى بالضرورة اتفاق كل من روسيا وانجلترا لمجابهة خطر النفوذ الألمانى المتصاعد وعقد معاهدة ١٩٠٧م بينهما.[١] ومنذ ذلك الحين تعاملت كل منهما فى إيران وفق ما تقتضيه مصلحتهما المشتركة وعزمتا على سحق الثورة.[٢]

هذا وتعتبر اتفاقية عام ١٩٠٧م بين روسيا وانجلترا هى العامل الأول والأساسى وراء تبديل انجلترا لسياستها تجاه روسيا وأحرار إيران ، حيث سعت من بعد إلى مراعاة جانب حليفتها ، وزاد تطاولها على الأراضى الإيرانية . فبعد الإعلان عن الاتفاقية ، وجهت انجلترا بإحدى سفنها الحربية إلى نهر كارون فى أواخر عام ١٩٠٧م ، ثم هاجمت سواحل مكران فى أوائل عام ١٩٠٨م ، كما

---

(١) سيرد الحديث عن الاتفاقية تفصيلياً فى المبحث التالى .
(٢) ايران وجهان اسلام ، مشهد ١٣٦٨ ش ، ص ١٤٦، ١٤٧.

أرسلت قوة عسكرية إلى بوشهر فى أوائل عام ١٩٠٩م لتتبع المطالبين بالدستور والقبض عليهم. بينما قام الروس بمساندة محمد على شاه ومعاونته فى قصف المجلس الوطنى بالمدافع بوساطة كتائب القوزاق فى ٢٣ يونيه ١٩٠٨م ، وأعقب ذلك تتبعهم للأحرار والقضاء عليهم أو نفيهم خارج البلاد. وبدلاً من أن يقوم الساسة الإنجليز بالاعتراض على هذا الموقف المتشدد تجاه المجلس والأحرار نجد الصحافة التابعة لهم – الهندية والإنجليزية – تبسط ألسنتها فى نقد المجلس الوطنى الإيرانى والمطبوعات الإيرانية ، وعلى سبيل المثال نشرت صحيفة التايمز فى عددها الصادر فى ٢٥ يونيه – أى بعد القصف بيومين – تذم المجلس الإيرانى فى قولها :

" ليس لشعوب الشرق الجدارة الكافية للحكومة الوطنية والحياة النيابية، إنهم لم يتمكنوا بعد من فهم مبادئ تلك الحكومة ، وما كان يقوم به المجلس الإيرانى هو الكلام فقط والتجرأ على أفراد الأسرة المالكة ، وتبارت الصحف الإيرانية فى توضيح معنى الحرية للأهالى على أنها مجرد الاعتراض على دفع الضرائب وتوفير الأمن والقيام بالثورات فى كل الأرجاء".[١]

وعلى هذا النحو سعت الصحافة الإنجليزية إلى تبرأة ساحة الشاه فى قصفه للمجلس وتقديم المبررات للقيام بذلك ، لكن بعض الأحرار فى انجلترا رفضوا مثل هذه الادعاءات ، وكان من بينهم المستشرق الإنجليزى ادوارد براون الذى راح ينتقد تلك الآراء موضحاً أن مجلس إيران قد قام بما لم يكن متوقعاً أن يقوم به المجلس الإنجليزى نفسه . كما دافع عن الصحافة الوطنية فى إيران.[٢]

وحرصاً على ما تبقى من ماء الوجه ، سمحت السفارة الإنجليزية ثانية بحماية ما لا يقل عن سبعين شخصاً من مؤيدى الحكم النيابى ، وكان من بينهم السيد تقى زاده ، ومعاضد السلطنة ، وعلى اكبر دهخدا ، وبهاء الواعظين ،

---

(١) مهدى ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، انتشارات علمى ، تهران ١٣٦٣ش ، ج٣، ص ٦٧٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٧٤.

والسيد حسن صاحب صحيفة الحبل المتين والشيخ دولت آبادى.[1] وقد وصف الأخير هذا الموقف منهم فى قوله :

" إن المطالبين بالحياة النيابية قد ظنوا من فرط سذاجتهم أن الإنجليز هم حماة الحياة النيابية ، وأنهم مستاؤن من قصف المجلس ، غافلين عن أن الإنجليز هم الذين حفروا قبر الحرية والنيابية للحفاظ على مصالحهم السياسية".[2]

ورغم هذه النظرة الواعية لدى معظم الأحرار تجاه الإنجليز إلا أنهم لجأوا إلى السفارة الإنجليزية خشية على أرواحهم ، خاصة بعد الفظائع التى ارتكبها الشاه فى حق البعض منهم من أمثال ملك المتكلمين وميرزا جهانگير حيث لاقا حتفهما دون محاكمة.

وما أن علم الشاه بلجوء هؤلاء إلى السفارة الإنجليزية ، وخشية من تزايد اللاجئين إليها ، أصدر أوامره بمحاصرة السفارة ومنع تنقل الأهالى منها أو إليها ، وألقت قوات القوازق القبض على بعض الأفراد بعد خروجهم منها ، وتمت بعض الضغوط لتسليم المعتصمين مما أغضب المسئولين فى السفارة ، وطالب السفير الإنجليزى حكومته باتخاذ الإجراء المناسب.

فى الوقت نفسه أبرق الشاه إلى ملك انجلترا فى ٢٩ يونيه يشكو من تطاول المسئولين فى السفارة وتدخلهم فى الخاص من شئون إيران وحمايتهم للخارجين عن القانون ، وطلب تسليم المعتصمين فى السفارة إلى الحكومة الإيرانية ، ورد الملك البريطانى بردود شديدة اللهجة ، حيث قال :

" رداً على برقية صاحب الجلالة شاه إيران ، إننى لا أرغب قط فى التدخل فى الشئون الداخلية لمملكتكم ، كما أننا لم ندع شخصاً للاعتصام فى سفارتنا ، ولو أن البعض قد لجأ إلى سفارتنا خوفاً على أرواحهم فجلالتكم يعلم

---

(١) احمد كسروى : تاريخ مشروطه ايران ، ج٣، ص ٦٥٨.
(٢) مهدى ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٤، ص٨٢٩.

أن لجوء الأبرياء إلى السفارة ليس ممنوعاً ، وما أن يتم منح الأمان لهم سيتم خروجهم على الفور من هناك ، وما ذكرتموه فى برقيتكم بأن السفير الإنجليزى قد قام بحماية المفسدين فى السفارة هو أمر عار عن الصحة تماماً . لقد حاصر جندكم سفارتنا ، وألقوا القبض على من كانوا يخرجون منها ، وهذه إهانة لا يمكن تحملها ، ولو لم يتم منع مثل هذه الأعمال ستضطر حكومتنا إلى القيام بالإجراءات التى تحفظ لنا رايتنا ، وأنا على ثقة تامة من سفيرنا ، كما أن وزير خارجيتنا قد أبرق إلى سفارتنا فى طهران يطلب الحصول على الأمان للمعتصمين من قبل الشاه." (١)

وبعد وصول الرد السابق من قبل الإمبراطور البريطانى ، أبرق السفير الإنجليزى إلى وزير الخارجية الإيرانى يقول :

" لقد أخبرت أولى الأمر فى دولتى على ما بدر من صاحب الجلالة شاه إيران فى حق السفارة الإنجليزية ، ووفقاً للأوامر الصادرة إلىّ من وزارة الخارجية البريطانية ، أعرض على سيادتكم مطالب صاحب الجلالة ملك بريطانيا على النحو التالى :

١- إبعاد قوات القوزاق والشرطة من المناطق المحيطة بالسفارة وعدم التعرض للرعايا الإنجليز.

٢- قدوم وزير البلاط الإيرانى وكذلك وزير الخارجية بزيهما الرسمى إلى مقر السفارة الإنجليزية فى طهران لتقديم الاعتذار بشكل رسمى على أن يطلعونا بذلك قبل الموعد بفترة كافية.

٣- السماح لمن قاموا بالاعتصام فى السفارة بالتنقل والقيام بأعمالهم بحرية تامة.

٤- تقديم خطاب مذيل بتوقيع الشاه يتضمن التأكيد على منح الأمان للمعتصمين ، وإن كان بينهم خارج عن القانون - باستثناء المتهمين سياسياً - يتم استجوابه فى حضور أحد أعضاء السفارة.

---

(١) مهدى ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٤، ص ٨٣٣ ، ٨٣٤.

هذا وإنى أبلغكم بالمطالب السالفة ، وفى حالة عدم الموافقة عليها ، أو عدم تنفيذها بدقة ستضطر الحكومة البريطانية إلى القيام بإجراء مناسب رداً على ما بدر منكم فى حقها".[١]

ويلاحظ جلياً فى الخطاب السابق لهجة التهديد من قبل السفير الإنجليزى فى حالة عدم الخنوع لتحقيق المطالب المذكورة. وبعد الإطلاع على الرسالتين السابقتين التى صالت انجلترا فيهما وجالت كى تفرض شروطها على الحكومة الإيرانية ، بل وعلى الشاه نفسه ، بادر أولو الأمر فى إيران إلى الإعلان عن استسلامهم وخضوعهم ، وتم تنفيذ جميع المطالب السالفة الذكر دون أى نقصان ، وأرسل الشاه وزير خارجيته – علاء السلطنة – ووزير البلاط – سلطان على خان – بزيهما الرسمى إلى السفارة الإنجليزية لتقديم الاعتذار ، كما وعد بعدم التعرض للمعتصمين ، شريطة أن يغادروا إيران لعدة أعوام.[٢]

بعد ذلك عمت فترة من الاستبداد المطلق ، ورأت انجلترا نفسها أمام امتداد النفوذ الروسى فى إيران بشكل لم يسبق له نظير ، فقد أُعلنت الحكومة العسكرية فى طهران بقيادة القائد الروسى لياخوف ، وصارشاپشال – معلم الشاه – مستشاراً للشاه ، بينما أحكم السفير الروسى قبضته على هيئة الحكومة الإيرانية.[٣] فضلاً عما سبق شعرت انجلترا بالامتهان إزاء محاصرة السفارة والتعرض لبعض الأفراد فيها ، كل ذلك جعلها تحاول البحث لها عن مخرج خاصة بعد أن قلت هيبتها فى أنظار الرأى العام الإيرانى ، وعليه انتهزت الفرصة وقتما اندلعت الثورات فى المدن ضد النظام الحاكم للمطالبة بإعادة الحياة النيابية . فعندما ثارت تبريز بقيادة ستارخان وقام جند الدولة بحصار المدينة ، وأمر عين الدولة – الصدر الأعظم – بإغلاق الطرق لمنع وصول

---

(١) مهدى ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٤، ص٨٣٠.
(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧.
(٣) مهدى ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٤، ص ٨٤٧.

الطعام إليها، خشيت انجلترا من أن توجه روسيا بقواتها إلى تبريز بحجة الحفاظ على أرواح رعاياها ، فقامت تحث الشاه على افتتاح المجلس النيابى كى تجذب قلوب الشعب الإيرانى من جهة ، ومن جهة أخرى تنهى أحداث تبريز ، ولا تمس الحاجة من بعد إلى إبقاء القوات الروسية المتمركزة آنذاك فى جلفا . ودارت المباحثات فى هذا الشأن فى بطرسبورج ولندن ، حتى وافقت الحكومتان الروسية والإنجليزية على إيفاد مبعوثين من قبلهما إلى طهران للتباحث مع الشاه وإقناعه بإعادة افتتاح المجلس النيابى. (١)

وفى البداية نجح السفيران الروسى والانجليزى فى الحصول على موافقة الشاه على إعلان الهدنة بين مجاهدى تبريز وجند الدولة لمدة أسبوع لنقل الطعام إلى المدينة ، ووافق أحرار تبريز على إعلان الهدنة شريطة أن يقر الشاه الدستور ويعلن العفو العام ويسحب جيوشه المحاصرة للمدينة ، ويقدم وعوده بعدم نزع السلاح من الأحرار واختيار والى آذربايجان وفقاً لرغبة الأهالى . (٢)

إلا أن الشاه رفض الانصياع لمطالب مجاهدى تبريز ، واستمر حصاره للمدينة ، فتذرعت روسيا بحماية رعاياها فى تبريز ، وتقدمت جيوشها المتمركزة فى جلفا نحو المدينة ، ونلاحظ هنا تضامن السفير الإنجليزى إزاء سلوك القوات الروسية حيث اتجه إلى مجلس تبريز فى أوائل إبريل عام ١٩٠٩م هو ونظيره الروسى ليقدما المبرر لهذا السلوك ويقدما وعودهما بعودة تلك القوات إلى روسيا بعد استتاب الأمن دون قيد أو شرط .(٣)

واستمرت مساعى السفيرين الروسى والإنجليزى لدى الشاه فى محاولة منهما لإخماد ثورة الشعب عن طريق تلبية رغبته فى إعلان الحكم النيابى ، فى الوقت نفسه رغبا فى أن يتم ذلك تحت سيطرتهما ، وبناءً عليه سعى كل منهما

---

(١) احمد كسروى : تاريخ مشروطه ايران ، ج٣، ص ٧٩٧.
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٨٨ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٩٠٢ ، ص ٩٠٥ .

لدى الشاه لإقناعه بالبدء فى الإصلاح واضطر الشاه (فى إبريل عام ١٩٠٩م) إلى الإعلان عن البدء فى الإصلاح على أن تقدم الحكومتان الروسية والإنجليزية ما يعادل ألف ليرة إنجليزية إلى الحكومة الإيرانية للمساهمة فى أعمال الإصلاح ، كما وعد بإعادة الدستور إلى إيران. (١)

ويتضح من التقارير المتبادلة بين المسئولين الإنجليز فى طهران ولندن وقوفهم التام على عدم رغبة الشاه فى التعاون مع الأحرار ، فحنياً يقترح تشكيل مجلساً للشيوخ للحد من سلطات المجلس الوطنى ، وحنياً آخر يقترح تشكيل مجلساً إسلامياً لتطبيق أحكام الشريعة . ويعلق السفير الإنجليزى فى طهران – جون باركلى (٢) – على ذلك فى أحد تقاريره قائلاً:

" إن الرد الذى قدمه الشاه عن طريق وزير خارجيته إزاء ضغوطنا لاستعادة الحياة النيابية فى إيران يؤكد لنا أنه لا يفكر قط فى إعادة افتتاح المجلس النيابى " . (٣)

واعتمد تعليق السفير الإنجليزى هذا على رسالة وزير الخارجية الإيرانية إليه والتى أفاد فيها بالتالى :

" وفقا لأوامر صاحب الجلالة الملك ، أطلعكم بنوايا الشاه فى تأسيس مجلساً يتواءم واحتياجات المملكة يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ... وسيتم افتتاح هذا المجلس بعد إعادة الاستقرار فى آذرباجان... " .(٤)

وحاول السفيران الروسى والإنجليزى الاستفادة بنفوذ رجال الدين ، وتوسطا لدى علماء النجف لحثهم على إسداء النصح إلى الأهالى لإظهار بعض

---

(١) احمد كسروى تبريزى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، تهران ١٣٣٣ ش ، ص١٥، ص ٢٠ .

(2) Sir-j-Barclay .

(٣) مهدى مكلزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٤ ، ص ٨٥٠ ، ص ٨٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٥٣ .

اللين تجاه الشاه إلا أن محاولاتهما باءت بالفشل ، وأعرب العلماء عن استيائهم لتواجد القوات الروسية فى البلاد ولتغيير مسلك انجلترا تجاه أحرار إيران .

فى خضم هذه الأحداث لم تتوان الدولتان الاستعماريتان فى تحقيق أطماعهما الاستعمارية ، حيث تحينتا فرصة الاضطرابات التى عمت الأرجاء وبدأ تنافسهما على احتلال الأراضى الإيرانية ، وسيطرت كل منهما على أجزاء عديدة فى شمال البلاد وجنوبها ، إحداهما تتذرع بحجة الحفاظ على رعاياها ، والأخرى تسعى لتحقيق النفوذ الواسع لها فى إيران . وواقع الحال ، أنهما كانتا تسعيان فى عملهما هذا من منطلق التنفيذ الفعلى لاتفاقية عام ١٩٠٧ م المبرمة بينهما ، ولم يرتض الأحرار هذه الحال ، ولم يثقوا فى أمر الشاه بشأن البدء فى الإصلاح وإعادة الدستور .

أثناء ذلك كان عملاء انجلترا يعملون فى الخفاء لإسقاط نظام الشاه الموالى لروسيا وتم اجتذاب بعض العناصر المعارضة إلى لندن وفى مقدمتهم سردار أسعد بختيارى ، وتقى زاده ومخبر السلطنة ، وتباحث سردار أسعد فى لندن مع السير هاردينگ – السفير الإنجليزى السابق فى طهران – لتحديد مهمته فى زعامة الثورة فى إصفهان وإسقاط المدينة ثم التوجه لاحتلال طهران. [1]

وتنفيذاً لقرار المسئولين الإنجليز الخاص بخلع الشاه توجه مجاهدو اصفهان والرشت وفرسان بختيارى إلى طهران فى الأول من جمادى الآخر عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩م) وهددوا أمن العاصمة . وأدت هذه الأحداث إلى تباحث السفيرين الروسى والإنجليزى مع الأحرار بشأن عزل محمد على شاه ، وتم الاتفاق فى ٧ سبتمبر ١٩٠٩م على عزله ، وتم التوقيع على هذا الاتفاق من قبل رؤساء المجاهدين ومسئولى السفارتين الإنجليزية والروسية ، ونص فيه على ما يلى :

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .

١- يترك محمد على ميرزا جميع ما لديه من ممتلكات وجواهر إلى الحكومة الإيرانية .

٢- يجب عليه مغادرة البلاد خلال خمسة عشر يوماً .

٣- يتم تحديد راتباً سنويا له فى منفاه يقدر بـ ٧٥ ألف طومان ، وفى حالة عدم قيامه بأى إجراء عدائى ضد إيران يزيد هذا المبلغ إلى ١٠٠ ألف طومان .

٤- تضمن الحكومتين الروسية والإنجليزية عدم قيام الشاه المخلوع بأى إجراء عدائى ضد إيران وإلا يتم قطع راتبه السنوى . (١)

وغادر الشاه طهران متجهاً إلى منفاه – أودسا بروسيا – وتم افتتاح المجلس فى دورته الثانية دون وجود الشاه فى ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ م وجعلت روسيا تشجع على بث الفتن والقلاقل فى أرجاء البلاد ، وضعف أمر الوطنيين الأحرار فى أعقاب تسريح المجاهدين ونزع أسلحتهم بعد فتح طهران ، وانقسموا إلى حزبين ، أولهما: متطرف ثورى عُرف باسم الحزب الديمقراطى ، ومن أهدافه فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية ، ومن رواده السيد حسن تقى زاده والسيد محمد رضا مساوات . والآخر : معتدل عُرف باسم الحزب الاجتماعى ، ومن رواده السيدين بهبهانى وطباطبائى ودهخدا ، وكان يميل أكثر إلى جانب الدين . (٢)

وعلى الرغم من تعهد الشاه المخلوع بعدم القيام بأى إجراء عدائى ضد إيران ، إلا أنه اتصل ببعض القبائل فى شمال خراسان شرق بحر الخزر ، فأرسل وزير الخارجية الإيرانى فى أكتوبر عام ١٩١٠ م إلى سفارتى روسيا وانجلترا يطلب قطع راتبه بموجب الاتفاق المبرم من قبل ، إلا أن السفيرين

---

(١) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ... ، ج١ ، ص ٢٦٩ حاشية .
(٢) ملك الشعراء بهار : تاريخ مختصر احزاب سياسى وانقرض قاجاريه ، تهران ١٣٢٣ش، ج ١ ، ص ٨ ، ص ٩ .

اعترضا على ذلك . ومع اندلاع الاضطرابات فى البلاد بسبب عودة الشاه المخلوع كف الروس عن مساعدته ، واتفقوا مع الإنجليز على إخراجه من إيران.

أثناء ذلك حدثت أزمة مستر شوستر المستشار المالى الأمريكى[1] واضطرت الحكومة الإيرانية إلى قبول الإنذار الروسى ، وتم إغلاق المجلس الوطنى ثانية نظراً لاعتراضه على إبداء الموافقة على الشروط الروسية .

فى الوقت نفسه لم يرتض الروس وجود حكومة إيرانية بريطانية الهوى يتألف معظم أعضائها من البختياريين – حكومة صمصام السلطنة – لذا ما أن أعلن يار محمد خان انشقاقه عن الحكومة حتى آزروه ، وأثاروا طبقة رجال الدين فى تبريز ضد الحكومة حتى تم إسقاطها عام ١٩١٢ م . وبذلك انتهى نفوذ البختياريين الموالين لانجلترا وجاءت حكومة علاء السلطنة التى حققت مطالب الروس فى الحصول على امتياز مد خطوط السكك الحديدية من جلفا إلى تبريز. [2]

وعلى هذا النحو عمت إيران حالة من الفوضى ، وتمادت كل من روسيا وانجلترا فى استخدام نفوذهما لتحقيق الخاص من أغراضهما . ومرت ثلاثة أعوام على غلق المجلس كان ناصر الملك – نائب السلطنة – هو الحاكم المستبد المطلق فى البلاد ، لكن مست الحاجة آنذاك إلى وجود المجلس كى يُلقى فيه خطاب العرش ، لذا تم الإعلان عن بدء الانتخابات ، وافتتح المجلس عام ١٩١٤ م وألقى أحمد شاه فيه خطاب العرش .

وعلى ما سبق نرى أن انتصار الثورة النيابية فى إيران لم يدم طويلاً ، وعلى الرغم من مساندة انجلترا لها فى البداية إلا أنها قامت بتحجيمها والقضاء عليها بمجرد أن رأت مصالحها عرضة للخطر ، وحينما اشتد بأس الروس ،

---

(١) انظر البحث ، ص ١٦٩ : ١٧٣.
(٢) احمد كسروى: تاريخ هيجده ساله آذرباجان ، ص ٥٦٥، ص ٥٦٦ .

وازدادت المقاومة الشعبية ، مالت انجلترا إلى إتباع سياسة الوفاق بين الشاه وبين المطالبين بالحياة النيابية ، وحينما فشلت فى تحقيق أهدافها من ذلك الطريق عملت على النفاذ قدر المستطاع داخل النظام الحاكم من خلال مساندتها لعملائها لتولى المناصب المهمة فى الدولة ، ونجحت فى تشكيل حكومات موالية لها ، كما عملت على وجود أتباع لها داخل المجلس الوطنى الإيرانى لتأمين مصالحها ، وسعت لسحق الثورات الشعبية، وسمحت لحليفتها بارتكاب جرائمها فى الشمال . وتمت الأحداث السالفة الذكر بتوجيهات مباشرة من قبل المسئولين الإنجليز تارة ، وتارة أخرى من وراء ستار عن طريق أياديهم الخفية ، لتحقيق أطماع انجلترا السياسية فى إيران ، وحتى تكون صاحبة المكانة الأولى والنفوذ الأوسع فيها بلا منازع .

المبحث الخامس

معاهدة عام ١٩٠٧ م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية

معاهدة عام ١٩٠٧ م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية

مقدمات المعاهدة

تزايدت المخاوف الإنجليزية من تنامى القوة العسكرية الألمانية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، لذا سعت انجلترا لتهيئة المجال فى عدة عواصم أوربية للاتفاق سراً مع بعض الدول ، وانتهت مساعى وزير خارجيتها آنذاك – اللورد ساليسبورى – بعقد مؤتمرى اسطنبول (عام ١٨٧٦م) وبرلين (عام ١٨٧٨م) لتظفر انجلترا بما يلى :

١- اجتذاب الحكومة العثمانية تجاهها .
٢- إيجاد العداء بين ألمانيا وروسيا .
٣- احتلال جزيرة قبرص.
٤- حرمان الروس من حصاد ثمار حروبهم مع الدولة العثمانية عام ١٨٧٧م .
٥- الحيلولة دون تقدم الجيوش الروسية فى تركستان وأفغانستان . (١)

وحققت انجلترا المكاسب السالفة الذكر فى ظل وجود التعاون المؤقت بينها وبين حكومة بيسمارك فى ألمانيا ، وما أن تنحى بيسمارك عن الساحة السياسية فى أوروبا (عام ١٨٩٠م) ، وسعى خليفته – وليم الثانى– لإعداد قوة بحرية للحفاظ على التجارة الألمانية حتى زاد القلق الإنجليزى ، وعرضت الحكومة الإنجليزية على الإمبراطور الألمانى عام ١٨٩٩ م فكرة الاتحاد والتحالف بين الدولتين إلا أنه رفض ، فهددته الحكومة الإنجليزية بإمكانية اتحادها مع روسيا فى القارة الأسيوية . (٢)

ونلاحظ من الحدث السابق أن أول فكرة تم إعلانها للاتحاد بين روسيا وانجلترا ترجع إلى عام ١٨٩٩ م ، حيث مالت انجلترا فى تلك الفترة إلى

---

(١) محمود – محمود – روابط سياسى ايران ..... ، ج ٧ ، ص ٣٢٤ ، ص ٣٢٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

الاتحاد مع روسيا وفرنسا ضد عدوهم المشترك ألمانيا ، وتم تحقيق هذه الخطوة عملياً في غضون عام ١٩٠٤م . (١)

أثناء ذلك ، كانت الخارجية البريطانية تتحين الفرصة من آن لآخر وتطرح على المسئولين الروس فكرة تقسيم إيران فيما بينهما ، ولم تحظ هذه الفكرة بالقبول لدى روسيا لأنها كانت تسيطر على مناطق شاسعة من إيران ، فضلا عن نفوذها السياسي في البلاط الإيراني ، ومع إدراك الإنجليز لتلك الحقيقة ، ومع وقوفهم التام على نوايا روسيا الحقيقية تجاه الخليج الفارسي وخطتها من وراء طرح مشروع مد الخط الحديدي فيما وراء بحر الخزر حتى چاه بهار – على الخليج الفارسي – وتوجيه سفنها التجارية إلى تلك المنطقة ، وسياستها في زيادة عدد القنصليات التابعة لها في المدن الإيرانية ، راح الإنجليز يذكرون أولي الأمر في إيران بأن انجلترا لن تغض الطرف عما كان لها من مكانة في إيران ، وأنها لن تسمح للإمبراطورية الروسية بتشكيل قاعدة عسكرية أو بحرية لها على الخليج الفارسي . وأصدرت الحكومة الإنجليزية بياناً خاصاً بذلك ، أوردت فيه :

" تعتبر الحكومة الإنجليزية أن إقرار أية قاعدة عسكرية أو بحرية في الخليج الفارسي من قبل أية دولة هو إجراء يعادي المصالح البريطانية في المنطقة ، وعليه سوف تقاوم بريطانيا مثل هذا الإجراء بكل ما لديها من قوة". (٢)

وأتبعت ذلك بإرسال مستشاريها في كافة التخصصات السياسية والعسكرية والاقتصادية إلى منطقة الخليج الفارسي الذي صار تحت مراقبة البريطانيين بشكل تام ، كما سعت الحكومة البريطانية إلى زيادة عدد القنصليات التابعة لها في مدن إيران ، وتمت كل هذه الإجراءات من قبلها بسبب خشيتها من التعاون الروسي الألماني للسيطرة على الخليج ، وفي الوقت نفسه كان

---

(١) محمود – محمود – روابط سياسي ايران .... ، ج ٨ ، ص ١٠٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١١٩ .

المسئولون فى كل من انجلترا وروسيا يتباحثون حول الموضوعات المتعلقة بهما فى آسيا .

ومع هزيمة روسيا فى حربها مع اليابان (عام ١٩٠٥م) بدأ الاتجاه نحو التقارب الروسى الألمانى ، إلا أن مسئولى انجلترا وفرنسا حالوا دون إتمام ذلك، وأرسلت الحكومة البريطانية إلى صدر روسيا الأعظم – الكونت ويت – تدعوه لقبول الاتحاد بين روسيا وانجلترا وتصفية جميع المشاكل العالقة بينهما بشأن إيران والدولة العثمانية وأفغانستان والتبت ، إلا أن الصدر الأعظم الروسى رفض ذلك رغبة منه فى التحالف مع ألمانيا . وفى أواخر عام ١٩٠٥م تولى السير ادوارد گراى وزارة الخارجية البريطانية وسعى حثيثا لإقرار التحالف بين البلدين لاعتقاده بأن التواجد الروسى فى اسطنبول أفضل بكثير من التواجد الألمانى فى الخليج الفارسى .

ومع تولى ايزولسكى وزارة الخارجية الروسية فى مايو ١٩١٦م ، أعلنت إحدى الصحف الصادرة فى لندن فى مقال لها بتاريخ ١٩ مايو أن شروط الاتحاد بين روسيا وانجلترا قد اكتملت إلى حد كبير ، وأن المباحثات التى كانت تدور فى هذا الشأن قد انتهت ، وأن هذا الاتحاد يهدف إزالة الخلاف بين البلدين بشأن الدولة العثمانية وإيران وأفغانستان والتبت .[١]

واستفسرت الحكومتان الإيرانية والألمانية من وزارة الخارجية الروسية حول صحة هذا الخبر ، وكذبه ايزولسكى ، وهذا ما أكد عليه أيضاً السير ادوارد گراى فى البرلمان الإنجليزى فى جلسته المنعقدة فى ٢٢ مايو ١٩٠٦ م .[٢]

وعلى الرغم من ذلك ، استمرت المباحثات السرية حول المسائل العالقة بين البلدين ، حتى أقر وزير الخارجية الروسى بعدم تعرض بلاده للمصالح البريطانية فى الخليج الفارسى فى بيان تم الإعلان عنه فى الصحف يوم ٢٩

---

(١) على اصغر شيم : ايران در دورهء سلطنت قاجار ، ص ٤٧٨ ، ص ٤٧٩ .
(٢) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ... ، ص ٥ .

أغسطس ١٩٠٧م ، وتم التوقيع على اتفاقية التحالف بين روسيا وانجلترا فى ٣١ أغسطس من نفس العام .

بنود الاتفاقية وآثارها

تعهدت الحكومة البريطانية فى هذه الاتفاقية على عدم الحصول على امتياز سياسى أو تجارى لها أو لأحد رعاياها فى الخط الممتد من قصر شيرين ويمر من إصفهان ويزد وخوان وينتهى عند نقطة على الحدود الإيرانية فى التقاطع مع الحدود الروسية والأفغانية ، كما تتعهد بعدم إبداء أية معارضة إذا ما قامت روسيا بالحصول على هذه الامتيازات فى المناطق المذكورة .

كما تعهدت الحكومة الروسية بعدم الحصول على أية امتيازات سياسية أو تجارية لها أو لأحد رعاياها فى الخط الممتد من حدود أفغانستان ويمر من گازيك وبيرجند وكرمان وينتهى فى ميناء عباس ، كما تتعهد بعدم إبداء أية معارضة إذا ما قامت انجلترا بالحصول على هذه الامتيازات فى تلك المناطق .

كما تم الاتفاق على عدم أحقية إيران منح أية امتيازات لأجنبى فى المناطق المذكورة عاليه دون موافقة الحكومتين الروسية والإنجليزية ، وأن يتم تسديد أقساط قرض البنك الإمبراطورى – كما كان فى السابق – من عوائد جمارك إيران فى فارس والخليج الفارسى ، وكذلك من عوائد صيد الأسماك على السواحل الإيرانية فى بحر الخزر وعوائد البريد والبرق.(١)

وعلى ما سبق تم تقسيم إيران إلى منطقتى نفوذ مع الإبقاء على منطقة محايدة فى الخط الفاصل بينهما . وظلت الحكومة الإيرانية فى منأى عن تفاصيل هذه الاتفاقية حتى تم الإعلان عنها ، وصاحب ذلك ظهور ردود أفعال متباينة بين مؤيد ومعارض فى الخارج والداخل ، حيث أرسل الإمبراطور البريطانى – ادوارد السابع – ونظيره الروسى – نيكولا الثانى – إلى السفير البريطانى فى

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهء سلطنت قاجار ، ص ٤٨٠ ، ص ٤٨١ .

بطرسبورج – نيكولسن – يثنيان على مهارته وحنكته السياسية فى إتمام هذه المعاهدة . وأعرب رئيس الوزراء الفرنسى عن رضاه التام عن الاتفاقية لأنها – من وجهة نظره – تنهى مرحلة الخلاف الدائر بين روسيا وانجلترا حول آسيا.[1] وعلق السير ادوارد گراى على الاتفاقية فى البرلمان الإنجليزى بقوله :

" إن المعاهدة التى تمت بين روسيا وانجلترا تزيل أى نوع من سوء الظن لدى الطرفين بشأن إيران دون أن يلحق ذلك الضرر بمصالحنا فى المنطقة. ونحن الآن نأمن على الحدود الهندية حيث تم قطع يد الروس عن المناطق الجنوبية . كما أن انجلترا ملتزمة بالقضاء على أى نوع من الخلل الذى يؤثر على نفوذ روسيا فى الشمال " . [2]

ورغم تصاريح المسئولين السابقة المؤيدة للاتفاقية ، إلا أن ثمة أصوات فى الخارج كانت تعارض الاتفاقية منها على سبيل المثال صوت المستشرق الإنجليزى الشهير ادوارد براون الذى أدان الاتفاقية بشدة ، واعتبرها سبباً وراء تغيير نظرة الإيرانيين تجاه الإنجليز والحكومة الإنجليزية التى ساندتهم ضد الاستبداد ونشرت بينهم مفاهيم الحرية . [3] ونشر رسالة بشأن هذه الاتفاقية ينتقد فيها سلوك مسئولى روسيا وانجلترا بشأن تقسيمهما الأراضى الإيرانية والقضاء على استقلال تلك الدولة العريقة ، وطالب الأحرار الإنجليز بدعم إيران واتخاذ إجراءً مناسباً إزاء الحكومة الروسية . [4]

نعم لقد كان ادوارد براون محقاً فى حديثه عن تأييد انجلترا لثورة الشعب وحثه على المطالبة بالحياة النيابية وتشكيل المجلس الوطنى والتمتع بالحرية السياسية ، إلا أنها قامت بذلك كله مع استفحال النفوذ الروسى فى

---

(١) محمود – محمود : تاريخ روابط سياسى..... ، ج ٨ ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٦ .
(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ٢٨٦ . نقلاً عن روزنامهٔ حبل المتين ، شمارهٔ ٢٢ ، سال ١٥ .
(٣) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٤٨٢ .
(٤) مهدى مكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٣ ، ص ٦٤٥ .

البلاط الإيرانى ، وكانت تبغى من ورائه النفاذ أكثر داخل المجتمع الإيرانى وارتكاب جرائمها فى إيران بأيادٍ بيضاء . وحينما اقتضت مصلحتها السياسية- فى فترة لاحقة - التقارب من روسيا ، طعنت الشعب الإيرانى من الخلف ، وعقدت المعاهدة المذكورة ، وارتضت ذلك الجزء الصغير نسبياً فى شرق إيران وجنوبها الشرقى نصيباً لها لأنها كانت تسيطر بالفعل على مناطق أخرى كخوزستان بواسطة نفوذ شركة النفط الإيرانية الإنجليزية .

أما فى الداخل ، فقد ثار الشعب الإيرانى واعترضت المحافل الوطنية بمجرد أن بلغت أنباء هذه الاتفاقية مسامعهم ، ورغم تأجج المشاعر الوطنية المعارضة للاتفاقية فى الشارع الإيرانى ، إلا أننا لم نجد اعتراضاً أو احتجاجاً رسمياً من قبل أولى الأمر فى الدولة باستثناء ثلاثة منهم . الأول هو ميرزا مهدى خان علائى - سفير إيران فى لندن - ولم يكن اعتراضه على الاتفاقية فى حد ذاتها بل أنه اعتبرها حائلاً دون صدام القوتين العظمتين فى إيران ، بيد أنه رأى ضرراً فى بعض بنودها ، وكتب إلى وزير الخارجية الإيرانى يدعوه إلى إظهار القوة والاعتراض على بعض البنود خاصة فيما يتعلق بعدم أحقية إيران فى منح الامتيازات فى المناطق الواقعة تحت نفوذ كل من روسيا وانجلترا والسيطرة على الجمارك .

والشخص الثانى هو مرتضى خان ممتاز الملك - سفير إيران فى أمريكا - حيث أبدى رأياً أكثر حدة من سابقه ، وشبه روسيا وانجلترا بلصين قاما بسرقة منزل أحد الأشخاص (إيران) ، ثم عقدا شراكة فيما بينهما وطلبا من صاحب المنزل الموافقة عليها ، وأضاف :

" إن الهدف من وراء هذه الاتفاقية لا يخرج عن شقين ، إما أن يكون لكل من الدولتين أغراض باطنية فى إيران مستقبلاً وتريدان تحقيقها بطرق دبلوماسية ، وإما ألا يكون لهما ذلك . ولو صح الأمر الأول ، فإيران ليست مضطرة على الموافقة ، وإن صح الأمر الثانى ، وكانتا ترغبان فى استقلال

. إيران ، فيجب على الأخيرة عدم الموافقة على الاتفاقية وإلا ستكون سبباً لتعاسة الدولة والشعب " .

أما الاعتراض الثالث فكان من قبل ميرزا ملكم خان – سفير إيران في روما – وقد أرسله إلى وزارة الخارجية الإيرانية أثناء تقديم استقالته ، حيث قال :

" لقد فتحت اتفاقية التقسيم فيما بين روسيا وانجلترا أبواب الأسى والأسف في وجهي ... والآن ، حيث لم يُبق المفسدون في إيران على حاجتنا إلى السفارة ، أطلب من صاحب الجلالة أن يطلق سراحي من قيد هذه السفارة بأسرع ما يمكن " . (١)

وإزاء ثورة الأهالي واعتراض الأحرار في إيران ، أرسل السفير الإنجليزي في طهران – السير سيسيل اسپرنيگ رايس – إلى وزارة الخارجية الإيرانية في ٢٤ سبتمبر ١٩٠٧ م يقول :

" لقد نما إلى علمنا رواج الشائعات في إيران بأن ثمة اتفاقية أبرمت بين انجلترا وروسيا يتم بمقتضاها تدخل هاتين الدولتين في إيران وتقسيمها فيما بينهما . ونحن نحيطكم علماً بأن المباحثات بين الدولتين كانت متباينة تماماً عما تم ذكره ... وقد لخص جناب السير ادوارد گراي مفاد مباحثاته مع وزير الخارجية الإيراني – مشير الملك – ونظيره الروسي – ايزولسكي – في نقطتين أساسيتين ، أولاهما : لا يحق لكل من روسيا وانجلترا التدخل في شئون إيران الداخلية إلا إذا لحق الأذى بأموال رعاياهما وأرواحهم . والأخرى : إن المباحثات بين كل من روسيا وانجلترا كانت بهدف عدم ظهور المشاكل بينهما فيما بعد بشأن إيران ، وتستطيع إيران أن تدير أمورها بنفسها ... إنها اتفاقية بين دولتين أوربيتين تُراعي فيها المصالح الإيرانية تماماً ، وهي قائمة على

---

(١) علي اكبر ولايتي : تاريخ روابط خارجي ايران ... ، ص ٢٤ ، ص ٢٥ .

ضمان استقلال إيران وسيادتها على أراضيها ، وتمكنها من الحصول على دعم جارتيها القويتين بما يحقق الرقى والإصلاح فى المجتمع الإيرانى " . [1]

وواضح من حديث السفير الإنجليزى سيسيل إلى أى مدى كان تلاعبه بالألفاظ لتهدئة الرأى العام ، لأن الأحداث التى تلت هذه الاتفاقية أثبتت عكس ما ذكره تماماً ، فلم تؤمن الاتفاقية استقلال إيران ، ولم تمنع تدخل الساسة الأجانب فى الخاص من شئونها .

وأياً ما كان ، فقد تم عرض موضوع الاتفاقية على المجلس الوطنى الإيرانى ورفضها الأعضاء بالإجماع ، وأعلن الأحرار عن فرط استيائهم تجاه انجلترا التى نالت من قبل المكانة الرفيعة لديهم ، إلا أنها ظهرت الآن تفصح عن نواياها الحقيقية وتكشر عن أنيابها لتشارك روسيا فى غيها . وأرسلت السفارة الإنجليزية ثانية إلى وزارة الخارجية الإيرانية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠٧ م تسترضى الأحرار ، وتقول :

" لن يكون لعقد هذه الاتفاقية أية أضرار على حرية البلاد واستقلالها ، وسوف تكف روسيا عن التدخل فى شئون إيران الداخلية ".[2]

وحقيقة الحال ، إن هذه الاتفاقية كانت وبالاً على إيران ، وعلى عكس تصاريح السفير الإنجليزى ، سعت انجلترا من بعد إلى استرضاء حليفتها روسيا، وولت وجهها عن أحرار إيران المطالبين بالحياة النيابية ، ولم تبد معارضتها لهم فقط ، بل – كما شاهدنا – أطلقت يد الروس – حتى قيام الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧م – فى إيران ليقوموا بشتى أنواع الفساد . وسوف نرى فى هذا المقام أية نكبات حلت بالشعب الإيرانى على يد الروس وعمالهم بتأييد انجلترا الباطنى فى أعقاب إبرام هذه الاتفاقية ، وقد تمت هذه العمليات بمهارة فائقة بحيث لم يدرك الشعب الإيرانى ولا حكومته ضلوع أيادى

---

(١) مهدى مكلزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، ج٣ ، ص ٦٧٠ .

(٢) احمد كسروى : تاريخ مشروطهء ايران ، ج ٢ ، ص ٤٦١ .

انجلترا الخفية فى الأمر ، بل ولجأت الحكومة الإيرانية إلى انجلترا فى بعض الأمور مطالبة إياها بالتدخل والبحث عن حل . وبدا واضحاً فى تلك الفترة أن الروس كانوا درعا لسياسة انجلترا فى إيران دون أن يعى الساسة الروس الهدف الحقيقى لها . وحرى بنا فى هذا الموضع أن نعرض لبعض الأحداث التى وقعت بعد إبرام الاتفاقية المذكورة ، والتى بدا فيها جلياً مدى تسلط الدولتين الاستعماريتين على مقاليد الأمور فى إيران ، وكيف كان تدخلهما الصارخ ونقضهما الواضح لاستقلال إيران وسيادتها على أراضيها . من هذه الأحداث وأولها كان قصف المجلس الوطنى بالمدافع – كما تم ذكره سالفاً – ومع افتتاح المجلس الثانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٠٩م واجه موضوع الاستدانة من الخارج ، وطالبت الحكومة الإيرانية اقتراض مبلغاً بقيمة ٢ ١/٢ مليون طومان من روسيا وانجلترا ، وردت الدولتان بأنهما على استعداد لإقراض إيران مبلغ ٤٠٠ ألف ليرة انجليزية فقط بالشروط التالية :

١- يتم إنفاق المبلغ المقترض بموافقة الحكومتين الروسية والإنجليزية .
٢- يتم إنفاق المبلغ المقترض تحت إشراف لجنة مختلطة من الأوربيين والإيرانيين .
٣- تشكيل قوة عسكرية تحت إدارة المسئولين الأجانب الذين يتم اختيارهم بموافقة كل من روسيا وانجلترا .
٤- عدم منح امتياز خطوط السكك الحديدية إلا عن طريق روسيا وانجلترا.
٥- منح امتياز الملاحة فى بحيرة أرومية إلى الروس .
٦- يتم دفع أقساط القرض من عوائد دار سك العملة والجمارك . (١)

وعلى هذا النحو فرضت الدولتان شروطهما على إيران بما يحقق لهما المكاسب السياسية والاقتصادية ، واعترض المجلس الوطنى على الشروط السالفة الذكر ، وعزمت الدولة على اقتراض ٥٠٠ ألف ليرة انجليزية من إحدى المؤسسات الدولية بضمان عوائد دار سك العملة ومعادن النفط ، فقدمت

---

(١) محمود – محمود : روابط سياسى .... ، ج ٨ ، ص ٢١٧ .

حكومتا روسيا وانجلترا مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية فى فبراير ١٩١٠ م وقامتا بتهديد إيران بأنه لا يحق لها رهن أية مصادر للمال لديها مقابل الاقتراض وفقاً لما تنص عليه بنود معاهدة ١٩٠٧ م بين روسيا وانجلترا.

وثمة حدث آخر تم آنذاك كان البداية لتشكيل شرط الجنوب بوساطة الساسة الإنجليز ، فلم يكن مداد رسالة السفير الإنجليزى سيسيل قد جف بعد (التى تعهد فيها بعدم تدخل الدولتين فى شئون إيران بعد إبرام المعاهدة) حتى قدمت الحكومة الإنجليزية إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية فى ١٦ أكتوبر ١٩١٠م تطالبها فيه بالقيام برد فعل مناسب إزاء اضطرابات الجنوب وانعدام الأمن هناك، واقترحت ما يلى :

" لو لم يتم استتباب الأمن فى الطرق التجارية فى جنوب إيران بالشكل الذى ترتضيه انجلترا خلال ثلاثة أشهر ، ستتولى الحكومة البريطانية هذه المهمة بنفسها بواسطة قوة يتراوح عددها من ١٠٠٠ : ١٢٠٠ جندى تحت قيادة هندية انجليزية ، وسوف يتم الإنفاق على هذه القوة بإضافة ١٠% على قيمة جمارك الواردات فى موانئ الجنوب الإيرانى، وكذلك من عوائد ضرائب ولاية فارس " . (١)

وعلى هذا النحو قامت انجلترا – التى اعترفت من قبل باستقلال إيران – تفرض على الحكومة الإيرانية تحقيق الأمن لطرقها التجارية وإلا تدخلت قواتها فى الجنوب بذريعة الحفاظ على تجارتها . بل والأدهى من ذلك تقوم الحكومة الإيرانية بالإنفاق على هذه القوة ، كما أعطت لنفسها الحق فى تعديل الرسوم الجمركية وفق هواها لتغطية تكاليف قوتها العسكرية ، ومن حسن الطالع أن جاء رد وزير الخارجية الإيرانى – حسين قلى خان نواب – حاسماً قاطعاً حيث استخدم لغته الدبلوماسية وأرجع التقصير فى أمن الطرق إلى عمال

---

(١) محمود – محمود : روابط سياسى .... ، ج ٨ ، ص ٢٢٧ .

كل من روسيا وانجلترا وبثهم القلاقل فى البلاد ، كما رفض اقتراح انجلترا الخاص بزيادة الرسوم الجمركية ، واعتبر ذلك حقا مطلقاً للحكومة الإيرانية . وردا على إدعاء انجلترا بإلحاق الأذى والضرر على تجارتها بسبب عدم توفر الأمن والأمان فى الجنوب ، عقد وزير الخارجية الإيرانى مقارنة بنسبة أرباح انجلترا فى هذا العام مع ما حققته من أرباح فى الأعوام الماضية وأثبت أن قيمة الأرباح كانت فى تزايد وليست على العكس كما يدعون . (١)

ولم تتوقع انجلترا مثل هذا الرد ، وآثرت التزام الصمت ، إلا أنها جعلت تحث الروس ضد حسين قلى خان حتى اضطر فى النهاية إلى تقديم استقالته.

ومن الأحداث الأخرى التى كان لها الذيوع آنذاك ويتضح فيها جلياً مدى التدخل السافر لكل من روسيا وانجلترا فى الخاص من شئون إيران، وعدم رغبة كلتا الدولتين فى الإصلاح داخل إيران ، قضية مستر شوستر الأمريكى . فمع تأزم الأوضاع المالية وافق المجلس الإيرانى على استقدام استشاريين من أمريكا لتنظيم المالية على الرغم من معارضة روسيا ، ووصل الوفد الاستشارى إلى طهران فى ٧ مايو ١٩١١م برئاسة مورجان شوستر الذى مُنح سلطات واسعة لتنظيم المحاسبات الحكومية وتنسيق مالية الدولة ، ولاحظ شوستر تهرب الممولين من دفع الضرائب إلى الدولة وعزم على تشكيل قوة عسكرية خاصة تتبعه مباشرة أطلق عليها اسم "قوات جاندارم الخزانة" تتألف من عشرة من الأجانب وخمس وثلاثين إيرانياً على أن يتولى قيادتها الميجور استوكس(٢) الملحق العسكرى بالسفارة الإنجليزية. (٣)

---

(١) محمود – محمود : روابط سياسى..... ، ج ٨ ، ص ٢٢٧.

(2) Major C.B. Stokes.

(٣) مورجان شوستر : اختناق ايران ، طبع بمبى ، عام ١٣٤٠ ش ، ص ٦٠ ومابعدها.

وعلى الفور هبت روسيا تعترض على تعيين أحد الضباط الإنجليز على رئاسة هذه القوة فى المنطقة التى تقع ضمن نفوذها ، وعدت ذلك مناقضاً لبنود اتفاقية عام ١٩٠٧م ، واتهمت استوكس بمؤازرته للوطنيين فى إيران المعادين لروسيا – نظراً لسماحه لهم باللجوء فى السفارة الإنجليزية أثناء قصف المجلس الوطنى بالمدافع – وخشى وزير الخارجية البريطانى – ادوارد گراى – من توتر العلاقات بين روسيا وانجلترا ، وأرسل إلى سفيره فى طهران – السير جورج باركلى – يطلب منه إطلاع استوكس بعدم إمكانية قبوله فى أية وظيفة فى الحكومة الإيرانية نظراً لأنه يعمل فى خدمة الجيش الإنجليزى ، فقدم استوكس استقالته من الخدمة ، وهذا ما أغضب السفير الروسى الذى أرسل بدوره إلى الحكومة الإيرانية فى ١٩ أغسطس ١٩١١م يعترض على تعيين استوكس قائداً على قوات جاندارم الخزانة ، وهدد بقيام روسيا بإجراء يحفظ لها مصالحها فى الشمال. (١)

ومع هذا التهديد الصريح بادرت الحكومة الإنجليزية تعلن عدم قبولها استقالة الميجور استوكس استرضاءً لروسيا . وتوجه شوستر إلى السفير الروسى فى محاولة منه لإقناعه بما عزم عليه ، ووعده بأنه سيقوم بإرسال استوكس إلى شيراز بعد توليه هذه المهمة بستة أشهر ، فأرسل السفير الروسى إلى وزارة خارجيته لعرض الأمر على القيصر – نيكولا الثانى – إلا أنه رفض. (٢)

وبذلك تم إغلاق ملف الميجور استوكس فى ٨ سبتمبر ١٩١١م ، وتابع شوستر جهوده فى تنظيم المالية ، وعهد بالمسئولية إلى رؤساء الإدارات ، وأمنّ وصول الضرائب بشكل صحيح ، وانتظم فى دفع الرواتب إلى موظفى الدولة ، كما استرضى أفراد الجيش وحقق بعض الهدوء النسبى فى أرجاء الدولة ثم أعد لائحة خاصة بوجوه إنفاق القرض التى

---

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٨٦٨.
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦٩.

حصلت عليه الحكومة الإيرانية من البنك الإمبراطورى قبل قدومه إلى إيران بخمسة أيام ، وتم تعيينه رئيساً للخزانة العامة لإيران بموافقة المجلس الوطنى. (١)

قام شوستر بالأعمال السابقة على مرأى ومسمع من الروس والإنجليز، واستاءت انجلترا لذلك لأنها لم تبغ تنظيم المالية فى إيران لأن ذلك سيؤدى إلى خروج إيران من تحت سطوتها ، لذا حثت روسيا على اتخاذ موقفاً مضادا لتواجد شوستر فى إيران ، فتذرعت الحكومة الروسية بحجة واهية ألا وهى مصادرة ممتلكات شعاع السلطنة – أخو محمد على شاه المخلوع – وقدمت إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١١م تهدد فيه بقطع العلاقات ما لم يتم إلغاء المصادرة وتسليم ممتلكات شعاع السلطنة إلى الروس وتقديم الاعتذار عما بدر فى حق موظفى السفارة الروسية. (٢)

وقامت روسيا بالفعل بقطع علاقتها السياسية مع إيران ، ووجهت بجيوشها إليها ، وراجت الشائعات آنذاك حول تهديد الروس لجيلان ، ولجأت الحكومة الإيرانية إلى انجلترا ، فأوصى السير ادوارد كراى بقبول المطالب الروسية وتقديم الاعتذار ، وخنع وزير الخارجية الإيرانى للتوصية، وتوجه على رأس وفد إلى السفارة الروسية وقدم الاعتذار المطلوب فى ٢٤ نوفمبر ١٩١١م ، وقام شوستر باستدعاء قواته من أملاك شعاع السلطنة. (٣)

وإزاء هذا الرد المسالم من قبل إيران ، أرسلت روسيا إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية تهدد فيه صراحة بمتابعة زحف الجيوش الروسية إلى

---

(١) بيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ....، ج١، ص٢٩٤.

(٢) توجه اثنان من موظفى السفارة الروسية إلى منزل شعاع السلطنة أثناء مصادرة أملاكه وقاما بسب أفراد قوات الجاندارم التابعة للخزانة ، ولما فشلا فى إيجاد فتنة ادعيا أنه تم إهانتهما وتهديدهما من قبل هذه القوات.
(المرجع السابق ، ص ٣٠٤).

(٣) مهدى ملكزاده : تاريخ انقلاب مشروطيت .. ، ج٧، ص ١٤٥٣ ، ١٤٥٤.

قزوين ما لم تتلق الحكومة الروسية رداً شافياً خلال ثمان وأربعين ساعة على المطالب التالية :

١- عزل مورجان شوستر من الخدمة فى الحكومة الإيرانية.

٢- عدم استخدام أى خبير أجنبى دون استشارة الحكومتين الروسية والإنجليزية وموافقتيهما.

٣- تعويض الحكومة الروسية عما أنفقته على سحب جيوشها إلى إيران. (١)

وحاولت انجلترا أن تظهر فى صورة حمامة السلام بين الجانبين وسعت لإقناع الحكومة الإيرانية بقبول الإنذار الروسى ، ومدت روسيا فترة الإنذار بناءً على الوساطة الإنجليزية ، إلا أن المجلس الوطنى الإيرانى رفض المثول للإنذار الروسى فى إحدى جلساته (فى الأول من ديسمبر عام ١٩١١م) ، وأمر رجال الدين بمقاطعة البضائع الروسية والإنجليزية ، وكف الأهالى عن التعامل مع البنك الإمبراطورى وعمت المظاهرات كافة الأرجاء. (٢)

واستمرت الأوضاع على هذا النحو ، وتقدمت الجيوش الروسية وتمكنت من احتلال تبريز فى ٢١ ديسمبر ١٩١١م ، ثم زحفت نحو طهران مما أدى إلى قيام الحكومة الإيرانية بإعلان قبول الإنذار الروسى فى ٢٤ ديسمبر ١٩١١م رغم اعتراض المجلس الوطنى ، وغادر شوستر طهران فى ١١ يناير ١٩١٢م متجهاً إلى ميناء انزلى ومنه إلى أوربا. (٣)

وكان هذا الحدث أحد نتائج معاهدة ١٩٠٧م التى مكنت كل من الدولتين الاستعماريتين – روسيا وانجلترا – من بسط نفوذهما السياسى والاقتصادى بل

---

(١) مورجان شوستر : اختناق ايران ، ص ١٦٥.

(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ٢٤٦.

(٣) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران .. ، ج١، ص ٣٠٨.

والعسكرى أيضاً على نحو ما رأيناه ، وخرج شوستر رغماً عن الحكومة الإيرانية من الخدمة لديها نتيجة لسياسة الوفاق الروسى الإنجليزى والتى نشاهد ملامحها أيضاً فى الفترة اللاحقة المواكبة لنشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ، حيث بدأت فترة جديدة من تاريخ إيران فى ظل الصراع العالمى بين دول الحلفاء ودول المحور على نحو ما سنشاهده فى المبحث التالى .

المبحث السادس

النفوذ البريطانى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

النفوذ البريطانى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

يدور الحديث فى هذا المبحث من خلال أربعة محاور شكلت مجموع الأحداث التى وقعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى وآثارها على إيران ، هذه المحاور هى :

أ- التمهيدات التى أفضت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى.
ب-الحرب العالمية الأولى ونتائجها فى إيران.
ت- تشكيل الحكومة الوطنية وتنامى النفوذ البريطانى - الروسى فى إيران.
جـ- اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وانجلترا.

أولاً : التمهيدات التى أفضت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى

تعود أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى الأوضاع التى كانت تدور فى أوربا فيما بين عامى ١٨٧١: ١٩١٤م . ففى أعقاب هزيمة فرنسا من روسيا (١٨٧٠ : ١٨٧١م) ظهر بيسمارك على المسرح السياسى فى ألمانيا مما كان له عظيم الأثر فى تقوية ألمانيا ونهضتها دفعة واحدة بشكل أزعج جيرانها . ورغبت ألمانيا آنذاك فى الاستفادة من هزيمة فرنسا ، لذا عقد بيسمارك المعاهدات مع بعض الدول كى يقطع الطريق عليها، وأول ما سعى إليه هو إغلاق أبواب فيينا وبطرسبورج فى وجهها ، حيث عقد اتحاداً ثلاثيا بين ألمانيا والنمسا وروسيا فى شهر سبتمبر من عام ١٨٧٢م.(١)

ولم يكتف بيسمارك بالكتلة التى أوجدها فى وسط أوربا ، بل زاد عليها جداراً قوياً ، وأبرم معاهدة دفاعية بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا فى ٢٠ مايو عام ١٨٨٢م . كما أبرم معاهدة أخرى مماثلة بين ألمانيا والنمسا ورومانيا فى

---

(١) بهرام مستقيمى : دگرگونى نظام بين المللى ، تسلط جهانى اوربا وارزشهاى اوربای ١٨١٥: ١٩١٤م ، تهران ١٣٧٣ش ، ص ١٨١.

العام التالى. [1]

وعلى هذا النحو ضمن بيسمارك حياد روسيا أثناء عراكه مع فرنسا ، كما ضمن عدم تدخل ألمانيا والنمسا إذا ما دخلت روسيا فى حرب ضد بريطانيا، وأخرج بريطانيا من عزلتها وأعطى لها أهمية خاصة بدخولها معه فى هذا التحالف ونجح فى إغلاق أبواب روما فى وجه فرنسا، بينما دعم مركز ألمانيا واطمأن إلى عدم فتح جبهات جديدة ضده فى حالة الحرب ضد فرنسا.

وظل بسيمارك فى سياسته الداعية إلى استقرار السلام فى أوربا إلى أن تم توقيع الاتفاق السرى بين روسيا وألمانيا فى يونيه عام ١٨٨٧م والذى تعهدت فيه ألمانيا بحماية روسيا فيما يتعلق بمسألة بلغاريا والدولة العثمانية ، وتعهدت روسيا فى المقابل بعدم مساندة فرنسا إذا ما نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا. [2]

ورغم معارضة بنود هذه الاتفاقية لبنود الاتفاقية المبرمة بين ألمانيا والنمسا فى ٢٤ مارس ١٨٨٧م ، والتى تتعهد فيها ألمانيا بحماية النمسا والدفاع عنها أثناء حروبها ضد روسيا ، إلا أن بيسمارك لم يول ذلك اهتماماً وكان جل همه الإبقاء على عزلة فرنسا. ومع تولى الإمبراطور الألمانى الجديد وليم الثانى (١٨٨٧ : ١٩١٨م) نجده يعترض على تجديد الاتفاقية بين روسيا وألمانيا مما أفضى إلى استقالة بيسمارك من الصدارة العظمى فى ١٨ مارس ١٨٩٠م . ولم تكن سياسة خليفته – كابريوى – على نفس الخط حيث نصح بإتباع سياسة جديدة وغض الطرف عن معاهدة التضامن مع روسيا بذريعة أنها تجر ألمانيا إلى الحرب ، كما أنها تمكن روسيا من إفساد علاقات ألمانيا مع النمسا وإيطاليا وبريطانيا . ووقع هذا الموقف الألمانى فى أنفس الروس وقعاً سيئاً ، وانتهزت فرنسا فرصة هذا التغيير فى السياسة الألمانية ، وتحركت من جديد للبطش بألمانيا وخطب ود روسيا وغيرها من الدول ، ونجحت فى الخروج

---

(١) عبد السلام حسنى : الحرب العالمية وأسبابها ، مصر ١٩٣٩م ، ج١، ص١٢.
(٢) بهرام مستقيمى : دگرگونى نظام بين المللى ...، ص ١٨٨.

من عزلتها التى فرضها عليها بيسمارك لأكثر من عشرين عاماً. [١]

حدث آنذاك أن وقع الصدام بين برلين ولندن بشأن المستعمرات وخاصة فى القارة الأفريقية ، فلم تكن بريطانيا تنظر بعين الرضا إلى اتساع النفوذ الألمانى فيما وراء البحار ، وكان موقف ألمانيا سيئاً بسبب وقوعها بين معسكرين معاديين لها – فرنسا وروسيا – لذا سعت إلى تحسين علاقاتها مع روسيا من جديد . ومرت السنون والعلاقات بين دول الوسط وروسيا على ما يرام إلى أن أظهرت بريطانيا عداءها تجاه ألمانيا عام ١٨٩٨م بسبب تنامى القوة البحرية الألمانية من جهة ، والتوسع فى نفوذ الألمان الاستعمارى من جهة أخرى. [٢] ومنذ ذلك الحين صارت أوربا ميداناً لعمليات ألمانيا ، وسعت بريطانيا لعقد مؤتمراً للبحث فى تخفيض عام للتسليح ، وكانت تبغى من وراء ذلك اتخاذ قرارات تمنع ألمانيا من زيادة قواتها البحرية. ومع إخفاق الإنجليز فى تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات الدولية ، تم تخابرهم مع برلين رأساً فى هذا الشأن. [٣] ولما باءت مساعيهم بالفشل توجهوا إلى اليابان ، وأبرمت معاهدة بين الجانبين فى عام ١٩٠٢م ، كما أبرمت الحكومة البريطانية معاهدة أخرى مع فرنسا عام ١٩٠٤م لوضع الحلول للعديد من الخلافات التجارية والاستعمارية بينهما. [٤]

ومنذ ذلك الحين ازدادت العلاقات سوءاً بين بريطانيا وروسيا إلى أن تم هزيمة الأخيرة من اليابان ، وسعت من بعد لحل مشاكلها مع بريطانيا ، وغيرت الدولتان من مسلكهما السياسى فى آسيا – ومن بينها إيران – لإحكام قبضتيهما فى مواجهة باقى الدول الأوربية ، وعقدتا فيما بينهما معاهدة ١٩٠٧م لتحديد مناطق نفوذ كل منهما فى إيران والموافقة على عدم التدخل فى التبت وقبلت روسيا نفوذ بريطانيا فى أفغانستان . كما تم التعاون بين بريطانيا وفرنسا منذ

---

(١) عبد السلام حسنى: الحرب العالمية وأسبابها ، ص ١٨ ، ١٩.
(٢) بهرام مستقيمى : دگرگونى نظام بين المللى .. ، ص ١٩٣.
(٣) عبد السلام حسنى : الحرب العالمية وأسبابها ، ص ٤١.
(٤) بهرام مستقيمى : دگرگونى نظام بين المللى ....، ص١٩٤.

عام ١٩٠٥م وعُرف منذ ذلك الحين الإتفاق الأوربى بين بريطانيا وفرنسا وروسيا فى مقابل الاتحاد الأوربى بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا . ومع تولى سازانوف وزارة الخارجية الروسية فى عام ١٩١٠م أبدى ميله للتقارب مع ألمانيا ، وعقد الحكومتان الروسية والألمانية معاهدة بوتسدام فى ٥ نوفمبر ١٩١٠م. ورغم أن بنود هذه المعاهدة لم تمس أوجه التعاون بين روسيا وبريطانيا صراحة بيد أن التقارب الألمانى الروسى كان من شأنه أن يقلل من قبضة انجلترا فى إيران بينما يدعم النفوذ الروسى فيها. (١)

هذا وقد تمكنت روسيا بإبرام هذه المعاهدة من منع أى إجراء محتمل من قبل امبراطور ألمانيا الذى اعترف رسمياً بمنطقة نفوذ روسيا فى إيران بموجب اتفاقية ١٩٠٧م والتى هيأت المجال تدريجياً وبصورة غير مباشرة لتغلغل النفوذ الاقتصادى والسياسى والعسكرى لألمانيا فى إيران. (٢)

وعمل سازانوف من بعد من أجل التقارب مع بريطانيا واليابان مع الحرص على الاحتفاظ بأفضل ما يمكن من العلاقات مع ألمانيا والنمسا والمجر. كما كان من أنصار التقارب أيضاً من الدولة العثمانية ودول البلقان كوسيلة من وسائل التغلغل المتزايد فى الشرقين الأسيوى والأروبى. (٣)

أعقب ذلك ظهور الأزمات فى دول البلقان فى الفترة ما بين عامى ١٩١٢ : ١٩١٣م وبدأت التشكيلات الأوربية تستعد بصورة توحى بحدوث معركة كبرى ، وظهرت الشرارة الأولى عند مقتل ولى العهد النمساوى – فرانس فرديناند – وزوجته فى سراييفو فى ٢٨ يونيه عام ١٩١٤م بيد أحد الثوار الصرب. وقد بادرت الحكومة النمساوية بإرسال إنذار شديد اللهجة إلى صربيا وكأنها كانت تتذرع بالحجة لنشوب الحرب التى سرعان ما اندلعت نيرانها بين الدولتين ، وقامت روسيا مساندة لصربيا وانضمت إليها كل من

---

(١) احمد كسروى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٢٢٤.
(٢) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ...، ج١، ص ٢٧١.
(٣) كمال مظهر أحمد : دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥م، ص٨٧.

بريطانيا وفرنسا واليابان ، بينما أيدت ألمانيا والدولة العثمانية النمسا. [١]

ثانياً : الحرب العالمية الأولى ونتائجها فى إيران

نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م بين دول الحلفاء (بريطانيا، وروسيا وفرنسا) ودول المحور (ألمانيا ، والنمسا ، والمجر والدولة العثمانية). ونظراً لموقع إيران الجغرافى،[٢] ونظراً لافتقادها الحكومة القوية القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ونظراً كذلك لافتقادها الجيش الوطنى القوى، [٣] كان من الطبيعى أن تصبح مسرحاً للصراع والنزاع أثناء الحرب رغم إعلان حكومتها – برئاسة مستوفى الممالك– فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٤م التزام إيران بالحياد أثناء الحرب ، وإصدار الشاه أوامره إلى جميع الحكام والمسئولين فى الجيش والدولة بالالتزام التام بحياد إيران والامتناع عن مناصرة أو عداء أى من الأطراف المتحاربة ومنع الحكومة الإيرانية حمل السلاح فى طهران للأفراد المدنيين. [٤]

ويذكر السيد أحمد كسروى أسباب صعوبة احترام هذا الحياد لسببين رئيسيين ، أولهما : احتلال الجيوش الروسية للمناطق الشمالية من إيران مما جعل العثمانيين يوجهون بجيوشهم إلى تلك المناطق . و الآخر : هو سوء مسلك الروس فى إيران وتأييد الإنجليز لهم مما زاد من سخط الإيرانيين تجاههم وميلهم إلى الدولة العثمانية وحلفائها. [٥]

---

(١) احمد كسروى : تاريخ هيجده ساله ٔ آذربايجان ، ص ٥٨٨.

(٢) حيث كانت ذات حدود مشتركة بين دولتين تقعان فى خندقى الحرب المتقابلين ، أى روسيا والدولة العثمانية.

(٣) تألفت قوة إيران العسكرية آنذاك من طائفتين ، الأولى : لواء القوزاق التى يشرف عليها الضباط الروس . والأخرى : كتائب الجاندارم ويتولى الإشراف عليها الضباط السويد وتقع تحت إدارة الضباط الإيرانيين.

(٤) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره ٔ دوم ، ص ١٦٣.

(٥) تاريخ هيجده ساله ٔ آذربايجان ، ص ٥٨٨، ٥٨٩.

ولإثبات صحة الحديث السابق كان لزاماً علينا الإشارة إلى بعض الإجراءات التى قامت بها الدول المتحاربة داخل إيران مما أدى إلى دخولها – رغما عنها – حلبة الصراع وميلها إلى الجانب الألمانى حكومة وشعبا.

فمع إعلان إيران حيادها لم يرتض الروس ولا الإنجليز هذا الحياد ، ورغبوا منها الوقوف الصريح إلى جانب دول الحلفاء ، وما أن ظهرت الحرب حتى شهدت المدن الإيرانية نشاطاً واسعاً من قبل الأطراف المتحاربة ، وتعرضت إيران للدسائس السياسية والإغارة العسكرية ، حيث بادرت روسيا عقب إعلان الحرب مباشرة باحتلال تبريز وأعقبتها بمدينة مشهد ، واعتبرت الدولة العثمانية أن وجود الجيش الروسى فى آذربايجان الغربية مما يهدد حدودها ، لذا وجهت بيوشها إلى الحدود الآذربايجانية الغربية وأغارت على كردستان وكرمانشاه للحيلولة دون تقدم القوات الروسية إلى العراق. (١)

فى حين بادر الإنجليز بإنزال فرقهم فى بوشهر ثم المحمرة بحجة حماية امتيازات النفط التى حصلوا عليها فى الجنوب الإيرانى. (٢) كما نشبت المعارك فى خوزستان بين القوات البريطانية والعثمانية ، وأعلن علماء النجف تأييدهم للعثمانيين مما دفع العديد من الإيرانيين إلى مناصرة الدولة العثمانية ، وانضم بعضهم إلى قوات تلك الدولة. (٣)

كما مالت كتائب الجاندارم الإيرانية إلى الألمان رغبة منها فى الخلاص من سيطرة القوتين الاستعماريتين – روسيا وانجلترا – لذا حاول البريطانيون حل هذه القوة وضمها إلى قوات القوزاق ، وامتنع مدير الخزانة – هنسن– عن تمويلها ، ولم يدفع رواتب الجند لعدة شهور ، واستفاد الألمان من ذلك ، وقدموا العون المادى اللازم لتلك الكتائب مما أدى إلى الخروج التدريجى لهذه

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ١٦٣، ١٦٤.
(٢) أحمد محمود الساداتى : رضا شاه پهلوى ونهضة إيران الحديثة ، القاهرة ١٩٣٩م ، ص ٣٠.
(٣) احمد كسروى : تاريخ هيجده سالهٔ آذربايجان ، ص ٦٢٥.

القوة من قبضة الحكومة الإيرانية وانضمامها إلى الصفوف المؤيدة لألمانيا. [1]

وحدث آنذاك أن وقعت الحكومتين الروسية والإنجليزية اتفاقية فيما بينهما فى ١٢ مارس عام ١٩١٥م لتعديل بنود الاتفاقية المبرمة بينهما عام ١٩٠٧م ، وتم بمقتضاها إزالة المنطقة المحايدة التى نُص عليها من قبل لتدخل ضمن نفوذ كل من روسيا وانجلترا ، حيث وقعت المنطقة الممتدة من كرمانشاه حتى بروجرد ، ومن كاشان حتى تربت حيدريه ، ومن طبس وجزء من قائنات حتى جام وباخزر وخواف تحت النفوذ الروسى . بينما وقعت المنطقة الممتدة من أراضى بختيارى وطرق خرم آباد وبروجرد وكرمان حتى قائنات وفارس وخوزستان وبلوجستان تحت النفوذ الإنجليزى . ولم يتبق لإيران سوى منطقة صغيرة فقط فى إصفهان ويزد. [2]

وبموجب الاتفاقية السابقة وقعت إيران بأكملها تحت سيطرة قوات القوزاق الروسية وشرطة الجنوب الإنجليزية ، وبذلك تمكنت روسيا من السيطرة التامة على العمليات العسكرية فى المناطق الشمالية والغربية من إيران ، ودخلت طهران ضمن منطقة نفوذها . وفى المقابل دخلت بقية المناطق المحايدة ضمن مناطق النفوذ البريطانى ، وعزمت الدولتان على تقوية قواتهما فى شمال شرق إيران خشية من إمكانية دخول أفغانستان الحرب ، كما أقامتا خطاً دفاعياً باسم " الحزام الشرقى " للحيلولة دون تقدم الجيوش الألمانية نحو الحدود الشمالية الشرقية لإيران أو نجاحها فى نقل الأسلحة عبر تلك الجهات.[3]

وقد وجهت روسيا – بموافقة الحكومة البريطانية – بقوة قوامها ١٥٠٠ جندى من قوات القوزاق من تبريز إلى قزوين وتقدمت حتى ينگ إمام، وتوجهت قوة روسية أخرى إلى انزلى للتمركز فى منطقة الكرج – أقرب نقطة إلى طهران – بذريعة الدفاع عن سفارات دول الحلفاء ، والمحافظة على أرواح

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، ص ١٦٤.
(٢) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران .... ج١، ص٧٣، ٧٤.
(٣) يحيى آرين پور : از صبا تا نيما ، تهران ١٣٥٧ ش ، جلد دوم ، ص ١٩٩.

أعضائها ، والحد من نشاط الألمان هناك ، وفرض حياد إيران عنوة ، خاصة بعد ما ذاعت الأنباء تفيد بقيام الألمان بإعداد قوة عسكرية فى طهران. (١)

وما أن اقتربت القوات الروسية من طهران ، حتى اتفق مستوفى الممالك – رئيس الوزراء – سراً مع السفير الألمانى – رويس – على نقل العاصمة من طهران إلى إصفهان . وثارت ثائرة كل من روسيا وانجلترا ، وأرسلت السفارة الروسية إنذاراً شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية تهدد فيه بتنصل كل من روسيا وانجلترا من تعهدهما السابق الخاص باحترام استقلال إيران وسيادتها على أراضيها إذا ما تم الاتفاق بينها وبين ألمانيا أو الدولة العثمانية. (٢)

وعلى الرغم من ذلك لمح مستوفى الممالك إلى الديمقراطيين – الموالين لألمانيا – بضرورة التوجه إلى قم ، وفى نوفمبر عام ١٩١٥م هاجر إلى قم العديد من أفراد الشعب والتجار ومحررو الصحف وأعضاء السفارات ورعايا الدول المعادية لروسيا وأعضاء الحزب الديمقراطى وبرفقتهم عدد كبير من الاعتداليين – الذين عدلوا عن موقفهم المعادى لألمانيا بعد هزيمة دول الحلفاء فى الدردانيل فى أكتوبر عام ١٩١٥م – وتم إعلام سفارتى روسيا وانجلترا بنية

---

(١) احمد كسروى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٦٣٨.
وكان السبب وراء ذيوع هذه الأنباء هو الاتفاقية التى أبرمتها الحكومة الإيرانية مع ألمانيا فى ١٠ نوفمبر عام ١٩١٥م والتى تم بموجبها تقديم معونة شهرية من قبل الحكومة الألمانية إلى إيران تقدر بقيمة ٥٠٠ ألف طومان ، كما تقرر إنشاء بنك ألمانى فى طهران لتيسير الاستدانة وسرعة وصول الإمدادات الاقتصادية. كما حصل الألمان على امتياز مد خط حديدى من خانقين إلى طهران ، واتفق كذلك على تغيير التعريفة الجمركية بما يعود بالنفع على إيران ، ووافقت ألمانيا على إرسال مائة ألف بندقية بحد أدنى إلى الحكومة الإيرانية خلال شهر من تاريخ توقيع الاتفاقية ، كما تعهدت الحكومة الإيرانية بتدريب مائة ألف جندى على يد نخبة من الضباط الألمان لتدخل بهم الحرب بجانب الدولة العثمانية وألمانيا شريطة ضمان استقلالها وسيادتها على أراضيها من بعد.
[على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران... ، ص٣٣ وما تلاها] .
(٢) احمد كسروى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٦٣٨.

الشاه فى اللحاق بالمهاجرين غداة ذلك اليوم. [١]

واستاءت السفارتان الروسية والإنجليزية من سماع هذا النبأ ، وخشيت انجلترا من إمكانية إعلان الحرب رسمياً من قبل إيران ضد روسيا وانجلترا بعد نقل العاصمة ، لذا توجه السفير البريطانى ونظيره الروسى- تشارلز مارلينگ وفن اتر – إلى الشاه ، وأكدا عليه عدم تقدم القوات الروسية إلى طهران وضمان سلطانه على البلاد ، وتمكنا من إثنائه عن عزمه فى نقل العاصمة. وآثر الشاه البقاء فى طهران مسلوب الإرادة محاصراً بالقوات الروسية بينما انشغل السفيران الروسى والبريطانى بتشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة من عناصر مؤيدة لسياسة دول الحلفاء ، ووقع اختيارهما على فرمان فرما ليتولى رئاستها. [٢] وهذا ما ألقى بظلاله العميقة على العلاقات بين إيران وانجلترا من بعد. فقد وافقت كل من روسيا وانجلترا فى عهد حكومته على طلب إيران الخاص بمنحها مهلة لدفع أقساط الديون المستحقة عليها ، كما وافقت الدولتان على تقديم ٣٠ ألف ليرة انجليزية شهرياً إلى الحكومة الإيرانية من دخل الجمرك – المرهون بضمان الدين – شريطة أن يتم إنفاق هذا المبلغ تحت إشراف لجنة مختلطة!! [٣]

ونعود ثانية إلى المهاجرين فى قم ورد فعلهم إزاء تراجع الشاه عن موقفه وبقائه فى طهران لنرى موقف المعارضة إزاء التدخل السافر لكلتا الدولتين الاستعماريتين ونقضهما حياد إيران.

ثالثا : تشكيل الحكومة الوطنية وتنامى النفوذ البريطانى – الروسى فى إيران

ما أن أعلن أحمد شاه عن قراره بالبقاء فى طهران وتشكيل حكومة فرمان فرما حتى كلفت برلين مبعوثها السياسى – د. أوسل – بمهمة تشكيل حكومة وطنية فى إصفهان لمجابهة الحكومة الموالية لإنجلترا فى طهران ،

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره اول ، ص ٤٢٥.
(٢) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ....، ج١، ص ٣٦٦.
(٣) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ....، ص٣٩، ٤٠.

والوقوف ضد النفوذ البريطانى – الروسى – الفرنسى فى إيران ، وتمكن أوسل، ونظيره السابق رويس ، والملحق العسكرى الألمانى كانتيز ، وأحد عملاء ألمانيا – شونمان – وبعض الزعماء المهاجرين من تشكيل جمعية الدفاع الوطنى برئاسة سليمان ميرزا اسكندرى ، [1] وتم إرسال نوابا عنها إلى جنوب إيران وغربها لحث الأهالى على القيام بنهضة عامة ، وتعرضت الجمعية لهجوم القوات الروسية – بموافقة الإنجليز – وفر أعضاؤها إلى كاشان واصفهان ثم انضموا فى كرمانشاه إلى رضا قلى خان نظام السلطنة مافى ، وفى شهر فبراير عام ١٩١٦م نجحوا فى تشكيل الحكومة الوطنية[2] بزعامة نظام السلطنة مافى الذى عُرف بعدائه الشديد للبريطانيين منذ زمن طويل ، وحصل على ضمان كتابى من الكونت كانتيز باستقلال إيران السياسى والاقتصادى لمدة عشرين عاما ، كما أبرم معه اتفاقية تمكنه من الحصول على المدد المالى والعون العسكرى. [3]

وتمكن فى أواخر عام ١٩١٥م من تأليف جيش قوامه ألف جندى من الفرسان والبنادقة والجاندارم اللاريين وتوجه به صوب كربلاء ، وكان لهذا العمل رد فعل عنيف بين الإيرانيين فى طهران ، ورغب فرمان فرما إثناء مافى عن عزمه دون جدوى ، وازدادت قوة مافى بإعلان طوائف أخرى من الإيرانيين واللاريين انضمامهم إليه وانقيادهم لتعاليمه . وقد أعرب مافى فى البداية عن استعداده للعدول عن عزمه إذا ما اقتنعت الدول المتحاربة بكف النزاع فى إيران وإخلاء أراضيها ، بيد أن الروس قاموا باحتلال همدان

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ٤٢٦.

(٢) أطلق على هذه الحكومة اسم " دولت ايران آزاد " ، أى حكومة إيران الحرة ، وتألفت من: نظام السلطنة مافى رئيساً للحكومة وقائداً عاماً للقوات العسكرية ، سالار معظم وزيراً للخارجية ، سليمان ميرزا اسكندرى وزيراً للداخلية ، سيد حسن مدرس وزيراً للعدل ، الحاج عز الممالك وزيرا للمصالح العامة ، ميرزا محمد على كلوب وزيراً للمالية وأديب السلطنة وزيرا للمعارف .
[پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ...، ج١، ص ٣٩٨] .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

وكنجاور وقطعوا خطوط البرق ، فتوجه مافى وأعوانه إلى كرمانشاه للاستفادة من عون العشائر ومساندة الدولة العثمانية . فى الوقت نفسه حاول رئيس الوزراء فرمان فرما استرضاء البريطانيين وأصدر فرماناً بعزل ما فى من حكومة لرستان وخوزستان ومصادرة أمواله ، واقترح الروس والبريطانيون توجيه قوة مشتركة بينهما وبين الدولة ، لسحق الوطنيين ، لكن الشاه أبى تنفيذ هذا الاقتراح. (١)

لكن الأنباء وصلت من بعد تفيد بتقدم القوات الروسية صوب كرمانشاه، وأدى ذلك إلى مغادرة الحكومة الوطنية المنطقة والتوجه إلى قصر شيرين ، وما أن تمكن الروس من احتلال كرمانشاه حتى غادر أعضاء الحكومة الوطنية قصر شيرين متوجهين إلى بغداد ، بيد أن العثمانيين لم يبدوا تعاطفاً تجاه الحكومة الوطنية بسبب خشيتهم من تسليح القبائل اللارية والكردية على الحدود بينها وبين إيران ، فهم فى قرارة أنفسهم لم يرتضوا تقوية الجيش الإيرانى حتى ولو كان هذا لصالح دول المحور.

ولم يمض طويل زمان حتى قدمت لجنة عسكرية ألمانية إلى كرمانشاه للإشراف على أعمال الحكومة الوطنية برئاسة السفير الألمانى الجديد نادلنى . ولما فتح الألمان الطريق إلى البلقان أمل الوطنيون فى وصول الأسلحة الألمانية إليهم من قبل برلين عن طريق الدولة العثمانية ليتمكنوا من مجابهة البريطانيين والروس على الحدود ، بيد أن هذه الأمنية كانت كالنقش على الماء ، حيث كان العثمانيون فى أمس الحاجة إلى هذه الأسلحة بسبب حصار القوات البريطانية لبغداد ، بالإضافة إلى رغبتهم السابقة فى عدم وقوع هذه المعدات الحربية فى أيدى القبائل الإيرانية والكردية القريبة من كرمانشاه. (٢)

فى تلك الفترة تنحى فرمان فرما عن رئاسة الحكومة وحل سپهدار تنكابنى محله ، وفى عهد حكومته قدمت روسيا وانجلترا اقتراحاً بشأن تشكيل اللجنة المختلطة ، وأعلنتا عن موافقتيهما على دعم إيران بمبلغ ٢٠٠ ألف

---

(١) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دوره دوم ، ص ١٧٥ : ١٨٠.
(٢) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ....، ج١، ص ٣٦٩.

طومان شهرياً حتى انتهاء الحرب ، وتشكلت هذه اللجنة من : عبد الحسين تيمورتاش والحاج محمد محسن خان أمين الدولة عن الجانب الإيرانى ، وتشارلز هوسن ثم ماكلين عن الجانب البريطانى ، وماكدونالد عن الجانب الروسى ، وتولى رئاستها المستشار البلجيكى رئيس الخزانة العامة لإيران – هنسنس – وتم تدوين لائحة العمل الخاصة بها ، وبعد الموافقة عليها قدم السفيران الروسى والبريطانى اقتراحاً إلى رئيس الحكومة الإيرانى بشأن إصلاح الأمور المالية والعسكرية فى إيران بشكل يمنح النفوذ أكثر لأعضاء اللجنة المختلطة ، كما اقترحا تشكيل قوة عسكرية فى الجنوب تتألف من أحد عشر ألف جندى تحت إشراف الضباط الإنجليز ، وأخرى مماثلة لها فى الشمال تحت إشراف الضباط الروس لتحقيق أمن الدولة واستقرارها على أن تتولى الحكومتان الروسية والإنجليزية مهمة الإنفاق على هاتين القوتين . وردت الحكومة الإيرانية بالإيجاب على اقتراح السفيرين. (١)

أثناء ذلك تبدلت الأوضاع العسكرية فى العراق وتمكن البريطانيون من احتلال كوت العمارة وهزيمة الجيوش العثمانية ، واضطر مافى وأعوانه إلى التوجه صوب كركوك والموصل ، وتفرقت تدريجياً قوات الحكومة الوطنية وأعقب ذلك احتلال الروس لمدينة إصفهان ، ونظراً لتمتع الألمان بالنفوذ فى الجنوب ، أرسلت بريطانيا قوة عسكرية بقيادة الجنرال برسى سايكس بذريعة الحفاظ على منشآتها النفطية هناك ودفع الثورات المناهضة لها فى تلك النواحى. (٢)

وفى العاصمة ، اقتراح السفيران الروسى والبريطانى على الشاه إقالة الحكومة وتشكيل أخرى برئاسة وثوق الدولة ، وبعد أن تم لهما ذلك عرضاً موضوع اللجنة المختلطة وتشكيل القوات العسكرية السالفة الذكر على رئيس

---

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ...، ص٤٠، ٤١.
(٢) يحيى آرين پور : از صبا تا نيما ، جلد دوم ، ص ٢٠٠.

الوزراء الجديد ، ولم يبد وثوق الدولة أدنى اعتراض على تشكيل القوات العسكرية إلا أنه أبدى بعض الملاحظات بشأن اللجنة المختلطة ، واعترض السفيران على التعديل فى أعمال اللجنة ، وعملا على تواجد قواتهما العسكرية فى مناطق نفوذهما لتحقيق المصالح التجارية وتأمين الطرق التجارية ، حيث وجهت روسيا بجيوشها إلى انزلى والرشت وقزوين عن طريق باكو ، وإلى آذربايجان عن طريق جلفا ، كما تمركزت قواتها فى گرگان ومازندران وهمدان. وشكل الجنرال برسى سايكس – دون إذن الحكومة الإيرانية – قوة عسكرية تألفت من آلاف المتطوعين المحليين فى المحافظات الجنوبية تحت قيادة الضباط الإنجليز والهنود وبعض الضباط الإيرانيين ، وأطلق عليها اسم "بنادقة الجنوب" وكان مقرها شيراز ، وشكلت فروعاً لها فى كل من اصفهان وكرمان ويزد وميناء عباس بهدف تحقيق الأمن فى الجنوب ، واعترف وثوق الدولة بها رسمياً وأطلق عليها اسم " شرطة الجنوب" (S.P.R) [1]

كما وجهت بريطانيا بقوة عسكرية إلى عبادان للحفاظ على معمل تكرير النفط الخاص بها هناك ، وشكلت قوة من اثنى عشر ألف جندى هندى للحفاظ على خطوط النفط الخاصة بها وتمكنت من طرد العثمانيين من خوزستان.[2]

وعلى ما تقدم ، صارت إيران ميداناً فسيحاً للصراع والنزاع بين الدول المتحاربة، وانتهكت جيوش الحلفاء حرمة حيادها واجتاحت أراضيها ، واستمرت هذه الحال حتى قيام الثورة البلشفية فى روسيا فى أكتوبر عام ١٩١٧م ، وأعلن البلاشقة نبذهم لمطامع القياصرة فى إيران ووجوب إخلاء الأراضى الإيرانية من القوات الروسية .

وكان لتغيير النظام السياسى للجار الشمالى لإيران أثره فى العلاقات بين إيران وانجلترا ، فمع اعتلاء حزب البلاشفة الثورى سدة الحكم فى روسيا ، بدأ

---

(1) South Persian Rifles.

(٢) انظر : رهبران مشروطه ، جلد دوم لابراهيم صفائى ، ص ٤٠٣ & تاريخ روابط خارجى ايران لعلى اكبر ولايتى ، ص٤٢، ٤٣.

تحرك القوات البريطانية من الجنوب الغربى لإيران إلى آذربايجان والقوقاز وخراسان ، حيث عزمت بريطانيا على تقديم العون المادى والعسكرى إلى الروس البيض ومساندتهم ضد النظام الشيوعى الجديد ، وبذلك امتد النفوذ العسكرى البريطانى حتى المناطق الشمالية من إيران. كما جعل صعود النظام السوفيتى فى روسيا بريطانيا فى مواجهة سياسة جديدة ، وكان عليها مواجهة أيديولوجية النظام السوفيتى فى أرجاء المناطق الحدودية بين روسيا وإيران – وتبلغ ٢٥٠٠ كم – وجعلت بريطانيا هذا الهدف أحد أولويات برنامجها السياسى، وعزمت على منع نفوذ لنين الأيديلوچى فى إيران والدولة العثمانية والحدود الهندية. (١)

وثمة سبب آخر كان ناجماً عن تغيير النظام السياسى فى روسيا وألقى بظلاله على العلاقات بين إيران وانجلترا ، فنظراً لقيام هذا النظام الجديد على مبدأ الاشتراكية ودعم الطبقات الكادحة والمناضلة ضد الاستعمار والإمبريالية ، فقد تم تنصله من جميع الامتيازات التى كانت للنظام الروسى السابق فى إيران، ومن بينها معاهدة ١٩٠٧م المبرمة بين روسيا وانجلترا بشأن تقسيم إيران، وهذا ما أفسح المجال للإنجليز لبسط المزيد من النفوذ السياسى والاقتصادى لهم فى إيران ، وعليه بدأوا فى التمهيد لإبرام معاهدة عام ١٩١٩م مع الحكومة الإيرانية.

رابعاً : اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وانجلترا

مع وجود الحكومات الموالية لبريطانيا فى إيران سعى المسئولون الإنجليز إلى استمالة أعضائها البارزين عن طريق تقديم الرشاوى ، أو عن طريق تقديم الوعود بمساندة إيران على المستوى الدولى لتعويضها عن الخسائر التى لحقت بها أثناء الحرب العالمية الأولى. ومع انتهاء الحرب عام ١٩١٨م تم عقد مؤتمر الصلح فى ڤرساى بباريس فى العام التالى له ، وتوجه

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٥٦٧ : ٥٦٩.

وزير الخارجية الإيرانى – نصرة الدولة فيروز – على رأس وفد لتقديم المطالب الإيرانية إلى المؤتمر آملاً فى مساندة الإنجليز ودعمهم له ، واشتملت المطالب الإيرانية ما يلى :

١- المطالبة باحترام استقلال إيران وسيادتها على أراضيها .
٢- إلغاء حق القضاء القنصلى.
٣- تعويض إيران عما لحق بها من خسائر من قبل الدول المتحاربة على أثر نقض حيادها.
٤- استرداد مناطق بلخ ومرو خيوة حتى نهر جيحون والولايات السبع من القوقاز حتى دربند والمناطق الواقعة على الساحل الأيسر لنهر دجلة ، أى الموصل وڤان وديار بكر.
٥- الحصول على دعاوى إيران من شركة النفط.
٦- إنشاء خط حديدى يمتد من خانقين حتى كرمانشاه وهمدان وطهران.
٧- العمل على إنشاء خطوط جوية فى إيران. (١)

إلا أن اللورد بلفور عارض اشتراك الوفد الإيرانى فى المؤتمر بحجة أن إيران لم تكن ضمن الدول المتحاربة ، وعلى عكس ما وعدت انجلترا فقد التزمت الصمت إزاء قرار بلفور بينما قامت أمريكا تدافع عن حق إيران فى المشاركة ، وانتقدت الصحف الأمريكية ذلك السلوك من قبل القائمين على المؤتمر. (٢)

وبمرور الوقت تم كشف النقاب عن موقف انجلترا المعارض لمشاركة إيران فى المؤتمر ، حيث تم الإعلان فى شهر يونيه عام ١٩١٩م عن إمكانية عقد اتفاقية بين الحكومتين الإيرانية والإنجليزية ، ولم يمض طويل زمان حتى تم طرح موضوع الاتفاقية بين الجانبين . ففى ظل الأزمة المالية التى كانت تمر

---

(١) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ...،ج١ ، ص ٤٠١، ٤٠٢، & على اكبر ولايتى: تاريخ روابط خارجى ايران ، ص ٧٠.
(٢) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ...، ج١، ص ٣٧٧.

بها إيران ، لم يتمكن وثوق الدولة من القيام بالإصلاح الإدارى فى الدولة ، وكان لزاماً عليه التوجه إلى إحدى الدولتين الاستعماريتين ، ونظراً لتغيير النظام السياسى فى روسيا ، وانشغاله بالأحوال الداخلية ، نجده يولى وجهه شطر انجلترا التى صارت صاحبة اليد الطولى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وكانت فى الوقت نفسه ترغب فى دعم إيران أمام البلاشفة ، ورغبت فى أن تصبغ سيطرتها السياسية والاقتصادية فى إيران بالصبغة الشرعية ، وعليه كلفت وزارة الخارجية البريطانية السير پرسى كوكس بالتوجه إلى طهران للتباحث مع الحكومة الإيرانية بشان عقد اتفاقية بين الجانبين ، وقد أطلق على هذه الاتفاقية اسم " اتفاقية المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهيتها".[1] وتم التوقيع عليها فى ٩ أغسطس عام ١٩١٩م وفقاً لما يلى :

" نظراً لعلاقات المودة والصداقة التى تربط بين إيران وبريطانيا ، ونظراً للاعتقاد الراسخ بأن المصالح المشتركة والأساسية لهما فى المستقبل لن تتحقق إلا بإحكام هذه العلاقات وتثبيتها ، ومع ملاحظة وجوب إعداد الوسائل اللازمة لرقى إيران وسعادتها فقد تم الاتفاق بين الحكومة الإيرانية وسفير صاحب الجلالة ملك بريطانيا على البنود التالية :

١- تتعهد الحكومة الإنجليزية بشكل حاسم على الالتزام بتعهداتها السابقة بشأن احترام استقلال إيران المطلق وسيادتها على أراضيها.

٢- تتعهد الحكومة الإنجليزية بتقديم الاستشاريين المتخصصين للعمل فى إدارات إيران المختلفة على نفقة الحكومة الإيرانية ، مع منح هؤلاء الاستشاريين سلطات خاصة يتم الاتفاق عليها فيما بعد بين مسئولى الجانبين.

٣- تساهم الحكومة الإنجليزية فى تشكيل قوة عسكرية على نفقة الحكومة الإيرانية للحفاظ على النظام والأمن الداخلى ، وسوف يتم تحديد عدد

---

(١) احمد كسروى : تاريخ هيجده ساله آذربايجان ، ص ٨٢٥.

هذه القوة وما تحتاجه من مهمات وفقاً لـرأى لجنـة مـشتركة مـن المتخصصين الإنجليز والإيرانيين .

٤- لتوفير المال اللازم للقيام بالإصلاحات المذكورة فى البندين السابقين ، تتعهد الحكومة الإنجليزية بإقراض الحكومة الإيرانيـة مليونـا جنيـه استرلينى بفائدة قدرها ٧% وفقاً للبنود التى يتفق عليها الجانبان على أن يتم تسديد القرض من عوائد الجمارك وغيرها من العوائد التى تقع فى قبضة الحكومة الإيرانية ، وتقـوم الحكومـة الإنجليزيـة بتقـديم المساعدات اللازمة لحين البت فى موضوع القرض.

٥- تساهم الحكومة الإنجليزية فى القيام بمـد خطـوط الـسكك الحديديـة وإنشاء الطرق وتطوير وسائل النقل والمواصلات بما يؤدى إلى تأمين الطرق التجارية والحيلولة دون حدوث القحط فى إيران.

٦- ترشح كل من الدولتين أحـد الاستـشاريين المتخصـصين لمراجعـة التعريفة الجمركية وإعادة النظر فيها بما يعود بالنفع على إيران".[١]

وبذلك ضمنت بريطانيا السيادة التامة على إيران ، وصار للبريطـانيين حق استخدام مستشاريهم فى أهم المؤسسات والإدارات الرسمية الإيرانية بمـا فى ذلك الجيش الذى تقرر أن تزوده بريطانيا بالمهمات والأسلحة البريطانيـة . لكن جاءت ردود الأفعال على الاتفاقية على عكس ما تبغيـه انجلتـرا ، حيـث جوبهت الاتفاقية بمعارضات شديدة فى الخارج والداخل ، وهبت كل من أمريكا وفرنسا وكذلك الاتحاد السوفيتى كل فى دوره يعترض على الاتفاقية المذكورة ، وانتقد السفير الأمريكى فى طهران – مستر كالدول – الاتفاقية فى بيـان لـه ، واعتبر ونظيره الفرنسى أن الاتفاقية تعارض اسـتقلال إيـران وتتنـافى مـع مصالحها السياسية فى آسيا.[٢] وحاول السفير الإنجليزى فى أمريكا استرضاء

---

(١) على اصغر شميم : ايران در دورهٔ سلطنت قاجار ، ص ٥٨٥.
(٢) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ٤٤١.

الحكومة الأمريكية ، واقترح عليها المشاركة فى هذه الاتفاقية إلا أنه سحب الاقتراح ثانية. كما وصف الاتحاد السوفيتى الاتفاقية بأنها عبارة عن عقد لبيع إيران إلى انجلترا. (١)

واحتدمت المعارضات كذلك فى الداخل ، فقد قيم الإيرانيون الاتفاقية على أنها نوع من الحماية البريطانية المقنعة على إيران ، وتفجرت المظاهرات المعادية لبريطانيا وللسلطة الحاكمة ، ونشطت أقلام أبرز الشعراء فى قدح الاتفاقية وذمها ، كما نشرت الصحف المعارضة مقالات نارية ضدها، وانتحر عدد من الضباط احتجاجاً على عقدها، كما نشر خمسة وخمسون عضواً من أعضاء المجلس الموالين لبريطانيا بياناً أعلنوا فيه وقوفهم ضد هذه المعاهدة بعد أن شاع بين الناس تلقيهم الرشوة من البريطانيين من أجل تأييدها. (٢)

وتظاهر عدد من رجال الدين والتجار وأعضاء الحزب الديمقراطى ضد الاتفاقية مما جعل وثوق الدولة يستفيد من قوانين الحكومة العسكرية ، ولجأ إلى استخدام العنف وقام بنفى بعض المعارضين واعتقل البعض منهم . وقدم السير كوكس – السفير الإنجليزى – تقريراً إلى حكومته يضم تصنيفاً بالفئات المعارضة للاتفاقية على النحو التالى :

١–زعماء المعارضة ممن أبدوا مقاومة شديدة تجاه الاتفاقية وعلى رأسهم السيد حسن مدرس وإمام الجمعة خوئى.
٢–المنافسون السياسيون لوثوق الدولة.
٣–كبار المسئولين فى كتائب القوزاق.
٤–السفارات الفرنسية والأمريكية والروسية فى طهران. (٣)

وتصادف آنذاك أن تمت دعوة الشاه لزيارة انجلترا خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩١٩م ، إلا أنه لم يشر خلال الزيارة من قريب أو بعيد إلى

---

(١) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ....، ج١، ص٧٨.
(٢) كمال مظهر أحمد : دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، ص ١١٨ وما تلاها.
(٣) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ....، ج١، ص ٧٩.

موضوع الاتفاقية فى ثنايا حديثه مع المسئولين الإنجليز مما أصاب نصرة الدولة بالاضطراب ، واقترح ناصر الملك على الشاه التلويح إلى الاتفاقية فى أحاديثه ، واضطر الشاه لذلك أثناء ضيافته فى وزارة الخارجية البريطانية، وقال رداً على تصريح وزير الخارجية البريطانى – اللورد كرزن – حول الاتفاقية :

" نأمل إذا ما وجدت اتفاقية بين بلدينا أن تتم بموافقة مجلس الشورى الوطنى الإيرانى".[١]

ورغم ما فى رد الشاه من عدم إبداء الرفض التام للاتفاقية ، إلا أنه يؤكد على ضرورة التصديق عليها من قبل المجلس وإلا لن تخرج إلى حيز التنفيذ العملى. وعلى الرغم من ذلك فقد تباحث وزير الخارجية الإيرانى نصرة الدولة فيروز مع المسئولين الإنجليز فى لندن بشأن الإصلاح المالى والعسكرى فى إيران ، وتم انتخاب السير آرميتاژ اسميث لرئاسة الوفد المالى ، والجنرال ديكسن لرئاسة الوفد العسكرى وتوجه الوفدان إلى إيران فى شهر ديسمبر من عام ١٩١٩م . كما قدمت الحكومة الإنجليزية ٣٠٠ ألف طومان شهرياً إلى إيران كمعونة ، على أن يتم إنفاقها تحت إشراف آرميتاژ اسميث ، كما قدمت حكومة الهند ٦٠ ألف طومان شهرياً بشكل مؤقت لتسديد نفقات قوات القوزاق.[٢]

وبينما كان نصرة الدولة منهمكاً فى الخارج بتنفيذ بنود الاتفاقية – رغم عدم تصديق المجلس الإيرانى عليها – كانت المعارضة تشتد داخل إيران تجاه حكومة وثوق الدولة ، وراجت الشائعات حول تقاضى أعضاؤها الرشوة من قبل المسئولين الإنجليز لإتمام هذه الصفقة ، وأشاعوا حصول وثوق الدولة على ٢٢٠ ألف طومان ، وحصول كل من نصرة الدولة وصارم الدولة على ١٧٠ ألف طومان.[٣] وهذا ما أضر بالمكانة السياسية لوثوق الدولة . وعلى الرغم

---

(١) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ...،ج١ ، ص ٣٨٤.
(٢) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ، ص ٦٧، ٦٨.
(٣) ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، ص ٤٤٧.

من ذلك ، لم تستسلم الحكومة البريطانية لرغبات المعارضة ، ولم يلن جانب رئيس الوزراء الإيرانى ، ولم يكن بوسع هذا الموقف سوى أن يذكى نار المعارضة ، وقام الشيخ محمد خيابانى بالاستيلاء على تبريز ، والانفصال عن الحكومة المركزية ، وإعلان الحكم الذاتى فى منطقة آذربايجان التى أطلق عليها آزاديستان ، أى أرض الحرية. (١)

كما توالت البرقيات من جيلان من قبل الثائر كوچك خان إلى الحكومة الإيرانية والسفارات الأجنبية فى طهران تدين بشدة سياسة بريطانيا فى البلاد ، وتعلن عن قرار اللجنة الثورية لإيران بإلغاء الملكية وتأسيس نظام جمهورى جديد يعتبر كل الاتفاقيات السابقة المبرمة بين بريطانيا وإيران غير شرعية ولاغية. (٢)

ووسط هذه الأجواء عاد أحمد شاه من رحلته إلى أوربا ، واستقبله أفراد الشعب بالهتافات المعارضة للاتفاقية ولرئيس الوزراء ، وإزاء هذه الاعتراضات ، وبعد موافقة السفير الإنجليزى – هرمان نورمان – قام الشاه بتكليف مشير الدولة – حسن پيرنيا – بتكليف وزارة جديدة بعد إقالة وزارة وثوق الدولة. وقبل پيرنيا المهمة شريطة موافقة انجلترا على :

١ – وقف العمل فى تنفيذ بنود الاتفاقية حتى افتتاح المجلس.
٢ – مساعدة بريطانيا لإيران فى حصولها على مطالبها من شركة النفط.

ووافقت الخارجية البريطانية شريطة ألا يتأخر ، افتتاح المجلس عن ثلاثة شهور ، وتوقفت أعمال اللجنة المختلطة العسكرية واستمر إشراف الضباط الإنجليز على كتائب التوزاق ، كما استمر دعم الحكومة الهندية المالى إلى تلك الكتائب . وتوجه اسميث إلى لندن للمطالبة بحقوق إيران من شركة

---

(١) پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران ...،ج١ ، ص ٤١٩.
(٢) سيد جلال الدين مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ...، ج١، ص٨٢ وما بعدها.

النفط وتمكن من الحصول على مئات الآلاف من الليرات لصالح الحكومة الإيرانية. [1]

وحرى بنا فى هذا الموضع أن نتطرق إلى الوثائق الرسمية المتبادلة بين المسئولين الإنجليز فى لندن وطهران ، وذلك نظراً لأهميتها فى توضيح السياسة الإنجليزية تجاه إيران فى تلك الفترة ، ومدى تأثير تلك السياسة على الشاه فى اتخاذ القرارات التى تحقق الأهداف الإنجليزية بشكل أو بآخر. ويتضح لنا من خلال هذه الوثائق أن المشكلة الرئيسية بين بريطانيا وأحمد شاه لم تكن تنحصر فى الموافقة على اتفاقية عام ١٩١٩م فقط ، بل ثمة أمور أخرى كانت بينهما ، من قبيل الأموال التى كان يطلبها الشاه من حكومته تارة ، ومن الحكومة البريطانية تارة أخرى لتأمين نفقات سفره إلى أوربا . وكذلك موضوع إقالة قائد القوزاق الروسى – استار وسلسكى – حيث يذكر السفير البريطانى – برسى كوكس– فى تقرير له إلى اللورد كرزن فى ٨ يونيه عام ١٩٢٠م أن الشاه قد وعد بعدم إقالة وثوق الدولة رغم افتقاده الشعبية بين أفراد الشعب طالما رغب الإنجليز فى وجوده !! كما أفاد باستياء وثوق الدولة من الشاه بسبب لومه له على عدم إرسال المال إليه وهو فى باريس ، ومطالبته بتسديد مبلغ مليون فرانك قيمته ما أنفقه من جيبه الخاص أثناء سفره ، وكذلك بتسديد ثمانية آلاف ليرة قيمة ما استدان به من وزير الخارجية قبل السفر ، وخمسين ألف طومان كان قد عهد بها إلى أحد التجار الأرمن ولم يستطع ردها إليه. [2]

ويتضح من التقرير السابق مدى خنوع الشاه لرغبة انجلترا فى الاحتفاظ بالحكومة الموالية لها إلا أنه يطالب بالمقابل من المال اللازم لتوفير أسباب سفره . كما يتضح شغف الشاه بالمال حيث يعهد بجزء من ماله إلى أحد التجار – غير المسلم – ليحصل على الفوائد من ورائها ، وحينما يخسر التاجر ويعجز عن رد المبلغ إلى الشاه ، يقوم الأخير بمطالبة حكومته بتسديد هذا المبلغ !!

---

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ، ص ٧٣، ٧٤.
(٢) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص٩١٣.

وفى برقية أخرى من قبل السفير الإنجليزى الجديد فى طهران – هرمان نورمان – إلى وزير خارجيته فى ١٣ يونيه ١٩٢٠م يشير فيها إلى مساعى وثوق الدولة لدى الشاه لتحصول على موافقته على عزل الضباط الروس فى لواء القوزاق [١]، وكان هذا منه لتحقيق أغراض المسئولين الإنجليز فى السيطرة على الجيش الإيرانى وإحلال الضباط الإنجليز محل نظرائهم الروس كى يخلو الميدان لهم دون منازع ، لكن الشاه لم يستجب لهذا المطلب فى حينه.

ومع اشتداد المعارضة ضد وثوق الدولة وفشله فى الحصول على الموافقة على الاتفاقية بدأ الشاه فى التفكير فى إقالته وإحلال آخر محله ، إلا أنه كان يخشى قطع الراتب الشهرى له من قبل الحكومة الإنجليزية ، ويتضح ذلك من خلال برقيتى السفير الإنجليزى فى طهران – نورمان – إلى وزير خارجيته فى ٢٣ و ٢٥ يونيه عام ١٩٢٠م ، حيث يقول :

" أعرب الشاه لى عن رغبته فى تغيير رئيس الوزراء ليحل محله من يتمكن من تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين إيران وانجلترا..." "... وأكد لى الشاه أنه لن يوافق قط على أية حكومة لاتكون موضع ثقة انجلترا ، وأعرب عن أمله فى استمرار وصول الراتب الشهرى له من الحكومة الإنجليزية – ١٥ ألف طومان– بعد تشكيل الحكومة الجديدة ". [٢]

وبعد أسبوعين رد اللورد كرزن على البرقية السابقة بقوله :

" إن الراتب الذى يحصل عليه الشاه كان بهدف دعمه لوثوق الدولة والاحتفاظ به فى منصب رئاسة الوزراء ، وطالما تخلى عن هذا الشرط فمن الخطأ السياسى أن نقدم راتباً شهرياً لملك إحدى الدول المستقلة لتحقيق مصالحنا وتنفيذ الاتفاقية المذكورة." [٣]

---

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٩١٤.
(٢) المرجع السابق ، ص ٩١٥ ، ٩١٦.
(٣) المرجع السابق ، ص ، ٩١٦.

واستاء أحمد شاه من موقف الحكومة البريطانية ، وكان أول رد فعل له هو إصراره – على عكس رغبة انجلترا – على الاحتفاظ بقائد القوزاق الروسى – استارو سلسكى – الذى كان يقدم للشاه ما يفوق ما قررته الحكومة البريطانية له ، مما أفضى إلى تقديم الوعود إلى الشاه بإمكانية استمرار الراتب الشهرى فى حالة موافقة المجلس على الاتفاقية .

فى تلك الأثناء نجحت الفرق الروسية الحمراء فى مباغتة القائد الروسى الأبيض – دينكين– وحجز أسطوله فى ميناء انزلى وأرغموه على الاستسلام ، وباغت البلاشفة ميناء انزلى نفسه فى منتصف عام ١٩٢٠م ، واضطرت القوات البريطانية إلى الإنساحب والتخلى عن أسطولها، [١] واقترح مشير الدولة – رئيس الوزراء – إرسال وفداً إلى موسكو لإقناع السوفيت بالانسحاب من إيران وإيقاف دعايا البلاشفة فى الداخل . وقلق أحمد شاه من اضطراب الأوضاع ، وخشى من اقتراب البلاشفة من طهران ، وعزم على التوجه إلى أوربا بحجة العلاج ، وأكد اللورد كرزن على سفيره فى طهران على عدم مغادرة الشاه للبلاد وإلا فقد الدعم البريطانى له. [٢] وعندما يأس الشاه من مساعدة الإنجليز فى سفره إلى الخارج ، ونظراً لازدياد مخاوفه من اقتراب البلاشفة من طهران ، عرض على السفير الإنجليزى التنحى عن الحكم وإقناع ولى العهد ليحل محله ، وإذا ما أبدى الأخير اعتراضه يتم اعلان النظام الجمهورى فى إيران. [٣]

ويستطرد السفير الإنجليزى – نورمان – فى برقيته العجيبة تلك ، قائلاً:

" وكلما ألححت على الشاه وتوسلت وهددت وقدمت الأدلة والبراهين ، لم يستجب ، وطلب منى ثانية السعى للحصول على موافقة الحكومة الإنجليزية للسفر إلى أوربا للعلاج ، ووعدته بذلك ، وقال إنه سينتظر الرد قبل أن يعلن

---

(١) احمد محمود الساداتى : رضا شاه پهلوى ونهضة إيران الحديثة ، ص٣٦، ٣٧.
(٢) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٩١٨.
(٣) المرجع السابق ، ص ٩١٩.

تنحيه عن السلطة." [1]

وأبدى السفير رأيه فى ضرورة أن يحل أحد أعضاء الأسرة المالكة محل الشاه لأن تأسيس النظام الجمهورى فى إيران فى ظل الظروف الراهنة سيؤدى إلى عواقب وخيمة ، ورد اللورد كرزن على البرقية السابقة فى ١٣ يناير ١٩٢١م يحث نورمان على الاحتفاظ بالشاه فى سدة الحكم ، والسعى لإثنائه عن عزمه فى مغادرة طهران . وتمكن السفير الإنجليزى من تحقيق ذلك ، لكن ثمة مشكلة أخرى ظهرت على الساحة السياسية آنذاك ألا وهى التغيير المتكرر لرؤساء الحكومة فى إيران وعدم توفيق أى منهم فى تحقيق المصالح الإنجليزية والحصول على تصديق المجلس على اتفاقية عام ١٩١٩م ، واقترح السفير البريطانى أن يقوم الشاه بتشكيل حكومة جديدة ، وبالفعل تم إقالة حكومة مشير الدولة وكلف الشاه سپهدار أعظم بتأليف الوزارة الجديدة ، إلا أن ثمة أحداث وقعت آنذاك ساهمت فى الإطاحة بالنظام القاجارى وإحلال آخر محله، ومن البديهى أن تكون أيادى انجلترا الخفية وراء هذه الأحداث كما سنرى فى المبحث التالى .

---

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٩١٩ ، ٩٢٠.

المبحث السابع

الدور البريطانى فى تغيير النظام السياسى فى إيران

الدور البريطانى فى تغيير النظام السياسى فى إيران

أولاً : الانقلاب الوزارى مقدمة للوصول إلى هدف بريطانيا الأصلى

استشعرت بريطانيا الخطر فى وجود النظام السياسى الحالى فى إيران، فالحكومات ضعيفة غير قادرة على اتخاذ القرار ، والشاه صغير السن ، عديم الخبرة ، لا يبغى سوى المال ، ولم يبذل أدنى جهد لتحقيق الأهداف البريطانية التى تمثلت آنذاك فى الحصول على موافقة مجلس الشورى الوطنى على اتفاقية عام ١٩١٩م ، والأهالى نافرون من الإنجليز ، وساء ظنهم بهم خاصة بعد الاتحاد الذى تم بين روسيا انجلترا فى أعقاب إبرام معاهدة ١٩٠٧م وما تبع ذلك من إبداء اللين من قبل المسئولين الإنجليز تجاه جميع الجرائم التى ارتكبت فى حق الشعب الإيرانى بيد الروس.

وسط هذه الأجواء تركز المخطط البريطانى آنذاك على تحقيق هدف محدد على المدى البعيد ألا وهو تغيير النظام السياسى فى إيران ، وقبل أن تبدأ انجلترا فى تنفيذ ذلك المخطط كان عليها أن تحقق هدفاً قريب المدى يمهد الأجواء لقبول ذلك التغيير الأساسى ، وعليه مالت سياستها فى البداية إلى السعى لإيجاد حكومة مركزية قوية فى إيران كى تحصل من خلالها على عدة أمور ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : إقرار الأمن السياسى فى إيران لتحقيق مطامعها الاقتصادية

حيث كان الهدف الأول لانجلترا فى إيران هو إيجاد سوقا استهلاكية لتصريف منتجاتها ، وبعد اكتشاف النفط الإيرانى توجهت سياستها الاقتصادية إلى السيطرة على المناطق المنتجة لهذا المصدر الحيوى ، ومع وجود حكومة مركزية قوية لن تضطر انجلترا إلى بث عملاءها فى المدن الإيرانية ، ولن تمس حاجتها إلى التواجد العسكرى فيها ، وسيتمكن التجار الإنجليز من تصريف منتجاتهم على نحو أيسر . فالأمن السياسى سيؤدى بدوره إلى تحقيق الأمن الاقتصادى مما يفضى إلى نمو الدخل بالنسبة للفرد وبالتالى ترتفع القوة الشرائيه له.

ثانيا : حل مشاكلها المتعلقة بالتواجد العسكرى فى إيران

فقد خرجت انجلترا مؤخراً من حرب حامية الوطيس – أى الحرب العالمية الأولى – وتفتقر أراضيها إلى وجود المصادر الأولية ، لذا كان اعتمادها أكثر على ما لديها من مستعمرات لتوفير هذه المصادر. ونظرا لقيام الحركات المطالبة بالاستقلال فى كثير من تلك المستعمرات ، كان لزاماً عليها توفير القوات العسكرية اللازمة فى هذه المستعمرات لإخماد تلك الحركات وللحيلولة دون ظفر الأهالى فيها، وعليه كان لابد من وجود حكومة مركزية قوية موالية لها فى إيران لتحقيق أهدافها فيها دون الحضور المكثف لقواتها.

ثالثاً : إيجاد خط دفاع إزاء الخطر الشيوعى

فبعد ظفر البلاشفة فى روسيا – فى أكتوبر عام ١٩١٧م – خشى الإنجليز من تصدير ثورتهم إلى الدول المجاورة بعد التغلب على مشاكلهم الداخلية ، وكانت الخشية أكثر من اجتذاب إيران تجاه هذه الثورة. وبعد ما فشل الإنجليز فى دعم المعارضة المناهضة للنظام الروسى الجديد ، رأوا أن أحد الطرق التى تحول دون امتداد النفوذ الشيوعى فى إيران هو وجود حكومة قوية بها.

رابعاً : الخشية من الحركات المطالبة بالاستقلال داخل إيران

حيث ظهرت تدريجياً بعض الحركات القومية التى أبدت نفوذها من الاستعمار الأجنبى والحكومات العميلة . مثل نهضة الشيخ محمد خياباتى فى تبريز وميرزا كوچك خان فى جيلان ، ونشير كذلك فى هذا الموضع إلى ثورة الكولونيل محمد تقى خان پسيان ونهضة أهالى تنگستان ودشتستان فى

الجنوب.[1] وكانت الخشية من خروج هذه الحركات من حالتها الفردية وأن يتم الاتصال فيما بينها ، وعندئذ تقوم حركة شعبية عنيفة فى إيـران، لا تستطيع الحكومة الإيرانية ولا المسئولون الإنجليز مجابهتها بأى حال من الأحوال ، وعليه كان لزاماً من وجود حكومة مركزية قوية تقوم بسحق هذه الحركات بذريعة إعادة النظام وتحقيق الأمن دون أن تظهر انجلترا فى الصورة حتى لا يفضى ذلك إلى ثورة الأهالى واستيائهم أكثر من الإنجليز.

وجميع الأسباب السالفة الذكر أدت إلى اتجاه السياسة البريطانية آنذاك إلى تشكيل حكومة موالية قوية فى إيران تمكنها من تحقيق أهدافها . ومست الحاجة إلى البحث عن وجهين لتحقيق هذا الهدف ، الوجه الأول سياسى يستطيع إدارة الحكومة بحنكة وذكاء . والوجه الآخر عسكرى يتسم بالقوة والقدرة على مجابهة المعارضين وإحكام نفوذ الدولة بما لا يدع مجالاً للتصدى لها أو معارضتها ، وبدأت دراسات الساسة الإنجليز للبحث عن هذين الوجهين، ووضعوا فى اعتبارهم بعض الأفراد الموالين لسياسة انجلترا ، وكان ضمن المرشحين للقيام بهذه المهمة :

١- سردار أسعد أحد كبار الملاك ومن ذوى النفوذ فى قبائل بختيارى ، وكان

---

(١) أعلن محمد تقى خان تمرده على الحكومة المركزية وأسس فى مشهد محفلا وطنيا من أهدافه التخلص من الضغوط الإنجليزية والقيام بسلسلة من الإصلاحات فى الدولة ، ودخل فى عراك مع عملاء انجلترا فى خراسان ، واعتقل بعضهم ، ووضع مراسلات القنصل الإنجليزى فى مشهد تحت المراقبة ، وتم سحقه فى خريف عام ١٩٢١م.
أما ثورة أهالى تنگستان ودشتستان فقد قامت فى الجنوب الإيرانى حينما هاجمت القوات الإنجليزية بوشهر بعد الحرب العالمية الأولى واحتلوا مقر الجمرك وسانر الإدارات ورفعوا العلم الإنجليزى فوقها ، وقاموا باعتقال بعض الأحرار ونفى البعض الآخر ، وعندئذ نهض ثلاثة من خانات تنگستان (رئيس على خان دلوارى ، والشيخ حسين خان چاه كوتاهى وزائر خضر خان اهرمى) وثاروا ضد الإنجليز وعملائهم ، إلا أن الإنجليز قاموا باستخدام عيونهم للقضاء على هذه الثورة وتم قتل الزعماء المحرضين عليها.
[لمزيد من التفاصيل ، انظر تاريخ سياسى معاصر ايران ....،ج١، السيد جلال مدنى ، ص٨٨ : ٩٤].

يتمتع بالاستعداد الكافى لجمع القوات واحتلال طهران.
٢- سالار جنگ أحد الإقطاعيين ، وكان يمتلك قوة مسلحة يعتد بها.
٣- نصرة الدولة فيروز الذى كان من مؤيدى اتفاقية ١٩١٩م ، وسعى كثيراً للحصول على موافقة المجلس الإيرانى عليها ، وقد تباحث بشأن خطة الانقلاب مع المسئولين الإنجليز أثناء تواجده فى لندن – عام ١٩١٩م – وعاد إلى إيران لتنفيذها.
٤- السيد ضياء الدين طباطبائى مدير صحيفة رعد ، وكان من أشد المؤيدين لاتفاقية عام ١٩١٩م ومن الموالين لسياسة انجلترا. (١)

وترصدت عيون الاستخبارات البريطانية خطى السيد ضياء الدين منذ عام ١٩١٩م حينما قام بتأسيس إحدى الجمعيات الوطنية فى طهران والتى اشتهرت باسم " كميتهٔ آهن " أو " كميتهٔ زرگنده " ، وكانت مقراً لتنفيذ سياسة انجلترا، أو على الأصح – كما يقول حسين فردوست – كانت عبارة عن شبكة تجسس ساهم فى إنشائها جهاز الاستخبارات البريطانى ، وكان أحد أهدافها السعى لاستقرار ديكتاتور حديدى فى إيران لكنها لم تحدد آنذاك نوعية النظام الذى سيحكم. (٢)

وأيا ما كان ، فقد استقر الرأى على السيد ضياء الدين طباطبائى ، وتمكن السير آرميتاژ اسميث – رئيس الوفد المالى فى اللجنة المختلطة – من توطيد العلاقات معه ، وظل البحث قائماً حول الشخصية العسكرية التى تستطيع أن تتولى مهمة تنفيذ المخطط البريطانى القريب المدى، ألا وهو الإطاحة بالحكومة الإيرانية . وهنا ظهر دور الجنرال الإنجليزى ادموند آيرون سايد الذى كان يتولى قيادة القوات الإنجليزية فى شمال إيران لمناهضة البلاشفة ، وظل يبحث الأوضاع عن كثب ، ويهيئ المجال لكى يحل الضباط الإنجليز محل الضباط

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٧.
(٢) حسين فردوست : ظهور وسقوط سلطنت پهلوى ، جستا رهاى از تاريخ معاصر ايران، انتشارات اطلاعات ، تهران ١٣٧٤ش ، جلد دوم ، ص ٧٧ ، ٨٦.

الروس فى كتائب القوزاق ، ويبحث عن الوجه العسكرى القوى الذى يستطيع القيام بتنفيذ المخطط السابق بالاتفاق مع السيد ضياء الدين.

وقدم الجنرال الإنجليزى المذكور تقاريره حول مباحثاته مع السفير الإنجليزى في طهران – نورمان – بشأن تدهور الأوضاع فى إيران فى تلك الفترة ، قائلاً :

" ذكر لى السفير المفوض أنه لا يستطيع توفير أسباب الموافقة على الاتفاقية التى أبرمتها إيران مع السير پرسى كوكس ، وأن الأموال التى تم تقديمها إلى إيران بشأن هذه الاتفاقية قد أهدرت دون فائدة وراحت معظمها فى جيوب الشاه وقائد القوزاق الروسى ، ولم يتبق من الضباط الإنجليز الذين جاءوا إلى إيران لتدريب الجيش سوى عدد قليل ، وخزانة الدولة خاوية ، وحال قوات الجاندارم فى تدهور ، ويقوم قطاع الطرق واللصوص بالإغارة والسلب، ولم تصلنى حتى الآن أية تعليمات تفيد بسياسة وزارة الخارجية البريطانية فى المرحلة المقبلة." (١)

ويتضح من حديث الجنرال آيرون سايد السابق إلى أى حد كان استياء المسئولين الإنجليز من اضطراب الأوضاع فى إيران ، وإلى أى مدى كان الساسة الإنجليز فى مأزق بحيث لم يتمكنوا من الوصول إلى حل سريع للأزمة، واعتقد اللورد كرزن – وزير الخارجية البريطانى – أن وجود القوات الإنجليزية فى المناطق الشمالية من إيران من الممكن أن يكون عاملاً للضغط على الحكومة الإيرانية للموافقة على الاتفاقية مثلما فعلت القوات الروسية من قبل فى حث الحكومة الإيرانية فى الموافقة على طرد المستشار المالى الأمريكى – شوستر – وفرض الشروط الروسية ، إلا أن رئيس الوزراء البريطانى – تشرشل – رفض ذلك ، وطلب من آيرون سايد إعداد التقارير حول وضع القوات الإيرانية. (٢)

---

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٩٢٢، ٩٢٣.
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٢٤.

ويذكر آيرون سايد فى خواطره ما تم آنذاك من قبل العملاء فى إيران ، حيث تم تشكيل شبكة للتجسس على جميع المراسلات بين طهران والرشت كى يتمكن الإنجليز من تحريف البرقيات بما يحدث الخلل فى أعمال قائد القوزاق الروسى لتهيئة أسباب عزله.[١] وضمن إظهار أسفه تجاه مسلك الشاه المتعاطف مع الضباط الروس يصرح الجنرال الإنجليزى بأن إيران فى حاجة إلى رجل قوى ينقذها من الدوامة التى تموج فيها ، وبدأ يصغى آنذاك إلى أحاديث أردشيرجى ريپورتر – أحد أعضاء جهاز الاستخبارات البريطانى المرسل من قبل نائب السلطنة فى الهند للعمل فى السفارة الإنجليزية فى طهران – وسمع منه عن رضا خان – أحد ضباط القوزاق – فيعزم على لقائه حيث رأى فيه ضالته،[٢] ويذكر أول لقاء حدث بينه وبين رضا خان ضمن خواطره فى ١٤ يناير ١٩٢١م ويقول إنه ذهب لزيارة كتائب القوزاق الإيرانية لإعداد تقريرا خاصا حول أوضاعهم – وفقا لأوامر وزير الخارجية البريطانى – وكان سردارهمايون يتولى قيادة تلك القوات آنذاك واتسم بضعف الشخصية ، أما من تولى القيادة الفعلية لها فكان رضا خان الذى أثنى عليه اسميث كثيراً . ثم يذكر لقاءه الثانى مع رضا خان فى ٣١ يناير ١٩٢١م ، ولقاء آخر فى ١٢ فبراير من نفس العام – أى قبل الانقلاب بثمانية أيام – ويقول بشأن لقائه الأخير معه:

" تحدثت مع رضا خان وأوضحت إليه أمرين ، أولهما : عدم الخيانة وإلا هلك . والآخر : عدم السماح للشاه بالتنحى تحت أية ظروف."[٣]

ويصرح آيرون سايد أنه تباحث مباشرة مع رضا خان دون علم السفير الإنجليزى بشأن الانقلاب وأنه عهد إليه بمهمة رئاسة قوات القوزاق.[٤]

وعلى هذا النحو اجتذب المسئولون البريطانيون السيد ضياء الدين

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٢) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ...، ص ٨١.
(٣) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٩٢٧، ٩٢٨.
(٤) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢، ص ٩٣٠.

طباطبائى ورضا خان ميرپنجى ، واستقر العزم على أن يكونا المنفذين للإنقلاب، وكان لابد من التنسيق لإعداد لقاء بينهما ، وسعى الجنرال آيرون سايد للإعداد لهذا اللقاء فى قزوين ، للاتفاق على خطة الانقلاب ، ووافق رضا خان على منح منصب رئيس الوزراء إلى السيد ضياء الدين بعد فتح طهران ، ووعده الجنرال الإنجليزى بمساندة السفير الانجليزى له إذا ما تفاقمت المشاكل. كما قام عملاء انجلترا بتطميع قائد قوات الجاندارم قبل الانقلاب بأيام قليلة كى لا يعوق دون تقدم قوات القوزاق بقيادة رضا خان إلى طهران. [1]

وتم إصدار الأوامر إلى جميع الرعايا الإنجليز بمغادرة الأراضى الإيرانية، وأعلن البنك الإمبراطورى إيقاف التعاملات المالية الإيرانية ، وعمل على تخفيض قيمة العملة الإيرانية كى تتفاقم أزمة حكومة سپهدار[2]، وأبرق رضا خان إلى الحكومة الإيرانية قبل الانقلاب بيوم واحد يطلعها بقدوم قوات القوزاق إلى طهران بحجة استلام رواتبهم ورؤية ذويهم. وفى صباح يوم ٢٠ فبراير عام ١٩٢١م دخلت جيوش رضا خان إلى مهرآباد بطهران دون أدنى مقاومة من قبل قوات الجاندارم ، وأعلن تشكيل الحكومة العسكرية فى بيان رسمى حوى تسعة بنود ، كان من بينها :

" وجوب التزام جميع الأهالى فى طهران بالهدوء والصمت وتنفيذ الأوامر العسكرية ، وإيقاف جميع الصحف والمطبوعات ومنعها من النشر حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة ، ومنع الاجتماعات فى المنازل والأماكن العامة... "[3]

وفى عصر ذلك اليوم تقابل رضا خان مع أحمد شاه فى قصر فرح آباد وأكد عليه أنه يهدف صد البلاشفة عن الشمال الإيرانى واستقرار الأمن والحفاظ على عرش الشاه، وحصل منه على منصب قائد الجيش – سردار سپه –

---

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط خارجى ايران ، ص ٩٢.

(٢) سقطت حكومة مشير الدولة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م وتولى سپهدار أعظم رئاسة الوزراء فى ٢٧ أكتوبر من نفس العام .

(٣) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١، ص ٩٨ حاشية.

وتباحث معه حول منصب رئيس الوزراء . وفى ٢٢ فبراير ، استدعى الشاه السيد ضياء الدين ومنحه منصب رئاسة الوزراء . وأول ما قام به رئيس الحكومة الجديد هو إلقاء القبض على عدد من الشخصيات السياسية البارزة فى طهران والزج بهم فى السجون – ومنهم آية الله مدرس– للحصول على أموالهم لتأمين نفقات الانقلاب والحكومة الجديدة . وبعد تشكيله للوزارة أعلن عن برنامج حكومته الذى تمثل على المستوى المحلى فى :

إيجاد قوة عسكرية قوية ، إصلاح المحكمة ، تنظيم المالية والضرائب، تقسيم أملاك الدولة على القرويين ، حل الإدارات الزائدة ، التوسع فى إنشاء المدارس ، إنشاء أقسام الشرطة ، التوسع فى المنشآت الصحية ، تشجيع الصناعة والتجارة ومنع إنتاج المشروبات الكحولية وبيعها ".

وتمثل برنامجه على المستوى الخارجى فى :

" اتباع سياسة الوفاق مع روسيا ، إلغاء حق القضاء القنصلى مع الحفاظ العلاقات الطيبة مع الدول الصديقة ، إلغاء اتفاقية عام ١٩١٩م مع انجلترا ، إخلاء إيران من الجيوش الأجنبية ، إعادة النظر فى الامتيازات التى تم منحها من قبل إلى الأجانب. "[١]

ونلحظ هذا التغيير فى موقف السيد ضياء الدين تجاه اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وانجلترا ، فقد كان من أشد المؤيدين لها من قبل فى عهد حكومة وثوق الدولة ، وبعد أسبوع من توليه منصب رئاسة الوزراء يعرض على هيئة الوزارة موضوع الاتفاقية ويعلن إلغاءها . وأبرقت وزارة الخارجية الإيرانية إلى السفارة الإنجليزية فى طهران تطلعها على قرار الإلغاء على النحو التالى :

" جناب السيد السفير الإنجليزى ، يرى جناب السيد رئيس الوزراء إلغاء

---

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط ...، ص ٩٥، ٩٦ & پيتر آورى : تاريخ معاصر ايران...، ج١، ص ٤٣٢.

الاتفاقية المبرمة بين إيران وانجلترا فى ٩ أغسطس عام ١٩١٩م والتى كان تنفيذها مرهوناً بموافقة المجلس الوطنى عليها ، وذلك لإزالة أى نوع من سوء التفاهم ، ولتدعيم العلاقات الودية بين صاحب الجلالة ملك انجلترا ونظيره الإيرانى ، حيث حالت الأحداث السياسية على المستويين الدولى والمحلى دون تنفيذها ، حتى أن أشد المؤيدين لها يقرون بأن تنفيذها الآن محفوف بالمخاطر. فالمجال لم يتهيأ بعد لقبولها فى إيران . كما انتقدها الرأى العام البريطانى ، وعليه فإن فى إلغاء الاتفاقية مما يهيئ المجال أكثر لإقرار علاقات أكثر قوة بين البلدين. وأرجو أن تطلعوا صاحب الجلالة ملك انجلترا على فحوى الرسالة وأن يصل ردكم فى أقرب وقت ممكن ."[١]

وأرسل السفير الإنجليزى فى ٢٣ مارس ١٩٢١م تقريراً إلى وزارة خارجيته فى هذا الشأن ، ووصله الرد بقبول قرار الإلغاء وتم إعلام وزارة الخارجية الإيرانية به.

ثانيا : سقوط حكومة الانقلاب وبلوغ رضا خان سدة الحكم

رغم البرنامج الجيد الذى طرحه السيد ضياء الدين لحكومته إلا أنه لم يستطع التنسيق بشكل جيد بين أولوياته ، وربما كان العمل الوحيد الذي يحسب له هو إلغاء اتفاقية عام ١٩١٩م مع انجلترا ، وكان هذا الإجراء هو نفسه الذى أدى به إلى الهاوية ، حيث استاء الإنجليز لتغيير موقفه تجاههم وتقربه من السوفيت – بعد موافقته على إبرام اتفاقية معهم على ١٩٢١م – وجعلوا يدعمون رضا خان ويأملونه فى الوصول إلى منصب رئيس الوزراء.

فى الوقت نفسه زاد نفور الأهالى من إجراءات السيد ضياء الدين الخاصة بمصادرة أموال الأشراف ، وتأزمت الأمور المالية فى الدولة ، ورفض الإنجليز تقديم القرض إلى إيران ، وفشل السيد ضياء فى تنفيذ برنامج حكومته،

---

(١) على اكبر ولايتى : تاريخ روابط ....، ص ١٠٦.

وظهر الخلاف واضحاً بينه وبين رضا خان خاصة بعدما قام باستدعاء قادة قوات الجاندارم من قم وقزوين وسمنان فى برقية سرية إلى طهران ، وذاع أنه يهيئ المجال لطرح انقلاب آخر لإسقاط الشاه وتنصيب ولى العهد محله ، وهب رضا خان ليظهر بمظهر المدافع عن الشاه. [١] ولما كان الإنجليز يرجحون كفته، فقد ساندوه حتى تمكن من السيطرة على مقر الإدارات والمؤسسات ، بل وعلى مقر رئيس الوزراء نفسه ، وأصدر الشاه أوامره بعزل السيد ضياء من رئاسة الوزراء وتم نفيه خارج البلاد. وتدخلت السفارة الإنجليزية واقترحت على الشاه أن يحل رضا خان محل السيد ضياء فى رئاسة الوزراء إلا أنه رفض، وأطلق سراح قوام السلطنة وانتخبه فى هذا المنصب . ولم يقع اختياره هذا موقع الاستياء فى أنفس الإنجليز ، فقد كان قوام أحد الموالين لهم ودوماً ما كان يعمل لصالح الأهداف الإنجليزية . وقدم قوام حكومته الجديدة فى ٤ يونيه عام ١٩٢١م. [٢]

وأعلن قوام عن برنامج حكومته وقدم وعوده بتحسين أوضاع المزارعين ، وقام بإلغاء الحكومة العسكرية لاسترضاء الأهالى ، وسعى لافتتاح مجلس الشورى الوطنى ، ومنح رضا خان منصب وزير الحربية ، كما فتح باب التباحث مع أمريكا لاستقدام الاستشاريين ، ومنح شركة استاندارد أويل الأمريكية امتياز نفط الشمال ، وتمت المباحثات الأولية فى هذا الشأن فى سرية تامة ، وعندما ذاع نبأ هذا الامتياز هبت كل من روسيا وانجلترا تعترضان مما أدى إلى إضعاف مكانة قوام لديهما وكف الإنجليز عن دعمه. [٣]

وكان من الطبيعى ألا يسمح الإنجليز باستمراره فى منصبه بعد ما أبداه من ميل تجاه أمريكا فعملوا على الإطاحة به حتى اضطر إلى تقديم استقالته .

---

(١) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١، ص١٠٠.
(٢) حسين مكى : تاريخ بيست ساله ايران ، تهران ١٣٢٣ش ، ج١، ص ٢٣٣.
(٣) گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى ...، تاريخ معاصر ايران ، ص ٩٩.

وتوالت الحكومات من بعده[1] تولى رضا خان خلالها منصب وزير الحربية ، وكان يصر دوماً على الاستئثار بأكثر من نصف ميزانية الدولة لوزارة الحربية، وقام بتعيين الضباط الموالين له على رأس المؤسسات الحديثة فى الجيش مما أثار بعض نواب المجلس ضده – وفى مقدمتهم السيد حسن مدرس – وطالبوا بتنحيه عن وزارة الحربية ، ولكى يخرج رضا خان نفسه من هذا المأزق أشاع نبأ استقالته ، بينما قام مؤيدوه بالدفاع عنه أمام المجلس والمطالبة بعودته. [2]

أثناء ذلك كانت الضغوط تتم من قبل السفارة الإنجليزية لدى الشاه لانتخاب رضا خان فى منصب رئاسة الوزراء . وأذاع عملاؤها فى المجلس بأنه الوحيد القادر على إعادة النظم واستقرار الأمور فى الدولة ، وسعوا لإحداث العراقيل أمام مشير الدولة حتى اضطر إلى الاستقالة ، ولم يجد الشاه مناصاً من اختيار رضا خان لمنصب رئيس الوزراء ، وقد قدم حكومته إلى الشاه فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣م على النحو التالى :

" رضا خان سردارسپه رئيساً للوزارة ووزيراً للحربية ، قوام الدولة وزيرا للداخلية ، حسن مشار الملك وزيراً للخارجية ، محمد على فروغى ذكاء الملك وزيراً للمالية ، نصرة الدولة فيروز وزيراً للعدل ، سردار أسعد وزيراً للبريد والتلغراف ، عبد الحسين تيمورتاشى وزيراً للتجارة ومهدى خان مشير فاطمى وزيراً للعلوم والأوقاف ." [3]

وواضح من التشكيل الوزارى السابق أن معظمه من الموالين لانجلترا، وتمكن رضا خان بمعاونتهم من السيطرة على زمام الأمور ، وببلوغه هذا المنصب صار صاحب القرار الأوحد فى البلاد ، وحث الشاه فى بداية عام

---

(١) أى حكومة مشير الدولة ثم قوام السلطنة ثانية ثم مستوفى الممالك ثم مشير الدولة ثانية.

(٢) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١ ، ص١٠٥.

(٣) عبد السلام فهمى (دكتور) : تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين ، المركز النموذجى بالجيزة ، طبع عام ١٩٧٣ ، ص ٥٢، ٥٣.

١٩٢٤م على مغادرة البلاد والتوجه إلى أوربا ، وبذلك خلا له الميدان ، إلا أن هذا الهدف المحدود لم يكن أقصى طموحاته ، ولم يكن هو الغاية الرئيسية لحلفائه من الإنجليز ، فكلاهما كان يفكر فى تغيير السلطة فى إيران وإنهاء الحكم القاجارى ، لكن كان لابد من التمهيد لدى الرأى العام لقبول هذا التغيير ، وعليه تم طرح فكرة إعلان النظام الجمهورى فى إيران – أسوة بما تم إعلانه فى تركيا آنذاك– وكان لابد من تأييد المجلس الوطنى لأهداف رضا خان ليمنح فكرته الصبغة القانونية ، فبادر رضا خان بالإعلان عن بدء انتخابات الدورة الخامسة للمجلس، واستخدم مساعيه لاختيار النواب المتعاونين معه الموالين له، وعلى الرغم من ذلك نجحت بعض العناصر المعارضة فى دخول المجلس – ومنهم مدرس – ومع افتتاح المجلس عام ١٩٢٤م وقفت المعارضة لرضا خان بالمرصاد ، وحالت دون تنفيذ أهدافه الرامية إلى إعلان الجمهورية فى إيران.[١]

وتصادف آنذاك أن قام رضا خان بعمل مشين أدى إلى نفور المجلس منه ، حيث قدم ذات يوم للمشاركة فى أعمال المجلس ، وبينما اقترب من مقر المجلس فإذا به بحشد من الأهالى يعترضون طريقه ويعبرون عن رفضهم لدعوته إلى الجمهورية . فأمر جند القوزاق بتفريق الأهالى ، فقام الجند بضربهم وسبهم ، ولما علم رئيس المجلس بتلك الواقعة هدد قائلاً :

" لابد من تحديد مهام رضا خان أو إقالته من منصبه. "

وهذا ما أدى إلى تراجع رضا خان عن دعوته وأعلن ذلك علانية أمام المجلس ، ثم توجه إلى قريته – بالقرب من دماوند – تاركاً الساحة لأيادى انجلترا ومؤيديه . وبالفعل سعى عملاء انجلترا ومؤيدوه للضغط على المجلس وحث النواب على التصويت لصالح رئاسته للوزراء ، ونادت الصحف الموالية له بضرورة الإبقاء عليه فى منصبه لتوفير أمن المدن ، كما أرسلت قوات

---

(١) گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى ... ، ص ١٠٥ : ١٠٧.

القوزاق إحدى فرقها المسلحة أمام المجلس كنوع من استعراض القوة للضغط على النواب ، ونجحت هذه المساعى ، وتم التصويت لصالح حكومته وعهد المجلس إليه بتشكيل الحكومة الجديدة ."[1]

ومن الإجراءات الأخرى التى قام بها الإنجليز آنذاك لتحقيق شعبية رضا خان وتقديمه فى صورة البطل القومى أمام شعبه أنهم ضحوا بأحد عملائهم فى خوزستان – الشيخ خزعل – حيث حثوه على الثورة ضد الحكومة المركزية ، وعندما تصدى له رضا خان كف الإنجليز عن دعم الشيخ خزعل وطالبوه بالاستسلام .[2] وعلى هذا النحو بدا رضا خان فى أعين شعبه على أنه معادياً لانجلترا وعملائها ، فى حين أن الإنجليز هم الذين قاموا بهذا الإجراء لتثبيت مكانته بين الإيرانيين تمهيداً لحكمه عليهم .

أثناء ذلك رغب أحمد شاه فى العودة إلى إيران ، وحاول الإنجليز إقناعه بالبقاء خارج البلاد بسبب اضطراب الأوضاع ، وكأنهم كانوا يريدون بذلك إبعاده عن الميدان السياسى فى إيران لإفساح المجال لرضا خان للاستحواذ بالحكم ، وبدأ رضا خان وأعوانه فى بث الدعايات المضادة للشاه مما زاد من سوء ظن الأهالى به ، وتأكدوا من عدم صلاحيته للحكم . وبعد أن هيأ عملاء انجلترا أذهان الرأى العام لصالح رضا خان تم طرح مادة فى المجلس – فى جلسة أكتوبر عام ١٩٢٥م – تنص على خلع الشاه القاجارى من الحكم وتولى رضا خان إدارة الدولة بشكل مؤقت ، كما نصت نفس المادة على تعديل المجلس لبنود الدستور رقم : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، وأسقط رضا خان الوزارة التى كان يترأسها وعهد إلى محمد على فروغى ذكاء الملك – من أشد الموالين لانجلترا – بتشكيل الوزارة الجديدة . ولم تمض ستة أيام على تشكيل الوزارة الجديدة حتى وافق المجلس على إلغاء الحكم القاجارى وتنصيب رضا خان ملكاً

---

(١) سيد جلال مدنى : تاريخ سياسى معاصر ايران ، ج١، ص ١١٠ ، ١١١.
(٢) گروه تاريخ دفتر برنامه ريزى .. ، ص ١٠٨ وما تلاها.

على إيران ، وتم تتويجه رسمياً فى ٢٥ إبريل عام ١٩٢٦م .[١]

وعلى هذا النحو نجح الإنجليز فى تنفيذ مخططهم بعيد المدى وأطاحوا بأحمد شاه آخر ملوك الدولة القاجارية ليحل محله أحد عملائهم المؤيدين لسياستهم ، وسرعان ما انتهى النظام الملكى القاجارى ليحل محله النظام الجمهورى البهلوى لتبدأ فترة جديدة من تاريخ إيران الحديث يتم خلالها الخروج التدريجى من العباءة الإنجليزية وتدخل دول أخرى الساحة السياسية فى إيران ، فنرى من بعد فترة تغلغل النفوذ الألمانى على المستوى السياسى والاقتصادى والثقافى خلال فترة رضا شاه بهلوى مما يفضى إلى إجبار دول الحلفاء للشاه على التنحى فى غضون عام ١٩٤١م – على مشارف الحرب العالمية الثانية – ومع بلوغ ابنه محمد رضا شاه سدة الحكم تبدأ فترة أخرى من بسط النفوذ الأمريكى على إيران على كافة المستويات وبخاصة العسكرى منها.

---

(١) محمود طلوعى : هفت پادشاه ، ج٢ ، ص ٩٥٤.

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن انتهت الدراسة كان من الضرورى أن أشير إلى ما أفضت إليه هذه الدراسة من نتائج ، والتى تتلخص فيما يلى :

أولاً : بدا واضحاً اهتمام الدول الأوربية العظمى بإيران منذ تأسيس الدولة القاجارية وحتى زوال ملكها ، وتمثلت هذه الدول فى البداية فى كل من فرنسا وروسيا وانجلترا نتيجة للصراع الدائر بينهم على المستوى الدولى ، حيث رغبت كل من فرنسا وروسيا فى الدخول إلى إيران إما عن طريق الود وإقرار العلاقات الطيبة – كفرنسا – أو عن طريق الاحتلال العسكرى – كروسيا – فى محاولة منهما للاقتراب من المستعمرات الإنجليزية فى الإمبراطورية الهندية. وكان من البديهى أن تقوم انجلترا بوضع العراقيل لمنع تلك المحاولات بتهديد الحكومة الإيرانية تارة ، أو بإبرام معاهدات التحالف مع أعدائها تارة أخرى كى تأمن جانبهم على مستعمراتهم فى الهند.

ثانياً : لمسنا تذبذب سياسة انجلترا الخارجية تجاه إيران فيما يتعلق بموضوع أفغانستان وفقاً لما تقتضيه مصالحها السياسية ، فنراها فى إحدى المراحل تؤيد احتلال إيران لهراة ، بل وتحثها عليه لتحقيق أمن الإمبراطورية الهندية – فى عهد فتح على شاه – ثم تأتى من بعد لتعوق مثل هذا الاحتلال ، وتطالب إيران بالاعتراف باستقلال هراة . ومع استمرار المساعى الإنجليزية تم بالفعل فصل هراة عن إيران واعتراف الأخيرة باستقلالها عام ١٨٥٧م ، ومنذ ذلك الحين تمكنت انجلترا من بسط نفوذها السياسى والعسكرى والاقتصادى على هراة بما لايدع مجالاً لأية دولة أخرى للتدخل فى شئونها .

ثالثاً : ميل السياسة البريطانية فى عهد ناصر الدين شاه إلى إتباع السياسة المرنة تجاه إيران للحصول على المزيد من النفوذ الاقتصادى لها والذى تمثل آنذاك فى الحصول على العديد من الامتيازات الاقتصادية ، من أهمها امتياز إنشاء خطوط البرق الدولية ، وقد ساهم هذا الامتياز فى اتصال إيران بالدول الغربية وازدياد عدد القنصليات البريطانية فى إيران، ونظراً للمكانة التى حظى بها مسئولو البرق البريطانيين فى إيران صارت المكاتب البرقية التابعة لهم ملاذاً للأحرار فى الثورات المناهضة للنظام السياسى ليتمتعوا فيها بالحصانة والحماية . تبع ذلك حصول انجلترا على امتيازات أخرى فى إيران كامتياز استخراج المعادن الذى مهد المجال من بعد لاكتشاف الثروة النفطية فى إيران ، ثم امتياز الملاحة فى نهر كارون الذى مهد الطريق لحدوث تطورات مهمة فى منطقة خوزستان التى صارت من بعد من أهم مراكز الصناعات النفطية، ثم امتياز الدخانيات الذى كان الشرارة الأولى لثورة إيران الشاملة للدفاع عن استقلالها السياسى والاقتصادى ، كما أدى إلى زيادة نفوذ رجال الدين وتدخلهم فى السياسة ، وفى الجهة الأخرى ، أدى إلى انخفاض مكانة الإنجليز فى المجتمع الإيرانى وتنامى النفوذ الروسى على نحو أوسع . وأخيراً امتياز النفط الذى يعد من أهم الامتيازات التى منحت إلى أحد الرعايا البريطانيين عام ١٩٠١م ، وباكتشاف الثروة النفطية فى إيران تم اجتذاب دول أخرى إليها حيث بدأ ظهور أمريكا فى غضون عام ١٩٢١م كمنافسة لإنجلترا فى مجال النفط الإيرانى ثم تلاها الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٥م.

رابعاً : قامت انجلترا بدور مهم فى أحداث الثورة الدستورية فى إيران ، حيث مالت إلى جانب الطبقة المناهضة للنظام السياسى رغبة منها فى الحد من النفوذ الروسى المتنامى فى البلاط القاجارى آنذاك . وفتحت أبواب سفارتها فى طهران على مصراعيها لاستقبال المعارضة ، ونجحت فى أن تبدل مطالب المعارضة من المطالبة بإنشاء المحكمة – التى تدار

بوساطة رجال الدين – إلى المطالبة بإنشاء مجلس نيابى يُعهد فيه بالمسئولية إلى فئات الشعب المختلفة ، وبذلك نجحوا فى تحويل مسار ثورة الشعب التى بدأت بمعطيات إسلامية لتصبح ثورة قومية ليبرالية ، وأخرجوا زعامتها من يد العلماء من رجال الدين لتقع فى قبضة طبقة المثقفين الليبراليين الموالين لها ، ومن ثم وجهت بالثورة نحو أهدافها السياسية.

خامساً: سرعان ما ولت انجلترا وجهها عن الأحرار المطالبين بالحياة النيابية ، حيث رأت من الصالح آنذاك التوجه إلى روسيا والتحالف معها ، ومع إبرام معاهدة عام ١٩٠٧م بينها وبين روسيا زاد تطاول انجلترا على الأراضى الإيرانية ، واتفق الإنجليز مع حلفائهم الروس فى الإطاحة بالمجلس النيابى وتعقب الأحرار والقضاء عليهم ، ومع اضطراب الأوضاع فى الدولة سعت الدولتان لتحقيق النفوذ الأوسع لهما داخل إيران من منطلق الاتفاقية المبرمة بينهما ، ونتيجة لسياسة الوفاق بينهما وقعت إيران فريسة لهاتين الدولتين الاستعماريتين وازدادت هيمنتهما أكثر من ذى قبل عليها ، فتشكلت اللجنة المختلطة للإشراف على الإصلاح الإدارى فى الدولة ، كما تم تشكيل قوات شرطة الجنوب التى تولى إدارتها الضباط الإنجليز. وفى المقابل زاد تعداد قوات القوزاق الروسية فى المناطق الشمالية ، وزاد تدخل الدولتين السافر فى الشئون الداخلية لإيران ، وبدا ذلك جليا فى قضية المستشار المالى الأمريكى شوستر الذى خرج من خدمة الحكومة الإيرانية رغماً عنها نتيجة لسياسة الوفاق الجديدة بين انجلترا وروسيا.

سادساً: رغم إعلان إيران حيادها رسمياً فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م إلا أن القوى المتحاربة لم تراع هذا الاحترام ، وصارت الأراضى الإيرانية ميدانا فسيحا لعملياتها الحربية ، ووقعت إيران بأكملها تحت السيطرة البريطانية الروسية بموجب الاتفاقية المبرمة

بينهما عام ١٩١٥م ، مما أدى إلى ميل إيران حكومة وشعبا تجاه ألمانيا ، ومحاولة نقل العاصمة من طهران إلى إصفهان وتشكيل الحكومة المؤقتة لمجابهة الحكومة الموالية لإنجلترا فى طهران ، وهذا ما حث الإنجليز على محاولة القضاء عليها وتوليه أحد عملائها – وثوق الدولة– ونجحوا فى تلك الفترة فى عقد اتفاقية عام ١٩١٩م ، إلا أنهم لم يوفقوا فى الحصول على موافقة مجلس الشورى الوطنى الإيرانى عليها.

سابعاً : كانت اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وانجلترا هى بداية النهاية للدولة القاجارية حيث سعت انجلترا – بعد فشلها فى تنفيذها بشكل عملى – للإطاحة بالنظام السياسى فى إيران ، وكان عليها القيام ببعض التمهيدات الأولية ، وتركز المخطط البريطانى فى البداية فى إيجاد انقلاب وزارى على يد السيد ضياء الدين طباطبائى ورضا خان ميرپنجى، وبعد نجاح الانقلاب وتولى السيد ضياء رئاسة الوزراء ، ومع تغيير سياسة السيد ضياء تجاه انجلترا نجدها تسعى لمؤازرة رضا خان للإطاحة بحكومة الانقلاب وتوليه منصب رئاسة الوزراء ، ونجحت فى مسعاها ، وتمكن رضا خان من الإمساك بزمام الأمور ليصير صاحب القرار الأوحد فى البلاد ، وليهيئ الأسباب من بعد – بمعاضدة المسئولين الإنجليز – للإطاحة بأحمد شاه آخر ملوك الدولة القاجارية وتولى عرش إيران فى عام ١٩٢٦م لينهى بذلك النظام الملكى القاجارى ليحل محله النظام الجمهورى البهلوى.

ثبت بأسماء المراجع

ثبت بأسماء المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- أحمد محمود الساداتى : رضا شاه پهلوى ونهضة إيران الحديثة ، القاهرة ١٩٣٩م.

٢- كمال مظهر أحمد : دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بغداد ١٩٨٥.

٣- عبد السلام حسنى : الحرب العالمية وأسبابها ، الجزء الأول ، مصر ١٩٣٩م.

٤- عبد السلام فهمى «دكتور» : تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين، المركز النموذجى ، الجيزة ١٩٧٣م.

ثانيا : المصادر والمراجع الفارسية :

١- ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ اول ، انتشارات جاويدان علمى ، تهران ١٣٤٤ش .

ابراهيم صفائى : رهبران مشروطه ، دورهٔ دوم ، انتشارات جاويدان علمى ، تهران ١٣٤٦ش.

٢- ابراهيم صفائى : گزارش هاى سياسى علاء الملك ، انتشارات بنياد وفرهنگ ايران ، تهران ١٣٤٧ش.

٣- احمد كسروى تبريزى : تاريخ هيجده سالهٔ آذربايجان ، تهران ١٣٣٣ش.

٤- احمد كسروى تبريزى : تاريخ مشروطهء ايران ، سه جلد ، چاپ دهم، تهران ١٣٥٣ش.

٥- بهرام مستقیمی : دگرگونی نظام بین المللی ، تسلط جهانی اورپا وارزشهای اروپای ۱۸۱۵: ۱۹۱٤م ، تهران ۱۳۷۳ش.

٦- پرویز افشاری : صدر اعظمهای سلسلهٔ قاجاریه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ اول ، تهران ۱۳۷۲ش.

۷- پیتر آوری : تاریخ معاصر ایران از تاسیس تا انقراض سلسلهٔ قاجاریه ، ترجمهٔ محمد رفیعی مهر آبادی ، جلد اول ، چاپ اول ، تهران ۱۳٦۳ش.

۸- حسین فردوست : ظهور وسقوط سلطنت پهلوی ، جستارهای از تاریخ معاصر ایران ، جلد دوم ، انتشارات اطلاعات ، تهران ۱۳۷٤ش.

۹- حسین مکی : تاریخ بیست سالهٔ ایران ، جلد اول ، تهران ۱۳۲۳ش.

۱۰- خانك عشقی : سیاست نظامی روسیه در ایران از ۱۷۹۰ تا ۱۸۱۵م، تهران ۱۳۵۳ش.

۱۱- خان ملك ساسانی : سیاستگران دورهٔ قاجار ، شرکت سهامی چا نچانهٔ فردوس ، ج۱، تهران ۱۳۳۸ش.

خان ملك ساسانی : سیاستگران دورهٔ قاجار ، جلد دوم ، تهران ۱۳٤٦ش.

۱۲- رابرت گرانت واتسن : تاریخ ایران از ابتدای قرن نوازدهم تا سال ۱۸۵۸م ، ترجمهٔ ع . وحید مازندرانی ، انتشارات امیر کبیر ، چاپ چهارم ، تهران ۲۵۳٦ شاهنشاهی .

۱۳- سعید نفیسی : تاریخ اجتماعی وسیاسی ایران در دورهٔ معاصر ، جلد اول ، انتشارات شرق ، تهران ۱۳۳۵ش.

سعید نفیسی : تاریخ اجتماعی وسیاسی ایران در دورهٔ معاصر ، جلد دوم ، انتشارات بنیاد ، تهران ۱۳٤٤ش.

۱۴- سید جلال الدین مدنی : تاریخ سیاسی معاصر ایران ، جلد اول ، انتشارات اسلامی ، تهران ۱۳۶۱ش.

۱۵- عبد الله رازی همدانی : تاریخ ایران از ازمنهٔ باستانی تا سال ۱۳۱۶ش ، تهران ۱۳۱۷ش.

۱۶- عبد الهادی حائری : تشیع ومشروطیت در ایران ، تهران ۱۳۶۴ش.

۱۷- عبد الهادی حائری : ایران وجهان اسلام ، مشهد ۱۳۶۸ش.

۱۸- علی اصغر شمیم : ایران در دورهٔ سلطنت قاجار ، انتشارات مدبر ، چاپ دهم ، تهران ۱۳۷۴ش.

۱۹- علی اکبر بینا :تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران از گلنا باد تا ترکمن چای ، جلد اول ، انتشارات دانشگاه تهران ، چاپ دوم ، تهران ۱۳۳۷ش.

علی اکبر بینا : تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران از معاهدهٔ ترکمانچای تا عهد نامهٔ صلح پاریس ، جلد دوم ، انتشارات دانشگاه تهران ، تهران ۱۳۴۸ش.

۲۰- علی اکبر ولایتی : تاریخ روابط خارجی ایران در دورهٔ اول مشروطه ، انتشارات وزارت امور خارجه ، چاپ دوم ، تهران ۱۳۷۴ش.

۲۱- فریدون آدمیت : ایدئولوژی نهضت مشروطیت ایران ، جلد نخستین، انتشارات پیام ، چاپ اول ، تهران ۲۵۳۵ شاهنشاهی .

۲۲- فریدون آدمیت : امیر کبیر وایران ، انتشارات شرکت سهامی ، چاپ چهارم ، تهران ۱۳۵۴ش.

۲۳- گروه تاریخ دفتر برنامه یزی وتالیف کتب درسی : تاریخ معاصر ایران ، وزارت آموزش وپرورش ، شرکت افست ، تهران ۱۳۷۳ش.

۲۴- محمد اسماعیل رضوانی : تاریخ معاصر ایران ، مجموعهٔ مقالات مؤسسهٔ پژوهش ومطالعات فرهنگی ، چاپ نخست ، تهران ۱۳۶۸ش.

۲۵- محمود طلوعی : هفت پادشاه ، ناگفته ها از زندگی وروزگار سلاطین قاجار ، دو جلد ، نشر علم ، چاپ سوم ، تهران ۱۳۸۱ش.

۲۶- محمود - محمود : تاریخ روابط سیاسی ایران وانگلیس در قرن نوزدهم ، جلد دوم ، سوم ، هفتم وهشتم ، انتشارات اقبال ، تهران ۱۳۶۷ش.

۲۷- ملك الشعراء بهار : تاریخ مختصر احزاب سیاسی وانقراض قاجاریه، تهران ۱۳۲۳ش.

۲۸- منصورهٔ اتحادیه (نظام مافی) : گوشه های از روابط خارجی ایران، انتشارات آگاه ، چاپ اول ، تهران ۲۵۳۵ شاهنشاهی.

۲۹- مهدی ملکزاده : تاریخ انقلاب مشروطیت ایران ، جلد سوم وچهارم، انتشارات علمی ، تهران ۱۳۶۳ش.

۳۰- مورجان شوستر : اختناق ایران ، طبع بمبی ، عام ۱۳۴۰ش.

۳۱- ناظم الإسلام کرمانی : تاریخ بیداری ایرانیان ، ج۱، چاپخانهٔ سپهر. چاپ سوم ، تهران ۱۳۶۳ش.

۳۲- یحیی آرین پور : از صباتا نیما ، جلد دوم ، تهران ۱۳۵۷ش.

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٣
تمهيد	٩
المبحث الأول	
تنافس القوى الأوربية العظمى فى إيران	
أولاً : التدخل الفرنسى فى إيران	١٥
ثانيا : النشاط الروسى فى إيران	٢١
ثالثاً : الأطماع الإنجليزية فى إيران	٣٥
المبحث الثانى	
قضية هراة وأفغانستان	
أولاً : العلاقات الإيرانية – الإنجليزية – الروسية	٥٤
ثانياً : هجوم القوات الإيرانية على هراة	٦٠
ثالثاً : إقرار الصلح بين الجانبين الإيرانى – البريطانى	٦٧
رابعاً : هجوم القوات الإيرانية على هراة للمرة الثانية	٨١
المبحث الثالث	
الامتيازات البريطانية فى إيران	
١ – امتياز إنشاء خطوط البرق الدولية	٩٣
٢ – امتياز استخراج المعادن	٩٧
٣ – امتياز حق الملاحة فى نهر كارون	٩٩
٤ – امتياز الدخانيات	١٠٠
٥ – امتياز النفط	١٠٩

المبحث الرابع
انجلترا وثورة إيران الدستورية

أولاً : مساعى انجلترا للحد من تنامى النفوذ الروسى فى إيران ١٢٤
ثانياً : دور السفارة الإنجليزية فى تحويل مسار الثورة ١٢٧
ثالثاً : التعاون الإنجليزى الروسى للقضاء على الحياة النيابية ١٤٣

المبحث الخامس
معاهدة عام ١٩٠٧م وأثرها على العلاقات الإيرانية الإنجليزية

- مقدمات المعاهدة ١٥٩
- بنود الإتفاقية وآثارها ١٦٢

المبحث السادس
النفوذ البريطانى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

أولاً : التمهيدات التى أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٧٧
ثانياً : الحرب العالمية الأولى ونتائجها فى إيران ١٨١
ثالثاً : تشكيل الحكومة الوطنية وتنامى النفوذ البريطانى الروسى فى إيران ١٨٥
رابعاً : اتفاقية عام ١٩١٩م بين إيران وانجلترا ١٩٠

المبحث السابع
الدور البريطانى فى تغيير النظام السياسى فى إيران

- الانقلاب الوزارى مقدمة للوصول إلى هدف بريطانيا الأصلى ٢٠٣
- سقوط حكومة الانقلاب وبلوغ رضا خان سدة الحكم ٢١١
خاتمة ٢١٩
ثبت بأسماء المراجع ٢٢٥